

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أزمة "الكشح"

بين حرمة الوطن وكرامة المواطن

تقديم وتحرير

عصام الدين حسن

جورج عجايبي   حافظ أبو سعدة

حسام عيسي   حسين عبد الرازق

يحيى الرفاعي

كراسات ابن رشد - ٥

أزمة "الكشح"
بين حرمة الوطن وكرامة المواطن

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في اية انشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة

الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب - القاهرة

تليفون ٣٥٤٣٧١٥ (٢٠٢)

فاكس ٣٥٥٤٢٠٠ (٢٠٢)

e.mail: cihrs@idsc.gov.eg

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

كراسات ابن رشد (٥)

أزمة "الكشح"

بين حرمة الوطن وكرامة المواطن

تقديم وتحرير

عصام الدين حسن

جورج عجايبي **حافظ أبو سعدة**

حسام عيسى **حسين عبد الرازق**

يحيى الرفاعي

أزمة "الكشح"
بين حرمة الوطن وكرامة المواطن

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩شارع رستم – جاردن ستي – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥ – ٣٥٥١١١٢
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠
العنوان البريدي: ص. ب ١١٧ مجلس الشعب–القاهرة

E.mail cihrs@idsc.gov.eg

إخراج : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان– هشام السيد
رقم الإيداع بدار الكتب : ٩٩/١٥٤٩١

عصام الدين حسن (وآخ...)
أزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن.– القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩.
١٣٣ص؛ ٢٧سم.– (سلسلة كراسات ابن رشد: ٥)
*مصر– أزمة الكشح
*مصر– تعذيب
*انتهاكات حقوق الإنسان
*منظمات حقوق الإنسان– مواقف

تقديم

في أغسطس ١٩٩٨ كانت قرية الكشح الواقعة في محافظة سوهاج مسرحا لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان شملت التعذيب والاعتقال والعقاب الجماعي لأعداد تقدر بالمئات، معظمهم من الأقباط بحكم أنهم يشكلون غالبية السكان في تلك القرية. لم يكن الأمر يتعلق بتمرد أو عصيان جماعي أقدم عليه سكان الكشح يستوجب من وجهة نظر السلطات سرعة محاصرته دونما اعتبار لاحترام مبادئ الدستور وإعمال القانون والحفاظ على الكرامة الإنسانية. كل مافي الأمر أن أجهزة الأمن واصلت أساليبها المعتادة وسياساتها المعتمدة في جمع الأدلة وانتزاع الاعترافات عنوة في محاولة للوصول إلى الحقيقة والكشف عن الجناة في مقتل اثنين من المواطنين داخل هذه القرية.

لم تعبأ السلطات المصرية في ذلك الوقت بصرخات الاستغاثة الصادرة عن أهالي القرية الذين لم يفلت شيوخهم ونساؤهم وأطفالهم من مغبة العقاب الجماعي، ولم تلتفت إلى النداءات التي أطلقتها قيادات دينية قبطية داخل محافظة سوهاج تحذر من انعكاسات هذه الجرائم الشرطية -التي لا تجد رادعا لها- على سياج الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

ولم تتعامل السلطات بالجدية الواجبة مع التقرير الذي أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في أكتوبر ١٩٩٨ موثقا لكافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الشرطة داخل قرية الكشح، على الرغم من أن المنظمة قد اتبعت التقاليد المرعية لحركة حقوق الإنسان وآثرت عدم نشر تقريرها قبل إعطاء مهلة كافية لتلقي أية إيضاحات من جانب السلطات سواء من خلال وزارة الداخلية أو مكتب النائب العام، وعلى الرغم من أن التقرير قد لفت نظر السلطات إلى أن استمرار حالة الصمت على ما شهدته القرية من انتهاكات ومرور هذه الجرائم دون مساءلة أو عقاب، يمكن أن يستثمر من جانب بعض الدوائر للبرهنة على صحة الادعاءات التي تثار بشأن الاضطهاد الديني في مصر.

وفي ظل هذا الصمت المذري من جانب السلطات وإعلامها الرسمي، بل ومن جانب غالبية صحف المعارضة، كانت مصر قد أصبحت حديث وسائل الإعلام الأجنبية التي بالغ بعضها في تصوير بعض وقائع

الانتهاكات وفي اتهام السلطات المصرية بممارسة الاضطهاد الديني بحق الأقباط المصريين.

وربما كان من الممكن تدارك الأمر وتلافي ما حدث من تلويث لسمعة مصر عبر بعض الدوائر الأجنبية، لو أن السلطات شرعت في اتخاذ الإجراءات القانونية التي توجب محاسبة الشرطة على تلك الجرائم، ولو أن وسائل الإعلام المحلية حرصت على أداء واجبها المهني وأعلنت الحقائق كاملة أو حتى قامت بنشر تقرير المنظمة المصرية الذي تضمن نفيا لمزاعم الاضطهاد أو التمييز ضد الأقباط.

لكن السلطات وجهت جل طاقتها لتنظيم الحملات الإعلامية التي استهدفت النيل من حركة حقوق الإنسان وتشويه صورتها وتحميلها المسئولية عن الأضرار التي لحقت بسمعتها. بل وعمدت السلطات إلى توظيف هذه الحملات لتهيئة الرأي العام للقبول بنصوص مشروع قانون الجمعيات الذي كان يجري إعداده في ذلك الوقت بهدف تضييق الخناق على العمل الأهلي عموما ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة، وسد كافة الثغرات القانونية التي أتاحت لهذه المنظمات أن تمارس نشاطها بصورة مستقلة بعيدا عن الهيمنة الحكومية على العمل الأهلي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استكملته السلطات بفضيحة أكبر عندما أقدمت على احتجاز الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وحبسه احتياطيا للتحقيق معه في بلاغ كيدي تقدم به رئيس تحرير صحيفة خاصة وثيقة الصلة بالدوائر الأمنية يزعم حصول المنظمة على شيك من السفارة البريطانية في مقابل إصدارها لتقرير الكشح.

وبديلا عن التحقيق في كافة وقائع الانتهاكات التي تضمنها تقرير المنظمة وجد الأمين العام نفسه محاصرا باتهامات بتلقي أموال من الخارج وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بمصالح البلاد وتلقي تبرعات دون الحصول على إذن من السلطات المختصة.

حقيقة لقد أسدل الستار ولو جزئيا على قضية الكشح، وقادت الضغوط المحلية والدولية إلي صدور قرار بإخلاء سبيل الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بضمان مالي دون إسقاط الاتهامات الموجهة إليه.
لكن المؤكد أن تداعيات أحداث الكشح والهجوم على حركة حقوق الإنسان وفي القلب منها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطرح على المهمومين بأوضاع حقوق الإنسان والغيورين على سمعة هذا الوطن وكرامة مواطنيه

في آن واحد ضرورة استخلاص الدروس المستفادة من هذه الأحداث ودلالاتها.

في هذا السياق فإن هذا الكتيب يقدم خلاصة المناقشات التي انتهت إليها الأمسية الثقافية التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لهذا الغرض في إطار صالون ابن رشد، والتي عقدت في السابع عشر من ديسمبر ١٩٩٨ وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز.

كما يضم الكتيب تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذي تصدي بموضوعية وبشجاعة للكشف عن الجرائم التي ارتكبتها أجهزة الأمن في قرية الكشح والذي أدى إلى فتح النيران على المنظمة ومجمل حركة حقوق الإنسان. كما يوثق الكتيب لعدد من البيانات الرسمية التي توضح موقف حركة حقوق الإنسان من أزمة الكشح وتداعياتها. ويضم الكتيب كذلك وثيقة إدانة دامغة لممارسات التعذيب وتلفيق الاتهامات ضد المواطنين من خلال حيثيات حكم قضائي هام أصدرته محكمة جنايات الإسكندرية في ذات التوقيت الذي كان يجري فيه التعتيم على جرائم الشرطة في قرية الكشح. ويعرض الكتيب أيضا لسلسلة من مقالات لفيف بارز من الكتاب الشرفاء الذين تصدوا بأقلامهم للهجمة الحكومية على منظمات حقوق الإنسان وحملات التشهير التي عمدت إلى التغطية على الجرائم والانتهاكات الجسيمة في الكشح عبر صخب إعلامي حول التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان وعلاقات هذه المنظمات بالخارج.

وبقدر ما تثير أزمة الكشح وتداعياتها أهمية مواصلة حركة حقوق الإنسان لدورها الشجاع في طرح انتهاكات حقوق الإنسان أمام الرأي العلم المحلي والدولي، والتمسك بالآليات المعتمدة دوليا في مراقبة وتوثيق تلك الانتهاكات، فإنها تطرح بقوة على بساط البحث مشكلات الثقافة السياسية السائدة وما تتضمنه من جوانب عديدة تتعارض مع قيم حقوق الإنسان وتقود بأقسام يعتد بها داخل النخبة السياسية إلى المشاركة في التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان قد تصل إلى حد التورط في مواقف معادية لحق المواطنين والرأي العام في المعرفة وفي تدفق المعلومات والوقوف على الحقيقة، والمشاركة في الحملات الإعلامية التي تستهدف التشهير بحركة حقوق الإنسان، بدعوى مواجهة المخاطر المتصورة من جراء محاولة الغرب توظيف حقوق الإنسان في النيل من سمعة مصر وتهديد مصالح الوطن.

· والمؤكد أن مقتضيات الحفاظ على سمعة الوطن لا ينبغي أن توضع في تعارض مع مقتضيات الدفاع عن حرمة مواطنيه وحرمة أبدانهم وصيانة كرامتهم الإنسانية. كما إن مقتضيات الدفاع عن الوطن والمصالح الوطنية لا تنفصل عن تعزيز مشاعر الانتماء لهذا الوطن، والتي يغذيها بالدرجة الأولى مدى إحساس المواطن باحترام حقوقه وحرياته وكرامته الإنسانية. وإذا كانت هناك ثمة مخاوف من توظيف حقوق الإنسان من جانب بعض الدوائر الغربية في الإضرار بالمصالح الوطنية فإن احترام حقوق الإنسان يعد مدخلا رئيسيا لدرء هذه المخاوف والمخاطر، وهو ما يقتضي بالأساس بناء جسور للحوار بين الدولة ومؤسسات حقوق الإنسان والاعتراف بحقها في ممارسة نشاطها بصورة مستقلة، ووقف كافة صور التحرش بها، كما يقتضي إنهاء كافة القيود القانونية التي تحول بين المواطنين وممارسة حقهم في أن يقاضوا بأنفسهم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من رجال الشرطة وغيرهم من الموظفين العموميين، وتعزيز ضمانات استقلال القضاء وحصانته لكي يتمكن من أن يلعب دورا أكثر فعالية في تحقيق الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحيلولة دون أن يفلت مرتكبو هذه الجرائم من دائرة التجريم والعقاب.

أزمة "الكشح" .. الدروس المستفادة

مداولات صالون ابن رشد

أزمة الكشح

بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:

يسعدني نيابة عن أسرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إن نستضيف حضراتكم في إحدى الأمسيات الشهرية الثقافية التي ينظمها المركز في إطار صالون ابن رشد. والمفترض أن يكون الحوار في هذه الأمسية حول أزمة الكشح، ولكن قبل أن ندخل في هذا الموضوع ينبغي أن نتوقف أمام ما حدث فجر اليوم أو في منتصف ليلة أمس، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغارات جوية على العراق، مستخدمة أسلحة التدمير الشامل بزعم ضرب وقذف مواقع أخرى لأسلحة التدمير الشامل داخل العراق. ونحن كمنظمات حقوق الإنسان، نعتبر هذا اعتداءً صارخاً على حقوق الشعب العراقي، وهو -في الحقيقة- يدفع الثمن وحده فقط -دون حكامه- منذ غزو الكويت، وأعتقد أنه قد تم توزيع نسخة من البيان المشترك الذي أصدرته المنظمات الفلسطينية والمصرية لحقوق الإنسان على حضراتكم جميعاً، وأود أن أحيطكم علما بأن مجموعة من نحو خمسين من العاملين في منظمات حقوق الإنسان المصرية نظمت مسيرة إلى السفارة الأمريكية، وقد قام وفد منهم -خمسة أشخاص- يمثلون منظمات حقوق الإنسان في مصر بتقديم هذا البيان إلى المسئولين في السفارة الأمريكية، وجرت مناقشة استغرقت نحو خمسين دقيقة، طرحنا فيها وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان واستمعنا إلى وجهة النظر والتعليقات الرسمية للمسئولين في السفارة الأمريكية. وأظن أن الذي حدث اليوم سواء بأعمال القصف أو موقف منظمات حقوق الإنسان منها ليس بعيداً تماماً عن الأزمة التي سوف نتعرض لها اليوم، فهو إحدى الخلفيات والهوامش المرتبطة بأزمة "الكشح"، ومحاولة تقديم منظمات حقوق الإنسان باعتبارها أدوات للغرب، ومن المفارقات الطريفة أن البوليس المصري كان يحاول منع منظمات حقوق الإنسان من الاحتجاج، وتقديم مذكرتهم للسفارة الأمريكية، في نفس الوقت الذي تحمل الصحف الرسمية وغير الرسمية المزاعم اليومية حول علاقة يقدمونها باعتبارها علاقة مشبوهة بين منظمات حقوق الإنسان والغرب.

والحقيقة -من وجهة نظري وتشاركني فيها منظمات حقوق الإنسان في مصر- أن أزمة الكشح في النهاية محصلتها إيجابية، وربما كان المجتمع

المصري في احتياج لأزمة من هذا النوع، لأن هذه الأزمة أظهرت أشياء لم تكن متاحة أمام أعيننا بالوضوح الذي حدث في أزمة الكشح. فبسبب الاهتمام الإعلامي الكبير خلال هذه الأزمة أصبح الحديث عن مدي بشاعة أساليب التعذيب في مصر متداولا على نطاق واسع، حتى أن عدداً من أبرز كبار المسئولين لم يستطع إلا أن يعترف به بصرف النظر عن استخدامه التعبير المخفف المهذب "تجاوزات" أو ما وصفه البعض بشكل استنكاري "أساليب سائدة في القرون الوسطي". وعلى الرغم من تكاتف أجهزة الدولة وإعلامها غير التابع للدولة –من الناحية الرسمية– في التعتيم على مواقف منظمات حقوق الإنسان إلا أن أزمة الكشح كانت فرصة للرأي العام لكي يطلع ولو بشكل محدود على الدور الذي تقوم به هذه المنظمات. كما أثارت أزمة الكشح عدداً من المناظرات الهامة، وعدداً من الأسئلة الهامة مثل: هل هناك تعارض بين الوطنية وحقوق الإنسان؟ وهو ما قد يثير سؤالا أخر، هل هناك تعارض بين الدفاع عن الوطن والدفاع عن مواطنيه؟ هذا أحد الأسئلة الهامة. إذ كيف يمكن الدفاع عن وطن يتم فيه إهدار كرامة البشر الذين يشكلون هذا الوطن وإهدار حرمة أبدانهم؟ كيف يمكن أن ينظر المواطنون لوطنهم إذا كان البعض يمكن أن يقوده سوء حظه إلى هذا المصير دون أن يجد حماية أو عقابا؟

كما ألقت أزمة الكشح الضوء على بعض الآليات الجارية داخل النيابة العامة، حيث إن لدى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ملفات بها مئات الحالات للتعذيب، وحالات وفيات بالعشرات بسبب التعذيب، ورغم ذلك لم يجر فيها تحقيق جاد حتى الآن. وفي الوقت نفسه ولمجرد بلاغ صحفي ضد المنظمة المصرية في صحيفة معروفة بصلتها بوزارة الداخلية تفتح النيابة التحقيق في هذا البلاغ خلال ٢٤ ساعة ثم يلقى القبض على أمينها العام لأنه أبلغ عن التعذيب. ومثلما ذكرت فإن أزمة الكشح ألقت الضوء على مساحات لم تكن واضحة بهذه الدرجة لدى كثيرين منا، وكشفت أيضاً كيف يمكن أن تجند الآلة الإعلامية الجبارة للدولة، وتلك غير التابعة للدولة لاستهداف أمر بعينه، ولأول مرة منذ ١٣ عاماً تأتي أخبار المنظمة المصرية في الصفحات الأولى من الصحف القومية وبعض صحف المعارضة لمجرد خبر تافه، وهو أن ستة أعضاء أو غير أعضاء -من أكثر من ألفي عضو- استقالوا من عضويتها في إحدى المحافظات. وكيف تم تجنيد بعض صحف المعارضة أيضاً وبعض الصحف المسماة بالمستقلة وهذه وغيرها من القضايا ستكون موضوع أمسيتنا اليوم.

ويشرفنا في هذه الأمسية أن نستضيف -وفقا لترتيب الحروف الأبجدية- أ. جورج عجايبي الكاتب والمهندس، وأ. حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذي استضافوه في السجن ستة أيام، كما يشرفنا أن نستضيف أ.د. حسام عيسي أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس، وأ. حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار، والسيد المستشار يحيي الرفاعي الرئيس الفخري لنادي القضاة والنائب السابق لرئيس محكمة النقض وهو أحد أهم دروع الدفاع عن استقلال القضاء في مصر وخاصة في إحدى الفترات العصيبية في بداية الستينيات وحتى أواخر التسعينيات حين تقاعد، ونبدأ بالأستاذ حافظ أبو سعدة.

التعذيب آلية معتمدة

حافظ أبو سعدة:

في البداية أود أن أشكر مركز القاهرة، لأنه الجهة الوحيدة في مصر التي قررت قراءة تقرير المنظمة حول أحداث الكشح، فعلى الرغم من هذه الضجة الهائلة التي تمت سواء في الإعلام أو في التليفزيون أو في الصحف كان من الواضح حقيقة أن التقرير لم يقرأ. ويتحدث الجميع سماعيا اعتمادا على الرواية التي قدمتها جريدة "الأسبوع". والمثير أيضا ما ظهر خلال التحقيق معي من أن النيابة العامة في التحقيق لم تقرأ التقرير ولم تحاول مناقشة التقرير معي، وكان الاتهام أننا أصدرنا تقريرا يسيء إلى سمعة مصر، ولكن ما الذي يسئ إلى سمعة مصر في التقرير؟ ما هي الموضوعات؟ .. لا أحد يسال ولا أحد يهتم!!

والقصة الحقيقية هي ما ورد في التقرير من بشاعة في التعذيب حدثت لقرية بأكملها. لقد كنا حريصين جداً في كتابة المعلومات وتدقيقها ورصدها بحيث لا يوجد بها معلومة غير موثقة أو غير مدققة. ولكن قبل أن نتحدث عن التقرير -وحتى لا يقول أحد أن هذا لا يحدث إلا في القرون الوسطي أو أن هذا غير معقول أن يحدث في بلادنا- ينبغي أن أشير إلى واحد من أحدث الأحكام أصدرته محكمة جنايات الإسكندرية في ١٩٩٨/١٠/١٧ في قضية جنائية عادية متهم فيها أب بقتل ابنته والتي حكم فيها ببراءة الأب من تهمة القتل -رغم اعترافه- بعد ظهور الإبنة على قيد الحياة!! ويذكر الحكم أن تحريات الشرطة تعد رواية هزلية بها استهزاء بالعقول واستهانة

بالعدالة مما تعتبره المحكمة تأكيداً وسفوراً أو إمعاناً في الزيف والتلفيق من ذلك الضابط الذي لم يراع الله والضمير وأشارت حيثيات الحكم إلى ما اعترى الأوراق من إهمال في إجراء التحريات وتلفيق يرقي إلى مرتبة العمد، مما يصل إلى حد تضليل العدالة على نحو يرفضه الضمير الحي لأي فرد من أفراد هذا الوطن وتلفظه مبادئ العدالة، كما أن الأوراق تؤكد انه تم استخدام القسوة والتعذيب مع المتهم وزوجته بلغت درجة من الجسامة إلى أن يعترف المتهم تفصيلاً بتصوير غير حقيقي لجريمة لم يرتكبها ولا يفوت المحكمة أن تشير إلى أن الهزل الذي أحاط بتحريات العقيد عطية محمود رزق وأقواله في تحقيقات النيابة العامة إنما هي من السطحية والتلفيق وينال من ترسيخ العدالة وترى المحكمة أنه يصل إلى حد العمد وأن ما صدر من المتهم بارتكاب جريمة لم يقترفها كان وليد تعذيب واستعمال قسوة"*.

وما حدث في قرية الكشح هو جريمة قتل عادية قتل فيها شخصان سيئا السمعة، قامت الشرطة بعدها بالقبض على عشرات الأفراد واحتجازهم في قسم الشرطة وتعذيبهم وصولا إلى انتزاع معلومات أو اعترافات محددة. ففي الواقع، ومن خلال المعلومات المتوفرة لدينا فإن جهاز الشرطة في مصر لا يعرف أدلة ولا يعرف شيئا أسمه محاصرة المتهم بالأدلة والوصول إلى أدلة تكمل أركان الجريمة، ولكن يعترف بسيد الأدلة وهو الاعتراف المشكوك فيه من جانب القضاء المصري. فالقضاء المصري عندما يرد إليه اعتراف ينظر إليه بعين الشك لأنه ليس من طبيعة الأشخاص الاعتراف بارتكاب الجرائم، ومع ذلك تصر الشرطة على تقديم الاعتراف والبحث عن شخص يعترف أو تنتزع منه الاعترافات عنوة.

وقد تم القبض على أسر بأكملها، وسوف أروي من خلال التقرير رواية أحد الأفراد وأسمه أيمن بقطر أبو اليمين عما حدث لأسرته بالكامل. إذ يقول "كنت متغيبا عن المنزل لمدة ٢٤ ساعة وذلك للبحث عن واسطة للإفراج عن والدي بعد القبض عليه يوم ١٥ أغسطس ولما رجعت للبيت، لم أجد فيه أحدا فسألت الجيران فأخبروني أن الشرطة قبضت عليهم وهم

---

* تتضمن ملاحق هذا الكتاب النص الكامل لحيثيات الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بالإسكندرية، والتي تشكل وثيقة إدانة دامغة لأعمال التعذيب التي تمارسها الشرطة من أجل الحصول على الاعترافات.

في المركز.. وتوجهت بسرعة إلى هناك فوجدت أختي أمورة (١٣ سنة) في الطرقة الخاصة بالمباحث تبكي وكانت أختي هنية (١٥ سنة) داخل غرفة المباحث وهي مكتوفة اليدين، كما رأيت والدتي في آخر الطرقة، وسمعت صوت أخي روماني ١١ سنة وهو يتأوه من التعذيب. وعندما طلبت من المخبر إبلاغ أحد الضباط بحضوري للسؤال عن أسباب احتجاز أسرتي فتم استدعائي إلى غرفة المباحث، وكان بها عدد من الضباط أذكر منهم هاني جمال وأبو الفضل ثابت وإسلام بيه وقاموا بسؤالي أسئلة عادية ثم بدأوا في تعذيبي.. في الأول عصبوا عيني، وأخبروني بأن علىّ خلع ملابسي وقاموا بتوصيل سلكين كهربائيين أحدهما في القضيب والآخر في إصبع قدمي اليمني، واستمروا في صعقي بالكهرباء لمدة ساعة على فترات متقطعة، كانوا خلالها يعتدون على بالضرب، وبعد ساعة من التعذيب أصبت بحالة من الإغماء وذلك بعد أن قاموا بتعليقي كالذبيحة على كرسيين بعد تقييدي".

وأتذكر أن مشهد الذبيحة حدث معي عام ١٩٨٦ وهو يتم من خلال تقييد الأيدي بالكلابشات. ثم يدخلون اليدين بين الركبتين ثم يبدأ الضرب على المؤخرة والقدمين، يتم هذا للشخص وهو مجرد من ملابسه، وهذه الصورة موجودة في كثير من تقارير الطب الشرعي وكثير من المحاضر، وكثير من القضايا الخاصة بالتعويض.

لقد تناول التقرير أمورا من هذا النوع، وما قدمه تقرير الكشح هو نموذج للحالات التي رصدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على لسان أصحابها، ولأن المنظمة تعي أن الموضوع شديد الحساسية، فقد حذرت في الخلاصة والتوصيات من الاستخدام السيئ لحادثة الكشح. فقد أوردت المنظمة أن الأحداث المؤسفة التي حدثت في قرية الكشح بمحافظة سوهاج، جددت المخاوف لديها من خلق وترسيخ حالة بين أجهزة الأمن والمواطنين بسبب التجاوزات والانتهاكات الجسيمة التي دأبت تلك الأجهزة على ارتكابها ضد حقوق وحريات المواطنين وكرامتهم الإنسانية. وقالت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إن عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئولياتها بمحاسبة أفراد الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التي طالت عدة مئات من المواطنين في قرية الكشح، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية.

ما حدث في قرية الكشح من توسع جهاز الشرطة في ممارســـة العقـــاب الجماعي ضد المواطنين، في إطار بحثها عن الجناة في حادث مقتل مواطنيـــن من الأقباط، وهي مجرد جريمة جنائية عادية يمكن أن يكون مرتكبها مسـلما أو مسيحيا دون أن يعني ذلك وجود أبعاد دينية أو سياسية وراءها، ولأننا نعلم أن جهاز الأمن في مصر لا يفرق بين مسـلم- أو مسـيحي فـالكل يخضـع للتعذيب إذا ساقه القدر الأسود لأن يكون بيـــن أيـدي الأمـن، وأصبـح السيناريو الثابت عند احتجازك أن يتم تعصيب عينيـــك وتكتيفـك وخلـع ملابسك وتضرب إلى أن تعترف. وقصة الاعترافات هذه في الحقيقة قصـة مكررة. وحتى نتأكد أن هذا هو أسلوب الشرطة وهو موجه ضد الجميـــع مسلمين كانوا أو مسيحيين، أسوق إليكم واقعة أخرى أوردناها في الصفحـة ١٣ من تقرير الكشح، وهي تتعلق بما حدث مع المواطن زينهم محمد بـدر الذي تم القبض عليه يـوم ٩٨/٧/٣٠ بتهمـة اختطـاف إحـدى الفتيـات واغتصابها ثم قتلها ودفنها في بيته بمعرفة والده ووالدته وأخيه، ووجـهت له النيابة تهمة القتل العمد واعترف أمام النيابة بأنه القاتل، وعلـى الرغـم من انهم لم يجدوا الجثة فقد تم حبسه على ذمة التحقيق، ثم فجأة تظهر الفتاة الضحية وتعترف أنها كانت عند أقاربـها فـي الإسـكندرية لأن والدهـا ووالدتها ضربوها فتفرج عنهم النيابة. هذه الحادثة تقـدم دليـلا علـى أن التعذيب يتم بشكل منتظم في مصر دون تمييز. وفي الحقيقة المسلمون هـم أكثر المتعرضين للتعذيب لأنهم الأغلبية على حسب النسبة والتناسب. وقـد تكون "سعادتي" أكثر لأن جزءاً من الأخوة المسيحيين تعذبوا حتى تصبـح مشاركتهم في المسألة الوطنية مشاركة كاملة لأنهم إذا كانوا يشاركون معنا في الجيش وفي تحمل نتائج الأحداث الإرهابية فلابد لكي تكتمل وطنيتـهم أن يشتركوا معنا في التعرض للتعذيب من أجـهزة الأمـن التـي تعـذب الجميع!!!.

وإذا كان البعض يرى أن ما تثيره منظمات حقوق الإنسان حول وقـائع التعذيب يفتقد إلى المصداقية، وأن هدف هذه المنظمـات تشـويه صـورة مصر، فإن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بدأت منذ دورتـها الرابعة عام ١٩٩١ وحتى دورتها السادسة عشرة عام ١٩٩٦ في فحـص كل المعلومات المتعلقة بالتعذيب مصر. وقد تلقت هـذه المعلومـات مـن منظمة العفو الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية. واسـتمرت في فحص هذه المعلومات في حضور ممثلين عن الحكومة المصرية علـى مدار ٤٨ جلسة. وقد تأكدت اللجنة من المعلومات التي تلقتها والتي أفـادت

باستمرار ممارسة التعذيب في مصر بشكل منتظم بواسطة مباحث أمن الدولة، سواء في مقرها الرئيسي بلاظوغلي أو أفرعها الإقليمية أو مقار فرق الأمن المركزي، وتوصلت اللجنة إلى أن هذه الأماكن ليست من ضمن الأماكن المحددة قانونا لاحتجاز الأشخاص، وخلصت اللجنة إلى أن التعذيب في مصر يمارس –على رغم إنكار الحكومة ممارسته- بشكل معتاد ومنتشر ومعتمد في جزء كبير من الدولة على الأقل، وأوصت اللجنة الحكومة بضرورة مكافحة ظاهرة التعذيب بشكل فعال، وذكرت أنها قد أوصت الحكومة المصرية في عام ١٩٩٤ بضرورة إنشاء آلية تحقيق مستقلة تشمل قضاة ومحامين وأطباء يقومون بفحص ادعاءات التعذيب بكفاءة. وعلى الرغم من شيوع ادعاءات التعذيب وتوثيق الكثير من الحالات، ورغم كل ما يرصده القضاة في مصر في تقاريرهم وحيثيات أحكامهم، ورغم تقارير لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على مدار السنوات الماضية منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن، لم تقدم الحكومة المصرية سوى قضية تعذيب واحدة كان ضحايا التعذيب فيها من السياسيين وحكم على المتهمين فيها بالبراءة على الرغم من أن المحكمة قد أقرت بوقوع التعذيب، لكن المجني عليهم لم يستطيعوا التعرف بشكل محدد على الضباط الذين قاموا بتعذيبهم حيث كانوا معصوبي الأعين.

وأخيرا يبدو لي أمر غير مفهوم أن تضحي دولة بسمعتها الدولية لحماية أربعة أو خمسة ضباط قاموا بجريمة ضد مواطنين مصريين؟ فقد كان المنطقي بدلا من هذا الموقف تجاه منظمات حقوق الإنسان، أن تتم إحالة هؤلاء الضباط إلى المحاكمة.

أ. بهي الدين حسن

أود أن الفت انتباه حضراتكم أنه على الرغم من مرور أربعة أشهر تقريبا على أحداث الكشح التي وقعت في منتصف أغسطس وما اقترن بها من أعمال تعذيب لم تتم إحالة ضابط إلى التحقيق في هذه الوقائع، وأقصى إجراء اتخذ هو إبعاد عدد من الضباط عن محافظة سوهاج. بينما في الوقت نفسه، وبعد ٢٤ساعة من البلاغ المشبوه الذي نشر في إحدى الصحف ضد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كان التحقيق قد بدأ مع المبلغين عن وقائع التعذيب.

ونلحظ هنا أنه رغم أن أي شخص يعرف القراءة والكتابة، سيخلص بمجرد أن يقرأ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إلى أن هذه

المنظمة لم تتحدث عن اضطهاد ديني، بل تقول كما أوضح أ.حافظ أن هـذا التعذيب يحدث للجميع، بل وتحذر من أن هذا الحادث قد يستخدم للإسـاءة أو لتصويره بمثابة دليل على وجود اضطهاد ديني. واللافت للنظر أيضـا أن أحد الذين أوفدتهم الدولة إلى بريطانيا لتقديم احتجاجات وإدارة حـوارات وتسليم رسائل كان يقدم تقرير المنظمة المصرية، وأعلن ذلك في الصحـف قائلا "أنا في هذه المقابلات كنت أقدم تقرير المنظمـة المصريـة لحقـوق الإنسان باعتباره تقريرا لا يستطيع أحد أن يطعن فيه مدعيـا أن الحكومـة ألفته حتى تثبت أنه لا يوجد اضطهاد ديني. ورغم ذلـك جـرى تشـويه المنظمة بهذه الصورة، وذلك على الرغم من أن المنظمـة -فـي حـدود علمي- بعثت برسائل إلى كافة المسئولين في الدولة -وليس فقـط النـائب العام ووزير الداخلية- فقد أرسلت لهم التقرير قبل إعلانه بثمانية أيام، ولـو أن لديهم نفيا أو تعليقا كان ينبغي عليهم أن يعلنوه ولكن للأسـف يبـدو أن قرارا كان قد اتخذ سلفا في مواجهة المنظمة.

الكورال الحكومي

أ. حسين عبد الرازق

إن دروس ما جري في الكشح عديدة وسأحاول أن أشير لبعـض أهـم هذه الدروس التي يمكن استخلاصها مما جري منذ أغسطس وحتى الآن.

واعتقد أن أهم النتائج لما جري في الكشح، أن قضية التعذيب صـارت أكثر شيوعا لدي الرأي العام المصري، فقد عاشت مصر فـترات كثـيرة شهدت فيها تعذيبا في أعوام ٤٨ و٥٤ و٥٩، ولكن -في اعتقادي الخـلص- أنه لم يتواصل التعذيب في تاريخ مصر الحديث لمدة تقترب من ١٨ عامـا بشكل متصل دون انقطاع لحظة واحدة كما حدث منذ إعلان حالة الطوارئ في ٦ أكتوبر ١٩٨١، ولا أعتقد أن مصر عاشت في حالة طوارئ متصلـة على هذا النحو والتي استشرت في ظلها أعمال التعذيب.

ولا أزعم أني تعرضت للتعذيب بالمعني المتعارف عليه. ولكن المعاملة اليومية التي كنا نلقاها ينطبق عليها تعريف الأمم المتحدة للتعذيب. فعندمـا تم اعتقالي في سبتمبر ٨١ إلى أن اغتيل السادات في ٦ أكتوبر وتم إعـلان حالة الطوارئ كان معي عشرات من المواطنين، ورغم أننـا لـم نعـذب بالمعني الجاري لكننا كنا شهودا على التعذيب. فقد كانت عربـة التحقيـق

تأتي لتأخذنا إلى المدعي العام الاشتراكي من ملحق مزرعة طرة، وتتوقف أمام سجن الاستقبال لإحضار المتهمين من الجماعات الدينية الذين يتم التحقيق معهم مثلنا، وقد كنا نراهم عندما ينفتح الباب حيث ينهال عليهم الجنود بالضرب حتى يصلوا إلى العربة.

الجديد والإيجابي أن التعذيب أصبح موضوعا لاهتمام الرأي عام، لأنه منذ عام ١٩٨١ حتى الآن لم يكن موضوع التعذيب يتداول إلا بين النخبة. وقد يكون الجديد في الأمر أن عام ١٩٩٨ شهد توسعا في تعذيب المواطنين العاديين وهو ما نهتم به أساسا ونتابعه، فلم يعد التعذيب قاصرا على السياسيين والمعتقلين في السجون والمعتقلات. فقد أصبح التعذيب عادة يومية تمارس على نطاق واسع في أقسام الشرطة. ولأول مرة نجد مسئولين يعترفون بواقعة تعذيب ويكتب عنها، وإن كانوا تواطأوا جميعا على استبدال كلمة التعذيب بالتجاوزات. فلا أعرف كيف يتم تعذيب آلاف الأفراد من الإسكندرية إلى أسوان ولا يعتبر ذلك سوى تجاوزات. نحن أمام منهج وسياسة مقررة، وأجهزة التعذيب تدخل إلى السجون والمعتقلات، وضباط يستقدمون من خارج السجن للقيام بتعذيب السجناء، أي أنها قضية متكاملة وسياسة دولة بدأت من ٦ أكتوبر ١٩٨١ ومازالت مستمرة حتى الآن.

ولابد أن ندرك أن النيابة مسئولة بدورها عن استمرار ممارسات التعذيب منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن. والثابت أنها تتلقى مئات البلاغات فلا تحقق فيها، بل تصدر على الأغلب أحكاما بحفظها. وفي قضية مثل قضية تنظيم الجهاد وما اقترن بها من تحقيقات بشأن وقائع التعذيب التي تعرض لها المتهمون، قضت المحكمة ببراءة المتهمين بعدما ثبت تعرضهم للتعذيب، وطلب رئيس المحكمة من النيابة في حيثيات الحكم أن تحقق في هذه الوقائع، لكن النيابة تقاعست عن إجراء هذا التحقيق. والمثير أن النائب العام رجاء العربي كان ممثلا لمصر في أحد المؤتمرات الدولية، ووقف خلال المؤتمر ينفي وقوع التعذيب، على الرغم من أنه كان رئيسا لنيابة أمن الدولة وأمامه عشرات من القضايا المتعلقة بالتعذيب.

النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها من قضية الكشح أن اختراق الدولة -للأسف الشديد- لبعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب والصحافة وصل إلى درجة تحتاج إلى وقفة. فمتابعة موقف الإعلام حول هذه القضية يكشف لنا عن مفاجأة وجود أوركسترا متناغم يعمل في هذا الموضوع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ويتطلب ذلك وقفة جادة

لكي نعرف من مع التعذيب ومن ضد التعذيب، من مع حقوق الإنسان ومن ضدها، من مع الديمقراطية ومن ضدها، فقد اختلطت جميع الأوراق بهذا الشكل.

وتثير أحداث الكشح قضية أخرى أرى أن الجميع يهرب منها، وهي العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر، حيث ننفي أن المقصود من القضية الأقباط، وهذا على وجه القطع لم يكن مقصوداً لأن ممارسات التعذيب تحدث لمسلمين بصورة أكبر، ولكن علينا أن نتوقف أمام بعض مظاهر التفرقة بين المسلمين والأقباط في مصر. أنا شخصياً لا أنسى واقعة تبدو غريبة أو واقعتين، عندما كنت طالبا في كلية التجارة جامعة القاهرة، وكان وكيل الكلية مسيحيا، واستمر وكيلاً للكلية لمدة ١٦ أو ١٨ عاما، على حين كان تلاميذه يعينون عمداء للكلية وهو لا يصل إلى هذا الموقع لأنه مسيحي. وكلنا نعرف أيضا الأوضاع في السلك الدبلوماسي، وأن هناك نوع من التمييز -ليس على أساس القانون- ولكن تحكمه الممارسة. وللأسف فإن الحزب الحاكم عمق هذه الفجوة لأنه لا يرشح أحداً من الأقباط على قوائمه، على الرغم من أنه لابد أن يرشح لأنه لا أحد ينجح إلا إذا كان مرشحا على قائمة يتم التزوير لها، أي أن من يرشح مستقلا لن ينجح. فهناك إذن نوع من التفرقة لابد أن نقف أمامه وحتى إن كنا لا نقول أن هناك أقلية مضطهدة مثلما يردد البعض. ويجب على المسلمين على وجه التحديد أن يكون لديهم الشجاعة ليقفوا أمام هذه الوقائع والظواهر والتحرك لعلاجها. وما يلفت النظر هنا أيضا ما شاهدته من ضعف بالإحساس بالمواطنة لدي مسلمين وأقباط على حد سواء، فعلى مدار عملي في الساحة السياسية وجدت بعض الناس الذين يعانون من الاضطهاد والتعذيب مستفزين جداً من الحملة القائمة على قضية الكشح، ويتساءلون هل لأن الضحايا من الأقباط تحدث كل هذه الضجة ولأننا مسلمون لا يدافع عنا أحد؟ وكأن القضية مسلمون وأقباط!!

أي تعذيب يحدث لابد أن نقف ضده أيا كان، ولابد من الاستفادة من تحرك الغرب من أجل الأقباط، واستثماره في عمل جاد من أجل وقف التعذيب الذي يشمل المسلمين والأقباط. ينبغي النظر للأمر من منظور حقوق المواطنة. وغياب هذه النظرة ناتج عن المناخ الخاطئ الذي تروجه أجهزة الدولة وأجهزة الإعلام وأجهزة التعليم، كما أن الممارسات التي تنطوي على التمييز تقود ضمنيا إلى ذلك.

يلفت النظر أيضا في المعالجة الإعلامية لأحداث الكشح عنف العداء لمنظمات حقوق الإنسان سواء من جانب الدولة أو من جانب بعض أقسام المثقفين في مصر، وهو ما عبرت عنه سلسلة من الكتابات والحواديت والقصص حول التمويل والتربح. والمثير أن الذين يتكلمون عن التمويل والتربح بعضهم ممول ومتربح ولم يقدم أيّ منهم واقعة تربح واحدة للعاملين في مجال حقوق الإنسان، فكل المتربحين يأخذون أموالنا، أما منظمات حقوق الإنسان يأخذون أموالاً من الخارج، فالجميع لا يهتم بمن يأخذ عشرات الملايين والمليارات ومشغولون بمن يأخذ أموال الأجانب. ما أعنيه أن هناك ظاهرة عداء حقيقي لفكرة حقوق الإنسان، وللدور الذي تلعبه هذه المنظمات، والذي يشكل كشفا وإحراجا للذين يعرفون أكثر من غيرهم أن هناك انتهاكا ضد حقوق الإنسان في مصر ويصمتون، والصمت في هذه الحالة هو تواطؤ وجريمة لا يختلف عليها.

كما يلفت النظر أيضاً ضعف الاقتناع بالديمقراطية في وجدان النخبة المصرية بلا استثناء، إذ تجد أن فكرة الديمقراطية أو تداول السلطة وحقوق الإنسان والحريات ضعيفة في النخبة المصرية، ونحتاج أن نعيد تربية هذه النخبة ليترسخ لديها إيمان حقيقي بالديمقراطية وأن تكف عن خلق المبررات للحاكم لكي يكون لا ديمقراطياً.

. وسوف نجد ظاهرة عدم القناعة الحقيقية بالديمقراطية موجودة في كل المجالات والقطاعات. فعلى الرغم من أن كثيرين يطالبون بالديمقراطية، لكن عند الممارسة تجدهم ماهرين جداً في تبرير خرق الديمقراطية في هذا الموقع أو ذاك لا فرق في ذلك بين حكومة وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني أحياناً وصحافة، الجميع يشارك في هذا. وهذا لا ينفي بالطبع أن هناك ظاهرة جديدة في مصر جزء منها منظمات حقوق الإنسان، وهي بروز شخصيات وتجمعات ديمقراطية حقيقية تطالب بالديمقراطية لها وحتى لخصمها وتسعى إلى تحقيقها. وأظن أن الأقلام التي كتبت في الصحف القومية وفي بعض الصحف الحزبية في هذه الواقعة والوجوه التي نراها في التجمعات والمنتديات وأحياناً في التلفزيون المصري مثلما تحدث د. كمال أبو المجد ود. مصطفي كامل السيد أو غيرهم، تعطي إحساسا بالفعل أن هناك شخصيات وتجمعات مؤمنة فعلاً بالديمقراطية وتدافع عن حقوق الإنسان، وهذا ما يعطينا الأمل في أننا نستطيع بالفعل في المستقبل أن نفرض في مصر مجتمعاً ديمقراطياً يعمل على تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان.

أ. بهي الدين حسن

لدي ملاحظة إضافية لما ذكره أ. حسين فيما يتصل بتدخل أو اهتمام الغرب بالتعذيب عندما يتعلق الأمر بالأقباط، وفي الحقيقة فإن الاهتمام والتدخل وإثارة موضوع التعذيب لا يتوقف عند حدود الأقباط. بل هو اهتمام مستمر حتى فيما يتعلق بتعذيب الإسلاميين المتهمين بأعمال إرهابية، وكانت وقائع تعذيب الإسلاميين تثار دائماً سواء من منظمات دولية أو حتى من عدد من السفارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بتوظيف الآلية الإعلامية للدولة هناك نموذج موجود وهو الأستاذ حسين عبد الرازق حيث كان -كما يعرف حضراتكم- قد استضيف في برنامج "وجها لوجه" مع رئيس تحرير الصحيفة صاحبة البلاغ المقدم ضد المنظمة المصرية، وفي هذا الحديث -كما فهمت من أ. حسين- حذف رأيه في عدد من الموضوعات واستبعدت بعض مقاطع من حديثه. والأغرب أنه عند إعادة عرض هذا البرنامج في اليوم التالي على القناة الفضائية تم حذف مداخلة د. مصطفي كامل السيد بالكامل والتي جاءت كما نوه أ. حسين عبد الرازق في صف منظمات حقوق الإنسان وأدخل محلها مداخلة أخرى لم تعرض في الحلقة الأولي ولم يرها أ. حسين عبد الرازق وبالتالي لم تتح له فرصة التعليق عليها، وهي كلمة د. رفعت السعيد. هذا مثال بسيط على كيف أن الدولة جندت كل آلتها الإعلامية في هذه الحملة على منظمات حقوق الإنسان. وننتقل الآن إلى المتحدث الرئيسي الثالث أ.د. حسام عيسي.

العنف الداخلي مقابل الضعف الخارجي

د. حسام عيسي

في الحقيقة لم أكن أنوي التحدث وإنما جئت أساساً للتضامن مع الأخ حافظ أبو سعدة، وكان لي الشرف أن اتصل بي يوم اعتقاله راديو لندن وسألوني عن أسباب الاعتقال، ولم تكن لدي فكرة عن ذلك وقلت ليست لدي أدنى فكرة عن الموضوع، واتصلوا بي بعدها بعدة ساعات. في الـ بي بي سي BBC وكنت قد حصلت على تقرير المنظمة، وقرأته وكان أول سؤال وجه لي هو ما هو شعورك؟ فقلت شعوري هو الإحساس

بالاشمئزاز، و أن هذا جزء من الحملة ضد منظمـــات حقـــوق الإنســـان. فالتقرير الذي قرأته يكذب كل ما قيل كسبب للاعتقال، إذ أنه يورد ما ذكره أ. حافظ بالضبط ولا أريد تكراره. ولم أكن قد رأيت أ. حـــافظ أو قابلتـــه ولكنني جئت اليوم للتضامن معه.

وقد حاولت الاعتذار عن هذه الندوة لأني أشعر بمـــرارة ولا أســـتطيع التحدث عن الكشح لأن ما يحدث في العراق اليوم أضـــاع كـــل إمكانيـــة للتفكير فيما يتعلق بالكشح حيث إن ما يجري في العراق يعطـــي إحساســـا بالمذلة والمهانة والألم، والبيان الهزيل الصادر عن الحكومـــة المصريـــة بشأن العراق يدعو أيضا إلى الاشمئزاز. ولكن عندما فكـــرت وجـــدت أن هناك علاقة بين الحدثين، أعتقد أن هناك علاقة بين البيان الذي صدر اليوم وبين الموقف من أحداث الكشح. هناك علاقة بين الضعف الذي يصل إلـــى حد المسكنة والذل والمذلة أمام الخارج والعنـــف الشـــديد أمـــام الشـــعب المصري وأمام قياداته وأحزابه ومنظماته المدافعة عن حقـــوق الإنســـان. واعتبر أن هناك علاقة طردية حيث أنه كلما زادت التبعية والمذلـــة فـــي مواجهة الخارج، كلما زاد الضغط والعنف في الداخل بحيث يصبح التعذيب أداة، ويتحول-مثلما ذكر أ.حسين- إلى سياسة للدولة. وهذا مـــا يجـــب أن نوضحه فهي ليست تجاوزات أو عمل ضباط يحتاج إلى تربيـــة، ولكنـــها سياسة دولة مرتبطة بالسياسات في مواجهة الخارج والسياسات العامة فـــي الداخل، هذه السياسات التي أشار إليها أ.حسين بالقول أن هناك من يســـرق من أموال الدولة بالملايين. فهذه سياسات تقوم على إفقار الشعب من جانب والإثراء المجنون لمجموعة مختارة من جانب آخر، ومن ثم فـــإن سياســـة استخدام السلطة للإثراء تقتضي أن تكون أجهزة الدولة جاهزة بكـــل أدوات العنف. فالأمر يتعلق إذن بمخاوف التغيير، لأن أي تغيـــير ســـوف يفتـــح حسابات طويلة.. ليست حسابات ضد التعذيب فقط، ولكن حســـابات علـــى النهب الشديد الذي حدث لمصر، ولن يسمحوا بهذا لأن المسألة مسألة حياة أو موت. وأتذكر أن أحد سفراء فرنسا قال لي وهو يغادر مصر- وكـــان معي د. نعمان جمعة في السفارة- أريد أن أحذرك **لأن مصر سوف تتحول إلى جزيرة أو جزر من كبار الأغنياء يحيطها محيط هائل من الفقراء وفي كل مـــرة يفكر فيها الفقراء في رفع أصواتهم سوف يقتلهم الأغنياء.** والأمر يستوي في أن يقتلوهم بالرشاشات أو بالتعذيب. أصبح من الواضح أن هناك ضـــرورة لوجود جهاز دولة بالغ العنف أيضا، فهناك مذلة هائلة في مواجهة إسرائيل وفي مواجهة الخارج وفي مواجهة الرئيس الأمريكي الضعيف. ومـــن ثـــم

يصبح ماحدث في الكشح وضعا طبيعيا جداً.. وضع طبيعي لأنه لابد من إسكات الشعب لأن الشعب المصري شعب عظيم لا يرضي المذلة وهذه المذلة، لابد أن تثيره فلابد أن يأتي هذا النمط من التعذيب ويصبح سياسة معتمدة حتى لا ترتفع الأصوات.

ولكن ماهو أخطر من ذلك، الاختراق الفج والبشع للمثقفين المصريين. إن الذين يلعبون أخطر دور اليوم هم المثقفون الأعلى صوتا ولديهم الأعمدة الصحفية، حيث يوجد ضرب لوحدة المثقفين وضرب للمسلمات التي عشنا عليها من القرن التاسع عشر.. جرحوها وضربوها واخترقوها ومزقوها ولا أعرف من أجل ماذا؟ وعلى غرار ذلك جاءت الأحزاب -وأنا لست عضوا في أي حزب- إن كان الحزب يدعي الليبرالية أو يدعي العدل ويلعب لعبة الحكومة ضد منظمات حقوق الإنسان باسم الدفاع عن الوطنية ضد التمويل، هذا عبث يكشف ويفضح هؤلاء المثقفين وهذه الأحزاب ويفضح ادعاءاتهم الديمقراطية والليبرالية وغيرها. إذ أنه من غير المعقول أن تدلي بتصريح في قضية الكشح بدون أن تقرأ التقرير. فلم أستطع أن أدلي بحديث، وحتى الشعور بالاشمئزاز، لم أصرح به إلا بعد أن قرأت التقرير. لكن هؤلاء جميعا لم يقرأوا التقرير ولم يطلبوا من أبو سعدة أو من خلفه عندما كان في السجن أن يرسله لهم. هذا عبث غير مقبول ويفضح أن بعض هذه الأحزاب والمثقفين ليسوا إلا أجزاء مكملة لأجهزة الدولة، مثل أجهزتها الأيديولوجية أو أجهزتها القمعية، وأنه لا استقلالية لهم، إذ يصبح الحديث عن الاستقلال نوعا من الوهم. ولذلك فهذه فرصة حقيقية لأن تطرح هذه القضايا على الجماهير بعيدا عن الأحزاب والمثقفين، وهذا ما فعلته قضية الكشح مثلما قال أ. حسين حقيقة بلباقة هائلة، أنها أصبحت قضية شعبية، وينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تستمر في هذا الطريق.

تبقى ملاحظات أخيرة تتعلق بما يحدث داخل أجنحة القضاء المصري. وإن كنت أترك الحديث فيها لسيادة المستشار يحيى الرفاعي، إلا أنني أذكر أن زكي بدر* أعلن في اجتماع ضم ألفي ضابط شرطة أن الضباط المتهمين في جرائم التعذيب في قضية تنظيم الجهاد سيبرؤون وأنه لن يحكم على واحد منهم وسجل هذا الحديث. كان الحكم إذن معروفا، والسؤال هنا هو كيف عرف زكي بدر أنه سوف يحكم لهم بالبراءة كيف

---

* وزير الداخلية الأسبق.

حدث هذا الاختراق وكيف يحدث هذا وكيف يتم؟ إنها مسألة بالغة الخطورة، وأضيف إلى ذلك أيضا أننا نرى بعض مقالات في الصحف لمستشارين يجندون أنفسهم لتمجيد رئيس الجمهورية وعائلته ليل نهار، أين تقاليد القضاء المصري العظيم كما يجسدها يحيي الرفاعي وغيره؟ كيف يجندون أنفسهم لدرجة أن يتساءل مستشار من خلال مقال نشر له في جريدة الأهرام عن كيفية السماح باستئناف حكم قضائي كان قد صدر لصالح أبناء الرئيس؟ الأمر يقتضي أن تتدخل الهيئات القضائية بقوة لوقف مثل هذا العبث بالقضاء المصري وبسمعته. اعتقد أن كل هذه القضايا مرتبطة بقضية التعذيب، لأن ملجأنا في النهاية هو القضاء المصري العظيم وخاصة إذا كانت النيابة مخترقة لهذا الحد، الذي تؤكده رواية ضابط الشرطة "يوميات ضابط في الأرياف" والتي تفضح -من قبل أحداث الكشح- ممارسات الشرطة وتواطؤ النيابة العامة أيضاً مع الشرطة. وهذا أمر خطير وأنا أترك التفصيل فيه إلى المستشار الكبير الأستاذ يحيي الرفاعي.

أ. بهي

شكراً جزيلاً للدكتور حسام عيسي. أود أن أشير أيضاً إلى أن هناك عدداً من الأحكام القضائية التي صدرت من رؤساء محاكم وبعضها صادر أيضا من رؤساء محاكم أمن الدولة تفضح تواطؤ النيابة على التعذيب بالوقائع وبالأسماء في أحكام كثيرة وهي موثقة لدي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. والكلمة الآن للأستاذ جورج عجايبي الباحث والمهتم بقضايا حقوق الإنسان والأمين العام السابق لأحد أهم المنتديات العزيزة على قلوبنا جميعاً وهي لجنة العدالة والسلام.

أخطاء بالجملة

أ. جورج عجايبي .

بداية، لدى شعور بصعوبة الحديث لأمرين، الأول أنني أتحدث بعد كل الأساتذة الذين نتعلم على أيديهم منذ فترة طويلة، والثاني هو حساسية الموضوع الذي نناقشه، إذ إننا في مثل هذه الموضوعات نجد أنفسنا بين نارين إما أن ننزلق إلى التفاصيل أو أن نعبر عن الآلام التي تمسنا

شخصياً أو وطنياً، أو نرتفع على الأحداث قليلا لنرى ما هي المدلولات والدروس المستفادة من مثل هذا الحدث؟

والملاحظة الأولى التي تستلفت الانتباه في موضوع الكشح هي التعتيم والتضليل، فنحن في زمن ماتت فيه المسافة واختصر فيه الزمان فعندما يقول د. حسام أن الحدث يحدث في العراق ويتحدثون عنه فوراً، فهذه -في اعتقادي- أول مرة في تاريخ البشرية يتطابق فيها زمن الحدث مع زمن الاتصال، أي أن يعيش العالم الحدث في وقت حدوثه. ومن ثم فإن أول درس من هذا الموضوع هو أنه أصبح من المستحيل إخفاء المعلومات. لم يعد هناك ما يسمى دكتاتور أو حاكما مطلقا يمكن أن يقتل مجموعة من الناس أو يبيد مجموعة من الناس وهو في مكانه، إن هذا لن يحدث، ومتى حدث -حتى لو كان كارثة طبيعية- فنحن نعيش مع بعض كمجموعة بشرية لحظة بلحظة هذه المعاناة. أصبح لموت المسافة واختصار الزمن -إلى هذا الحد- معاني كبيرة جداً، ولا بد أن يكون المجتمع المصري واعيا لهذا الدرس، لأننا اعتدنا أن نخفي ما يحدث عندنا حتى "لا ننشر غسيلنا الوسخ". هذه المسألة أصبحت منتهية وهذا الأمر لا يقتصر على الحكومة أو الشرطة، ولكن يمتد إلى كل الأجهزة ويشمل كذلك المثقفين والمؤسسات المدنية.

الملاحظة الثانية بالنسبة لي، أنه لم تكن هناك بيانات واضحة، فالحدث تم في منتصف شهر أغسطس تقريباً، والجميع يدعون بغير علم في الموضوع والجميع يروون قصصاً مختلفة، وحدث نوع من التهييج الشعبي وأقول بكل أمانة إن قضية الكشح هي حدث جنائي لم يكن به شبهة طائفية ولا دينية. والسؤال كيف يتم تهييج الشعب المصري وتثار فيه هذه النعرات على حدث غير طائفي وغير ديني ونخرج منه بنتائج طائفية ونتائج دينية. لمصلحة من وكيف تم هذا؟

يلفت النظر أيضا إصدار الأحكام عن جهل، فقد فوجئت بسيل ضخم من المقالات والحوارات والأحاديث والكتابات في صحف قومية وغير قومية موالية، وعندما تقرأ الموضوع تستدل في النهاية على أن هذا الشخص لم يقرأ أي بيانات أو مستندات واضحة عن هذا الموضوع، وأصبحنا نعيش على ثقافة الإشاعة حيث يمكن أن تسأل شخصا عن رأيه في كتاب معين يشير إلى أنه كتاب هام جدا، وعندما تناقشه في موضوع الكتاب تكتشف انه لم يتعد قراءة أسم الكتاب أو سماع أسم الكتاب من شخص آخر، وهو لم يقرأ صفحة واحدة. وهذا ما حدث في الكشح فلقد

رأيت مسئولين سواء في المؤسسات الدينية أو المؤسسات المدنية -مما تسمي مؤسسات المجتمع المدني- يتحدثون في هذا الموضوع وليست لديهم أية بيانات عن الموضوع. وعلى سبيل المثال لنا صديق مستشرق هولندي يعيش في مصر منذ عام ٦١ والجميع يعرفونه على أنه مصري من شعر رأسه إلى إخمص قدميه وله أحاديث في التلفزيون وفي الصحف وهو مشترك في جمعية الإخاء الديني، واتصل به أحد أعضاء حزب التجمع في سوهاج، وقال إنهم يريدون إنشاء فرع للجمعية في سوهاج. فقال لابد أن تكتب طلبا وتقدمه للجمعية لأن هذه جمعية مشهرة في الشئون الاجتماعية ونحن على استعداد لمتابعة الإجراءات. ثم نفاجأ بجريدة أخبار الحوادث تدمج هذا الموضوع في موضوع الكشح وتقول إن مستشرق هولندي اتصل بالأهالي بالكشح وعرض عليهم شقة فاخرة وأموالا طائلة وسيارات حتى يثيروا الشغب.. فإلى هذا الحد يصل العبث بالشعور القومي؟! وقد اتصلنا فوراً بأخبار الحوادث وكان رئيس التحرير رجلاً فاضلاً ونشر تكذيباً كاملاً عن هذا الموضوع، كما أعطى له الحرية بالكامل في أن يرد رداً كاملاً.

ونحن نعرف أنه إذا انتشرت إشاعة في مصر يصعب تحجيمها، ومن ثم إذا كنت صحفياً عليك قبل أن تكتب مثل هذه الأخبار أن تتأكد من المعلومات، لأن هذا يحسب على النخبة ويحسب على المثقفين، كما أن ما يدعو إلى الدهشة هو كيف ينزلق المثقفون أو النخبة إلى هذا المستوى؟ فنحن نتناقش حول هذا الموضوع في المستنقع الطائفي، فأين رحابة الوطنية المصرية وأين القومية وأين المصلحة العليا، لماذا نستدرج أنفسنا إلى هذه المستنقعات؟!

لقد سئمت من التحدث في هذا الموضوع، فأنا اسمي جورج عجايبي، أسمي واضح مثل الشمس أنه مسيحي، لكن أنا لا أريد في كل جلسة أن أظهر وكأنني ممثل للأقباط، فأنا مصري وأتكلم عن مصر وأحب مصر، لكن طبعاً في هذا الجانب لا بد أن نعترف أنني لست أتحدث كقبطي ولكن أتحدث كمصري، **في الماضي لم أكن احتاج لهذا القول لكن الآن احتاج لذكره.حيث إن المناخ به تشنج طائفي.**

إن واحداً من الدروس المستفادة فيما حدث بالكشح هو مسألة التعميم، فهل أستطيع أن أعمم صفة واحدة لكل الموجودين هنا؟ خاصة في هذا العصر الذي يتحدث عن الاختلاف والتباين والتخصص الدقيق. فقد أطلقت كتابات لكتاب محترمين في صحف مهمة جداً لا أريد ذكر أسمائهم يقولون "أقباط مصر". وأتساءل منذ متى كان أقباط مصر كتلة سياسية واحدة؟ أو

كتلة اجتماعية واحدة، فهذه ميزة مصر وميزة تركيبة مصر، فإذا طلبت من أي فرد أن يميز بين المسيحيين والمسلمين الموجودين في هذه القاعة لـــن يعرف، لأن هذا الشعب واحد وله مصالح واحـــدة والمســيحيون الأقبــاط يأخذون حقهم أكثر من المسلمين الفقراء، وهذا ما نقوله في كل مكان.فهناك عدد من الكتابات التي تقول إن الأقباط مضطهدون فـــي مصـــر، وهـــذه الكتابات تصل إلى الخارج، فهناك درجة من التعميم، إذ يصبح السؤال مـــن في الأقباط الذي يضطهد في مصر؟ وفي أي مكـــان؟ ومـــا هـــو شـــكل الاضطهاد الذي يتعرض له؟

وينقلنا هذا إلى نقطة أخرى وهي مسألة أقباط المـــهجر الذيـــن جـــرى التشهير بهم كلية وكأن كل أقباط المهجر أصبحوا مذنبين ويستحقون القتـــل. فقد نشر رئيس تحرير جريدة قومية رسالة تقول أنه يجـــب إعـــادة أقبـــاط المهجر إلى الوطن.. ثم إذا استطاعوا أن يضربوهم ويعاقبوهم فليفعلـــوا!!!. هذا غير معقول، التقديرات تقول أن تعداد أقباط المهجر يقدر بين مليـــون ومليون ومائتي ألف قبطي منتشرين في استراليا وأمريكا الشمالية وأمريكـــا الجنوبية وأمريكا اللاتينية والبرازيل وأوربا مـــن إنجلـــترا حتـــى حـــدود تشيكوسلوفاكيا، وحوالي مائة ألف أو أقل موجودون في الدولة الأقوى فـــي الولايات المتحدة، ونحن ننادي دائما أن **من يرى أن أقباط مصر فـــي خطـــر فليترك ما يتمتع به من مميزات في أمريكا ويأتي إلى مصر ليقـــف معنـــا فـــي مواجهة ما يراه اضطهادا.** ومن ثم فبسبب قلة خرجت عن النطاق الصحيـــح يصبح هناك هذا القدر من التعميم يتبناه النخبة أو المثقفون فـــي كتاباتـــهم، ويصبح أقباط المهجر فاسدين وخونة. إن هذا التعميم أيضا يمكن أن يندرج على المسلمين المصريين الموجودين في الخـــارج. وهـــذا لا أســـتطيع أن أقوله، لأن النماذج الناجحة في الخارج كثيرة، فلماذا نركز على مـــا هـــو سلبي لدينا بدلا من التركيز على ما هو إيجابي؟.

أضيف إلى ذلك أنني أصبحت أيضا أفزع من مصطلـــح "الاضطـــهاد"، فعندما تترجم كلمة الاضطهاد في الخارج يصبح لها معنى مختلف تمامـــا، فلم يصل الاضطهاد عندنا أبدا لدرجة اضطهاد الزنوج في أمريكا مثـــلاً أو ما يحدث في البوسنة والهرسك أو ما كان يحدث في جنوب أفريقيـــا، وإذا كان هناك بعض التمييز فأنا أضم صوتي إلى صوت أ. حسين مطالبـــا أن نبحث ونحن في بلادنا عن هذا التمييز، وفي أي إطار يحدث هذا التميـــيز؟ فأنا مهندس وأعمل في شركة مصر للطيران، وأقول في العلن إنني طـــوال حياتي العملية كلها لم أشعر بهذا الاضطهاد والتميـــيز، قـــد أكـــون حالـــة

خاصة، قد يكون شخص آخر له ظروف خاصة مثل ما يرويه أ.حسين، لكن التعميم في هذا المجال تعميم مضر ومخل، وإذا كان لدينا بعض المشاكل لنضعها أمامنا ونحاول حلها، فالقضية ليست قضية أقباط. فعلى سبيل المثال لدى صديق مسلم خريج جامعات أجنبية ومع ذلك لم يتم تعيينه في إحدى الوظائف بسبب موقفه السياسي وليس لأنه قبطي أو مسيحي. إذن هناك محاور أخري يمكن أن نتحدث عنها، فلو تحدثنا عن حقوق المرأة والرجل، سنجد أن هناك تمييزاً ضد المرأة. إذن التمييز على المحور الديني في مصر ليس هو المحور الوحيد بل لدينا محاور أخري. أنا لا أعني بذلك أن نغفل التمييز على المحور الديني، ولكن علينا أن نضع هذا التمييز في إطاره الصحيح وفي حجمه الصحيح في ضوء الصورة الاجتماعية الشاملة في المجتمع المصري.

إن مشكلة التعميم تبرز أيضا عندما نتحدث عن الغرب، فيكون السؤال من في الغرب.. هل الولايات المتحدة؟ أم الحكومة الأمريكية؟.. أم المنظمات الأهلية هناك؟.. حقيقة أن الغرب لا تزال صورته عندي حتى الآن غير بريئة.. ولكن هناك أيضا منظمات غربية قوية ومحايدة. ونحن في حاجة إلى بناء صلات معها.. فهى يمكن أن تسهم في توضيح الصورة الحقيقية داخل مصر، ويمكن أن تكون مستعدة للعمل المشترك الخالي من الغرض. الأمر يختلف بالطبع بالنسبة للمنظمات الغربية التي يكون لها أغراضها الخاصة، أو حتى بالنسبة لبعض الشخصيات الغربية مثل لورد ألتون الذي هاجمه الأقباط مثل المسلمين عندما جاء لمصر، وهدد بمنع التدفق السياحي على مصر، الأمر الذي يضر المسلمين والأقباط على حد سواء.

هناك نقطة أخرى ينبغي التنبيه لها، فالكثير من المشاكل التي نعاني منها، يأتي في تقديري بسبب ما يسمي بـ "صغار كبار الموظفين". فعلى سبيل المثال بناء الكنائس يحتاج إلى تصريح من رئيس الجمهورية وعندما يصدر التصريح ويوافق الرئيس ويوافق الأمن ويوافق الجميع، نفاجئ بموظف صغير في قرية يدبر لعبة يوقف بها بناء الكنيسة لتظهر الصورة أن الحكومة المصرية ترفض بناء الكنائس. وهذا ليس صحيحا، لأن هناك عدداً من الكنائس في بعض الميادين العامة داخل القاهرة تم تجديدها وإصلاحها بدون تراخيص كما حدث في ميدان أحمد حلمي وفي ميدان باب الحديد، وهذا لأن علاقة الكنيسة بالمحيطين بها علاقة اجتماعية جيدة وتسمح بهذا، وهو ما يجعل مأمور قسم الشرطة في مثل هذه المناطق

يوافق بدون مشاكل. ولكن عندما يصبح المناخ مشحوناً ومتشنجاً، مثلما يحدث الآن، يأتي دوري ودوركم كنخبة لكسر هذا التشنج.

هناك قضية أخرى أود الإشارة إليها، وهي أننا عندما نتحدث عن حقوق الإنسان نجد أن مصر هي الدولة الوحيدة التي وافقت على استضافة مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٥، والتي سبقها إجماع المثقفين العرب على ضرورة إنشاء منظمة عربية لحقوق الإنسان، ولم يجدوا مكانا لإقامة اجتماعهم غير قبرص، ورفضت كل الدول العربية استضافة المؤتمر وأسس أول مقر للمنظمة في جنيف ثم انتقلت إلى القاهرة. أعود للتأكيد على أننا يجب أن نرى الصورة كاملة حتى لا نصاب بالإحباط واليأس، فقد حققت حركة حقوق الإنسان إنجازات هامة جداً، فقد أصبح الوعي الشعبي اليوم بموضوع حقوق الإنسان في تزايد مستمر، ونحتاج إلى عمل دائم لأن العمل على زيادة وتنمية الوعي -في تقديري- من الوسائل الهامة للمجتمع وللحركة لكي تنمو وتقوى. وفي هذا الصدد، أحيي جميع المراكز التي تقوم بعمل متميز في هذا المجال مثل مركز القاهرة ومثل جماعة تنمية الديمقراطية التي يقودها أ. نجاد البرعي. ويجب أن ندرك أن هناك تيارات داخل حركة حقوق الإنسان يمكن أن تضعفها، مثل المنظمة المصرية والتي نسمع بوجود تيارات بداخلها كادت تمزقها، وهذا ليس في صالح الحركة. هذا في نفس الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط الخارجية على هذه المنظمات. ومن ثم لابد أن نتكاتف ونتضامن جميعا من أجل الدفاع عن هذه المنظمات.

وينبغي التشديد هنا على أهمية الشفافية والنزاهة في التمويل بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، فأنا لا يعنيني أي شخص يسرق، لكننا داخل منظمة حقوق إنسان لا بد أن يكون هناك شفافية ونزاهة، والمطلوب من منظمات حقوق الإنسان أن تعمل كل ما تستطيع لتنظيم كل الأمور المتعلقة بالتمويل الأجنبي أو المحلي ليكون هناك شفافية ونزاهة ووضوح.

القضية الأخيرة التي أريد التحدث فيها هي مسألة النخبة، لأنني في كل مرة أواجه فيها النخبة تصيبني بإحباط أكثر، ففي موضوع مثل موضوع الكشح لم يصبني إحباط أكثر من الإحباط الذي أصابني من النخبة، لدرجة أنني قررت عدم قراءة أي جريدة أو مجلة، وقاطعت بالفعل كل الصحف حتى الأهرام. فقد أصبح كل منا يقول رأيه دون أن يسمع آراء الآخرين، وشاع اصطياد الأخطاء والكلمات، هذا بالإضافة إلى تشويه الصورة والتي تحدث عنها بكل وضوح أ. حسين وعن الأوركسترا الذي تشكل. فقد

أصبحنا لا نعرف بالتحديد أين نحن؟ إذ انه حتى فـي الدراسـات العلميـة هناك ثلاث مراحل إذا كنا نريد حواراً وطنياً وتفاوضاً جمعياً لا بـد مـن المرور بها، وأولهما هو الجدال والنقاش، إذ يقول كل شخص مـا يريـد ويعبر عن التيار الذي ينتمي إليه بكل وضوح وكل قوة، لكن لا يمكـن أن نظل طوال العمر في هذه المرحلة حيث لا بد من الانتقـال مـن مرحلـة الجدال والنقاش.. من عاصفـة الأفكـار هـذه إلـى تحديـد الأولويـات والموضوعات الهامة بالنسبة لنا كمجتمع مصري، ومـن خلالـها يمكننـا وضع أجندتنا التي تهم كل مؤسسات هذا المجتمع سـواء كـان مدنيـاً أو الحكومة أو الأحزاب أو منظمات حقوق الإنسان وأتمنى أن نضع أولويـات هذه القضايا ثم ندخل المرحلة الثالثة وهي مرحلـة التفـاوض الجمعـي. ولنناقش القضية الأولى وهي المواطنة بحيث يعطى كل تيار من التيـارات فرصته للتعبير عن نفسه بشكل موضوعي ولكـن فـي إطـار التفـاوض الجماعي والذي يتطلب توفر شروط وظـروف ملائمـة وسـياق مكـاني وزماني ومحدد له.. تفاوض حول موضوعات محددة وله إجراءات محددة وله نتائج ملزمة. وبهذا يمكن أن ننجز ولا نجلس لأكثر من عشرين عامـا نناقش هل للأقباط حق المواطنة أم لا؟ وبهذا نغلق موضوعات و ننتقل إلى موضوعات أخري.. وإلا سوف تطرح الأسئلة التي كانت تطرح فـي أول القرن. والسبب في ذلك هو النخبة والمثقفون فأنا أتمنى أن نتفق على شيء واحد. وفي اعتقادي أن السؤال الهام ليس مسألة مسلمين وأقباط ولا مسـألة الكشح فكلها أمور صغيرة نستدرج إليها. ولكن السؤال الحقيقي هـو هـل نريد النهوض لهذا المجتمع أم لا؟ و إذا كنـا نريـد النـهوض بـالمجتمع المصري لابد أن نتكاتف ونتخلص من التقسيمات التي تلعب بنـا طـوال عمرنا، فهي ليست جديدة وليست فقط على محور المسلمين والأقباط، فقـد كانت سابقا على محور اشتراكيين أم رجعيين، إخوان مسلمين أم مسـلمين فقط، كل هذه أنواع من التقسيمات التي كانت ومازالت تستنـزف جـهودنا إلى الآن. علينا أن نركز فيما هو أهم.. السؤال المتعلـق بنهضـة مصـر وكيف ننهض بهذا المجتمع الذي عشنا فيه وسوف نموت فيه.

أ. بهي الدين حسن

المتحدث الأخير وختامه مسك المستشار يحيي الرفاعي

الماضي أقل سوءا

المستشار يحيي الرفاعي

أشكر أ. بهي الدين حسن على تفضله بدعوتي إلى الحديث إليكم، وأري لزاماً على في الوقت نفسه أن أقارن بين هذا اللقاء ولقاء آخر حضرته مؤخراً بحزب التجمع، حيث عقدت مجموعة من شرفاء مصر بدعوة من لجنة تنسيق الأحزاب احتفالاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومضت سنة كاملة على قرارات وتوصيات ونداء صدر من قادة الأحزاب في مصر ولمناقشة مصير هذا النداء على مدى العام الماضي، وكنت مدعوا لهذا اللقاء والمشاركة في إدارة الحوار بين المتحدثين واعتذرت. وكنت قبل ذلك مقرراً للجنة سميت لجنة الوفاق الوطني، شاركت فيها لمدة تزيد على سنة مع صفوة من كبار المثقفين المصريين من كل الأحزاب، وأيقنت بعدها أنني غير مؤهل للعمل السياسي مطلقاً واعتذرت نهائياً عن العمل السياسي وعن المشاركة في هذه اللجنة بعد أن استنفدنا جهوداً مستفيضة ولم يصدر ميثاق الوفاق الذي اتفقنا عليه ثم اختلفنا عليه أكثر من مرة. ولكن حين تلقيت الدعوة لحضور هذا الاجتماع لم أتردد لأن حقوق الإنسان عموماً تستفز كل قاض، وكل إنسان له ضمير في مصر، وخاصة بعد أن بلغت ممارسات حقوق الإنسان في مصر وما يسمي بالشرق الأوسط والدول العربية مبلغاً مهيناً إلى أبعد حد، حتى أن بعض المتحدثين في الاجتماع السابق الذي نوهت عنه قد قارنوا بين أوضاعنا في مصر والأوضاع في اليمن وفي نيجيريا وفي الدول التي جري فيها انتخابات ولم تنته إلى نفس النتائج التي تحدث عندنا، ولم يحدث فيها اتهام بالتزوير بالصورة الموجودة لدينا. فقد كان كل المتحدثين ينتهون إلى كلمة واحدة آسف أن أقولها هي "أريد حلاً". كل متحدث من رموز المثقفين كان ينادي في آخر كلمته أنه يبحث عن حل، والبعض اقترح آلية لضمان الإصلاح السياسي، ولكن ما هو شكل الآلية؟ هذا الحديث استدعي إلى ذاكرتي حديث المغفور له فتحي رضوان حين حضر في مؤتمر العدالة عام ١٩٨٦ فأشاد بالمؤتمر وبنشاط المؤتمر، وتساءل إلى متى نعقد هذه المؤتمرات لنبحث عن حل دون جدوى، لابد أن يكون هناك حل عملي. استدعي هذا الحديث أيضاً إلى ذاكرتي لقاءً مع المغفور له يحي حقي -قبل وفاته بعام- ضم

صفوة من رجال القضاء ورجال القانون، فسأل يحيى حقي إلى متى سنظل نجلس في الصالونات ونعدد كالنساء؟! وهذا صحيح نحن لا نفعل شيئاً منذ عام ٨٥ حتى اليوم، وعلى مدي ثلاثة عشر عاما أو يزيد أتلقى في منزلي مطبوعات في غاية الأناقة لمنظمات حقوق الإنسان منها كتاب عن التعذيب الواقع في مصر وتقارير لا حصر لها خاصة إصدارات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأتابع قراءة التقارير والتي تحصر قضايا التعذيب حصراً بالأسماء والشهود، ومع ذلك تهاجم منظمات حقوق الإنسان طوال هذه السنين بأنها تتلقى أموالاً من الخارج. وكلنا نعرف أن مباحث أمن الدولة تقف على دبيب النملة وعلى أي نشاط وأي منظمة بما فيها اجتماعنا هذا، بما فيه ما يتلقاه كل منا في بيته وما ينفقه وما يدخره ومصدره. الدولة وأجهزتها الأمنية تعلم تماما أن المنظمات تتلقى عوناً من الخارج، ولم يحدث طول هذه السنين أن أتهم شخص واحد أو اتهمت منظمة واحدة بالخيانة أو الرشوة أو التجسس.

وقد اطلعت على التحقيقات التي طلبتها من المركز، وكنت قد طلبت أيضاً جناية الكشح -جناية القتل ذاتها- وطلبت أيضاً معرفة إذا كان هناك قضايا تعذيب حققت أم لا، وأرسلوا لي صورة من التحقيقات، وكل هذا جاءت منه شذرات واطلاعات مبتسرة، بل إن التحقيق الخاص بالزميل حافظ أبو سعدة خلا من تقرير مباحث أمن الدولة والشكوى المقدمة ضده، ولم يتضمن سوى الأسئلة الموجهة إليه. والتمس العذر للمركز أنه لم يرسل للمتحدثين ملف التحقيق كاملاً لأن هناك حقاً من حقوق المتهمين مصادر منذ وقت بعيد وهو حق الاطلاع على التحقيق في المحكمة، أما في مرحلة النيابة فلا يملك أي إنسان مهما وقع عليه من ظلم أن يطلع ولا أن يصور ولا أن يحصل على أي شيء من محاضر التحقيق، على الرغم من أن ما درسته في القانون يعطي لكافة المشكو في حقهم -المتهمين- الحق في الاطلاع والحصول على صورة رسمية من التحقيق، ولكن أنا شخصياً عندما كنت محاميا ثم جلست على منصة القضاء ٤٠ عاما عجزت عن الحصول على صور التحقيقات وكدت أرفع دعوى مخاصمة ضد النائب العام وتابعيه، لكنني أيقنت أن هذا عديم الجدوى.

المهم أنني قرأت في تحقيق الجناية أنها فعلاً جناية مقتل شخصين وقعت في قرية صغيرة تعدادها يصل إلى ٥٠ أو ٦٠ ألف مواطن، وإن

كانت الأغلبية فيها مسيحية لكن الأقلية المسلمة فيها ضخمة لا تقل عن ٢٠ ألف. وبدأت الشرطة التحقيق، ولكن للأسف عندما طالعت التحقيقات فوجئت بأن -المحقق كما قال الزميل حافظ- لم يقرأ شيئاً من تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذي يحقق فيه مع الزميل الذي ينسب له إذاعة أخبار كاذبة وإطلاق إشاعات تستهدف بلبلة الرأي العام، حيث تلقى مبالغ من دول أجنبية.. إلى آخره من الاتهامات التي ربما تصل إلى حد التجسس وقلب نظام الحكم.

بأمانة فإن لي الحق في أن أقول -بعد خبرة أربعين عاما- أن قرار حبس الزميل بعد الاستجواب الذي تم يعتبر خطأ مهنيا جسيما أسأل عنه كل واحد في الستين مليون مصري، وأولهم الجاهل غير المتعلم وأخرهم المحقق. لأن المحقق لا يتمتع -مع الأسف- بما نعرفه من ضمانات استقلال القضاء. إن القضاء في مصر موجود ولكن النيابة تكاد تكون جهازا إداريا، لأن القانون القائم لتنظيم السلطة القضائية لم يمنح المحققين الاستقلال الكافي للقضاء.. فلدينا شعار بغير مضمون يكفل استقلال القضاء واستقلال النيابة وتحقيقات النيابة، بما يحقق مضمون مواثيق حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل بمرور خمسين عاما على إصداره، والذي ينص على أن لكل شخص الحق في محاكمة نزيهة محايدة. وهو ما يحرم المصريين منه. فعلى سبيل المثال تم التحقيق مع حلمي مراد وأودع في السجن مع المجرمين بعد تكريمه وحصوله على أعلى نياشين الدولة، وبعد أن كان وزيرا للتعليم وكان رمزاً من رموز مصر ووصل به الحال إلى الفقر قبل أن يموت، لأنه خاض للأسف في مسئولية بعض أبناء المسئولين الكبار وصلتهم بالفساد، فكان لابد من تأديبه ودخوله السجن، وكانت عربات محملة بالأمن المركزي تحيط به عند التحقيق معه مع أنه كان نائب رئيس حزب وكان عضو مجلس شعب سابق وله شعبية كبيرة، لم يقف أحد إلى جواره عندما سجن لمدة ثلاثة أو أربعة أيام وهو في الرابعة والسبعين من عمره، وأفرج عنه بكفالة في تهمة لا يمكن أن يكون الإفراج فيها بكفالة.

هناك موضوع آخر تذكرني به القضية التي وردت في حديث الزميل حافظ، والتي اتهم فيها شخص بقتل ابنته واعترف ثم تبين أن ابنته التي اتهم بقتلها مازالت على قيد الحياة. تذكرني هذه القضية بمحاكمة أمام

المستشار عمر العطيفي تباهت فيها الداخلية بأنها ضبطت المتهمين واعترفوا ووجدوا بصماتهم على زجاج الكوكاكولا، فإذا بهم بعد فترة يجدون متهمين آخرين ويعترفون. ويسرد حكم عمر العطيفي هذه التفاصيل وانتهى إلى أن يحكم في القضية بصرف النظر عن مسألة الجهة التي حصلت على الاعترافات الكاذبة ولم يدن عملية التعذيب. ولم أستنكر ذلك فقد قام من قبله المستشار عبد الغفار محمد عندما نظر في قضية تنظيم الجهاد وحكم فيها وكتب في حكم مطول وسجل فيها التعذيب وسجل فيها الإصابات ودعا الحكومة إلى التحقيق واضطر النائب العام وقتها إلى إجراء التحقيق. وقرأنا بعدها أن غرفة النائب العام المساعد في دار القضاء العالي والتي تحوي التحقيقات قد كسرت وتم العبث بمحتوياتها وبالتحقيق، ثم قدمت القضية إلى محكمة الجنايات ونظرت في مناخ غريب جداً، كان الشعار المرفوع فيها أنه عندما يقدم نظام الحكم أربعين ضابط شرطة إلى المحاكمة بتهمة التعذيب لن يستطيع السيطرة على مقاليد الأمور في الدولة.. كان هذا سؤال الحكام لكبار رجال القضاء، كيف يجرؤ هذا النائب العام على تقديم ٤٠ من كبار ضباط الشرطة للمحاكمة في جناية تعذيب. ثم تنظر القضية ويتبين أثناء المحاكمة أن هناك أشرطة تسجيل تتداول في قفص الاتهام، وكان النائب العام قد سبق له الاتصال بمباحث أمن الدولة حيث التقي بضباط الشرطة ليدافع عن نفسه وعن تقديمه الضباط إلى المحاكمة، ولعل البعض استمع إلى هذا التسجيل ورأى الصورة المهينة التي وصلنا إليها، ورأت المحكمة أن تتجاهل هذه الواقعة، وتتجاهل هذا الشريط بعد أن استلمته في نفس الجلسة ثم قضت ببراءة جميع المتهمين. ولقد كانت قضية تنظيم الجهاد مثالا واضحا على ثبوت التعذيب بحكم جنائي نهائي له حجية قوية، ثم ثبت في حكم البراءة أيضاً أنه لا يوجد مسئول عن التعذيب.

ما أود قوله هو أن الخط البياني للحرية في هبوط مستمر، وليس صحيحا أننا نعيش حرية أكثر من الماضي، لأننا نفقد حريتنا وكرامتنا باستمرار. وأشهد أنه لا قلم يرتفع، ولا مطبوعة تستغيث في مصر غير منظمات حقوق الإنسان وفي مقدمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومع ذلك لا يجري أي تحقيق جاد أبداً في أي واقعة تعذيب. ويستثنى من

ذلك بعض الحالات النادرة جداً التي قدمت إلى المحاكم في بعض القضايا ذات الطابع غير السياسي.

إن ما أود قوله في النهاية أن الدروس المستفادة من كل هذا ومما جرى لحلمي مراد ومجدي حسين وعصام العريان وغيرهم والذين دافعت عنهم المنظمة المصرية، واستنكرت في نشراتها وتقاريرها ما حدث لهم، أن صمتنا كشعب على هذه المظالم، ودون أن تحرك فينا شيئا جعلنا جثثا هامدة، وحولنا كالنساء التي تعدد بصورة أو بأخرى.. كل فرد يبحث عن مصلحته الشخصية، فقد أصبحنا ٦٠ مليون جزيرة منعزلة لا يجمعنا أحد، لا أحزاب تجمعنا ولا جمعيات تجمعنا ولا نقابات مهنية تجمعنا ولا المحن تجمعنا، ليس فقط في مصر لكن في العالم العربي كله. فقد أصبحنا "كلنا في الهم شرق" مثلما قال في الماضي حافظ أو شوقي. ولعل المخضرمين الذين عاشوا ما قبل عام ٥٢ وعاشوا هذه الفترة يشعرون بالفرق الجسيم لأننا كنا مصدر الوطنية وكنا الموقد للنار، أما الآن فشباب الطلبة والعمال إلى آخره موجودون ولكن مكبلون، والحمد لله فقد أصبح في مباحث أمن الدولة وحدة نشاط الطلبة ووحدة نشاط للعمال وكذلك ووحدة نشاط القضاء أيضا!!.

وعندما نبحث عن الأسباب فإننا نجد انه إذا كانت الدولة قد أنشأت وحدات في مباحث أمن الدولة لقطاعات عريضة من الشعب، فماذا تفعل عندما تأتي منظمات تكشف التعذيب بهذا المستوي، ويقع تحت بصر العالم تعرض حوالي ١٢٠٠ أو أكثر -مثلما ذكر التقرير- للتعذيب، ونجد الحكومة نفسها في حرج فينصحها شخص غبي بهذا التصرف أو يذيعون شيكا وصل لمصطفى بكري رئيس تحرير صحيفة الأسبوع، ليصبح التساؤل ما هو الجديد في هذا الشيك؟ إذ إن كل فرد في مباحث أمن الدولة وفي الحكومة، وكل من اتصل بمنظمات حقوق الإنسان، يعلم أن هذه الكتب التي تطبع عن التعذيب وغيره، كلها بأموال لا تجمع باشتراكات. فلا توجد منظمات أو مراكز حقوق إنسان تستطيع -بدون تمويل- طباعة أي كتاب لأن أغلي شيء اليوم هو الورق والطباعة. ولا يمكن أن تكون كل هذه المطبوعات لحساب دولة أجنبية، ولا لحساب إشاعة الفرقة بين المصريين، ولا لحساب إحداث شرخ في الوحدة الوطنية. فعلى العكس، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتحدث في تقاريرها عن الجماعات

الإسلامية بنفس الحماس الذي تتحدث به في كل القضايا الأخـــرى، وقـد يكون بعض القائمين عليها ليسوا من الجماعات الإسلامية، إنما كـــل مـا يعنيهم أنهم مصريون. ولكننا للأسف في مصر نكلم أنفسنا، إذ نكاد نكـــون حفنة من البشر حوالي مائة، مائتين، خمسمائة، ألف، ١٠ آلاف، والبـــاقي كل واحد يبحث عن مصلحته، إذن فمن يقرأ هذه التقارير؟ فلا أحد يقـرأ إلا التقارير التي تعنيه شخصياً أو ترسل له مجاناً، لأن الاهتمامـــات العامـة قتلت فينا واستؤصلت منا تماماً. فلو كان ما حدث لحافظ قد جرى قبل عـام ٥٢ لقام كل المحامين ولنظمت نقابة المحامين إضرابا ونـــدوات وسـجلوا محاضر الجلسات، ونظموا مظاهرات، ولكننا الآن محرومون حتى من حق التظاهر وحق الإضراب. فلا يستطيع أي حزب في مصر عقد اجتماع عام خارج مقره إلا في مناســبات اســتثنائية. ولا يسـتطيع أي مرشـح فـي الانتخابات عقد اجتماع انتخابي إلا تحت سيطرة الاتحــاد الاشــتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي. فالأحزاب للأسف، والصحف كلــها تخـاطب الحكام ولا تخاطب أصحاب الشأن وهم الناس. فنحن للأسف لدينا صحافــة لكن ليس لدينا حرية الصحافة، كما أن لدينا مدارس ولكن لا يوجد تعليـــم، لدينا جامعات ولا يوجد مثقفون، ولدينا قضاء ولا توجد عدالة، ولدينا نيابــة لكن لدينا أيضا أمر حظر نشر، وهو ما لا نجده في الخارج. ففـــي قضيــة كلينتون لم يصدر أمر حظر نشر، على الرغم من أنه كان بمقدور كلينتـون أن يصدر قرارا بحظر النشر في موضوع الفضيحة كله، ويملأ المحطــات التليفزيونية والإذاعية بالتصريحات.

إننا نعيش أسوأ من قرود وسط إفريقيا ونعامل معاملـــة أحــط أنــواع معاملة البشر، والجهة الوحيدة التي تتحدث عن حقوق الإنسان يلفـــق لــها تهمة رشوة. على الرغم من أن هذا الشيك استكمال لشيكات سابقة اعتمدتها الجمعيات العمومية ومخصصة لمشروع المساعدة القانونية للنســاء، ويتـم صرفها تحت إشراف أجهزة، ثم يأتون الآن ليسألوا في تكويـــن المنظمــة وشرعيتها، فهل هم في غيبوبة ولا يعرفون أن هناك قضية مســتمرة فــي مجلس الدولة منذ عام ١٩٨٧ أي منذ نحو ثلاثة عشر عاما، مثــل قضيــة الإخوان المسلمين والتي حكم فيها، ولا تزال منظورة أمام أمـــن الدولــة، ومثل قضايا كثيرة مهملة في المحكمة الدستورية!!

وفيما يتعلق بموضوع القضاء أتذكر مقالة كتبها السنهوري منذ خمسين عاما في مجلة مجلس الدولة عن الانحراف في استعمال السلطة التشريعية قال فيها إن مجلس الشعب أو مجلس الأمة أو السلطة التشريعية بمعني أصبح يمكن أن تسيء استعمال سلطتها وتنحرف وتصدر قوانين وتشريعات معيبة بالانحراف، فالقاضي ليس مطلوبا منه أن يطبق القانون بشكل أصم فنحن لا نحتاج إلى شخص يطبق القانون مثل جدول الضرب وإلا كان من الممكن أن يعين المحاسب قاضيا، ولكن القاضي يجب أن يراعي موضوع مشروعية القوانين فلا بد أن تكون القوانين مشروعة، ومعني مشروعة أنها تصدر عن مجلس صحيح ومستوفية إجراءات الشكل ونصوصها كلها نصوص سليمة لا تتصادم مع القانون الأعلى وهو الدستور ولا القانون الطبيعي، كما انه يجب تطبيق القانون وتطبيق العدالة أيضا. هذا ما كان يطبقه القضاة في عام ١٩٤٨، فلم يكن مطلوبا من القاضي أن يطبق نصوصا فقط ولكن مطلوب منه العدالة أولا، وإذا وجد نصا متصادما مع الدستور يمتنع عن تطبيقه.

كان هذا الأمر في عهد السنهوري الذي قال وقتها: إن كافة الأنظمة السياسية، بما فيها الأنظمة الشيوعية والأنظمة النازية والأنظمة الفاشية، تسمي نفسها أنظمة ديمقراطية، ونادى أنه على كل نظام يسمي نفسه "ديمقراطي" أن يحقق مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث يكون هناك استقلال للسلطة التشريعية واستقلال للسلطة التنفيذية واستقلال للسلطة القضائية، بمعني عدم الجمع بين سلطتين في يد شخص واحد. فإذا اجتمعت سلطتان أو أكثر في يد شخص واحد أصبح معناها أن هناك شخصا واحدا يحكم. وهذا ما يحدث في مصر الآن. فمع الأسف القوانين في مصر هي أوامر ونواهي عسكرية وليست تشريعات، فهي قوانين غير مشروعة وتتغير تبعا للأهواء. فالنص الذي لا يروق لهم يغيرونه، بحيث يمكن ترويض كافة الأطراف. فعندما تهاجم الصحافة أحد المسئولين، يصبح العقاب صدورا مفاجئا للقانون ٩٣ لسنة ٩٥ والذي استهدف اغتيال الصحافة، والذي تصدت له نقابة الصحفيين -أقل النقابات المهنية في مصر عدداً - وذلك باجتماعات متتالية وجمعيات عمومية مستمرة، وهي النقابة الثالثة التي لم توضع تحت الحراسة ولكنها من المحتمل أن تشهد دعوة لتوضع تحت الحراسة مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتي تشهد دعوة لوضعها

تحت الحراسة. ولم يتعلم أحد الدرس فما زالت القوانين تصدر وأحكام الحراسة تصدر، **وهو ما يحدث في جميع المجتمعات الناشئة حيث تتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وتصدر القوانين عن طريق القرارات الجمهورية وتحرج السلطة التشريعية، بل تصل إلى حد صناعة السلطة التشريعية ولا تسمح بإجراء انتخابات حقيقية.**

فما هو الحل إذا كان على السلطة القضائية القيام بدور السلطة التشريعية في الديمقراطية الناشئة و الوقوف أمام تغول سلطاتها، حيث تصدر قوانين تنتقص من حق التقاضي، وتصدر قوانين تفتئت فيها على سلطة القضاء وتصدر قوانين تمس فيها استقلال القضاء؟ إن الحل الوحيد لإصلاح الحال هو تقوية السلطة القضائية سواء من حيث اختصاصاتها أو ضماناتها أو حصانتها ... الخ، وعلى صلة لصيقة بذلك أيضا لابد أن يحترم الحاكم أحكام القضاء وإلا تصبح أحكامه مجرد حبر على ورق، فهل سمع أو قرأ أي منكم أنه قد حكم بالحبس على وزير ورفض تنفيذ الحكم؟ كثير من الوزراء يؤشرون علناً، منهم آمال عثمان وهي وزيرة خالفت تنفيذ الأحكام حتى خرجت من الوزارة، وكل يوم يقومون بذلك وكل العبقرية عندهم في إحضار شخص آخر يتحمل القضية. ويحضرني هنا ما نقله الكاتب الصحفي سعيد سنبل على لسان أحد فقهاء فرنسا من أن **نظام الحكم الفردي يطبع الناس مع مرور الزمان بأنهم أجزاء في هذا النظام، وأنهم تروس في هذا النظام، حتى القاضي نفسه يبقى قاضيا لهذا النظام.**

إن الصحافة لدينا لا تستطيع العمل منفصلة عن الشارع السياسي وخاصة في ظل تقطع وسائل الاتصال ومصادرة الحق في التظاهر والإضراب والاحتجاج، بل وعندما تقوم منظمات حقوق الإنسان بالاحتجاج أمام السفارة الأمريكية فإن قوات الأمن تمزق اللافتات، وتعترض طريقهم، كما حدث في مظاهرات عام ١٩٥٤ والتي ضرب فيها السنهوري فقد دخلوا وضربوه بالرصاص في مكتبه وتبين بعد ذلك أن المظاهرة كانت مدفوعة ومدبرة لضرب السنهوري في مكتبه.

إذن المشكلة ليست علاج قضية الكشح ولا هي قضية حلمي مواد ولا هي قضية مجدي حسين ولا التعذيب، ولكن القضية هي أننا شعب مريض اعتدنا على الذل وتعايشنا مع الذل ولا نفهم حقوقنا حتى الآن، حقوقنا

كأفراد، حصانتنا وضماناتنا كأفراد، وحقوق الإنسان التي تدافع عنها هـــذه المنظمات وتصبح بسبب هذا الدور مكروهة ومنبوذة من الحكومة.

مداخلات القاعة

تقرير موجز

أشارت مداخلات بعض المتحدثين من الحضور إلى تقاعس صحف عديدة عن القيام بواجبها في التغطية الإعلامية، وامتناع عدد منها عن إحاطة القراء بموقف منظمات حقوق الإنسان خلال أزمة الكشح، وأكدت المداخلات في هذا الإطار ضرورة تشديد النضال من أجل حرية الصحافة باعتبارها لم تعد ترفا للمجتمع، ولكن لضمان حق القارئ في المعرفة وفي الحصول على المعلومات. ولاحظ أحد المتحدثين أن الحكومة تستخدم القيود على حرية إصدار الصحف لمنح تراخيص صحف للمشبوهين والموالين لها، بينما تحرم عددا من كبار الصحفيين من حقهم في إصدار الصحف.

كما أشادت بعض المداخلات بالمواقف التضامنية على المستوى الدولي وبخاصة مواقف منظمات حقوق الإنسان الأمريكية والأوربية وأجهزة الأمم المتحدة، والتي أسهمت مبادراتها في إيقاف الهجمة على منظمات حقوق الإنسان المصرية والإفراج عن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وأكدت هذه المداخلات على أهمية استثمار هذا التضامن الدولي في تعزيز أهداف حركة حقوق الإنسان المصرية.

ولفتت مداخلة أحد المتحدثين النظر إلى المعايير المزدوجة التي تتعامل بموجبها الحكومة مع قضية التمويل الأجنبي. وأشار المتحدث في هذا الصدد إلى أنه على حين جرى احتجاز أمين عام المنظمة المصرية وتم التحقيق معه بسبب تلقي المنظمة تمويلا أجنبيا للصرف على بعض أنشطتها وبرامجها، فإن التمويل يخترق وزارة العدل التي نظمت مؤخرا مؤتمرا حول الحماية القضائية الفكرية بتمويل من منظمات أمريكية، وكان لافتا للانتباه حضور النائب العام المصري والسفير الأمريكي في افتتاح هذا المؤتمر، وتساءل في هذا الإطار عما إذا كان من الممكن تطبيق ذات المعايير التي جرى بها اتهام حافظ أبو سعدة والتحقيق معه، على وزير العدل والنائب العام!!.

وأضاف المتحدث بأن السفارة البريطانية سبق لها أن مولت ندوة نظمها نادي القضاة حول عمل المرأة كقاضية، كما أن العديد من برامج كلية الشرطة تتم من خلال تمويل أجنبي.

واعتبرت بعض المداخلات أن الحملة القائمة على منظمات حقوق الإنسان، تنطوي بدورها على جوانب إيجابية، باعتبار أن حركة حقوق الإنسان في احتكاك دائم مع المجتمع. وأكدت على واجب منظمات حقوق الإنسان في توضيح الحقائق للرأي العام بشكل منتظم، وضرورة إيضاح كافة الجوانب المتعلقة بالتمويل الأجنبي وأسباب قبول المنظمات لهذا الخيار في مواجهة خيار آخر هو إغلاق المنظمات وتوقفها عن العمل. وأكدت المداخلات على أهمية أن يكون واضحا للمجتمع أن منظمات حقوق الإنسان توجه هذا التمويل لصالح المجتمع. كما أكدت على أن مناقشة الدروس المستفادة من أزمة الكشح لا ينبغي أن تقتصر على تقييم موقف الحكومة أو الإعلام أو الجهات الخارجية، بل ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تنظر إلى نفسها وتقيم أدائها بعد ثلاثة عشر عاما من تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مستفيدة من خبرة أزمة الكشح ومن كل الانتقادات التي طالتها خلال الهجمة الأخيرة عليها.

ملف وثائقي

١ - نص تقرير
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
حول الانتهاكات التي شهدتها قرية "الكشح"

(صادر بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٨)

قرية الكشح*
عقاب جماعى للمواطنين

احتجاز عشوائى وتعذيب وامتهان الكرامة الإنسانية للمواطنين ورجال الشرطة المسئولون عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب

تقرير البعثة التى أوفدتها المنظمة إلى قرية الكشح لتقصى الحقائق حول ممارسات العقاب الجماعى التى ارتكبتها قوات الشرطة فى حق المواطنين

حتى منتصف شهر أغسطس ١٩٩٨، لم يكن أحد يعلم شيئا عن قرية "الكشح" بمحافظة سوهاج، فهى مجرد قرية تتشابه فى تضاريسها وظروف سكانها وطبيعة عملهم ومستوى معيشتهم مع غيرها من قرى صعيد ودلتا مصر. لا يميزها عن غيرها سوى ان حوالى ٧٠% من سكانها من المواطنين الأقباط والباقى مسلمون، ومع ذلك يعيش سكان القرية فى نسيج اجتماعى واحد يسوده الود والوئام. وحسب مختلف الشهادات والروايات التى استمعت إليها بعثة **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** لم يحدث فى الماضى أى خلاف أو توتر بين سكان القرية بسبب اختلاف الهوية الدينية.

---

* قرية الكشح، قرية كبيرة نسبيا تتبع مركز دار السلام محافظة سوهاج ويبلغ عدد سكانها حوالى ٤٠ الف نسمة – الغالبية العظمى منهم مواطنون أقباط اكثر من ٣٠الف نسمة، ويعمل معظم سكان القرية بالزراعة والحرف البسيطة كما يوجد بها نسبة صغيرة من الموظفين يعملون بالإدارات المختلفة بمحافظة سوهاج.

وفي مساء يوم الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٩٨ عثر الأهالى علـــى جثـــة شابين من أبناء القرية، هما سمير عويضة (٢٥سنة) وكرم تامر (٢٧سنة)، وكانت ظروف وملابسات مقتلهما تشير إلى انها جريمة قتل عادية تحـــدث العشرات منها كل يوم فى مدن وقرى ونجوع مصر، وبالتالى يجب علـــى أجهزة الامن، طبقا لقواعد الشرعية الجنائية، ان تبدأ رحلـــة البحـــث عـــن الجناة وتقديمهم للعدالة كى ينالوا القصاص القانونى العادل. ولكـــن كـــان لضباط وجنود شرطة مركز "دار السلام" رأي مختلف حيث انطلقوا – فيمـا يبدو– من فكرة ان الجانى لابد ان يكون مسيحيا حتى لا تحدث اضطرابـات وقلاقل بين سكان القرية من المسلمين والأقباط. وقد عبروا عن هذا الـــرأى بتصرفات شاذة وغير قانونية جعلت قرية "الكشح" الهادئة تحتل بلا مقدمات بؤرة الأحداث وتطرح من جديد إشكالية العلاقـــة بيـــن جـــهاز الشـــرطة والمواطنين سواء داخل أقسام الشرطة أو خارجها. وفيما يلى سرد نتـــائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** إلى قريـــة الكشح.

من قتل سمير عويضة وكرم تامر؟

مع بزوغ فجر السبت ١٥ أغسطس ١٩٩٨ تغيرت معـــالم الشـــخوص والأشياء داخل قرية "**الكشح**" وسادت حالة من الرعب والهلع بين الأهـــالى مع بداية الحملة الأمنية الموسعة التى شنتها أجهزة الأمن بحثا عن الجنـــاة المتورطين فى جريمة مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وتأســـف **المنظمـــة المصرية لحقوق الإنسان** لأن تقرر للرأى العام أن سلوك وتصرفات رجـــال الشرطة قد شكلت مخالفة صارخة لاحكام الدســـتور وقـــانون الإجـــراءات الجنائية، وانتهاكا جسيما لحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية.

فمن المفترض– وفقا لنص المادة [١٨٤] من الدستور المصرى لســـنة ١٩٧١– أن جهاز الشرطة :–"**هيئة مدنية.. تؤدى واجبها فى خدمة الشـــعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفـــظ الأمـــن والنظـــام العـــام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون** ".. ولكن للأسف الشديد لم يلتزم رجال الشـــرطة المكلفون بحفظ الأمن وخدمة المواطنين فى قرية "**الكشح**" وكفالة الطمأنينـــة والأمن لهم بحدود ومفترضات هذا الدور الذى تعتبر ممارسته إحدى ركائز الاستقرار الاجتماعى فى دولة سيادة القانون.

لقد خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** إلى قرية "الكشح" إلى ان رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج قد توسعوا فى ممارسة **"العقاب الجماعى"** ضد أهالى قرية "الكشح" فى أعقاب مقتل المواطنين سمير عويضة وكرم تامر. وشملت هذه الممارسات الاحتجاز العشوائى لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين والرهائن لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبى الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسرا بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفالا،كما كانت قوات الشرطة التى تذهب للقبض على الأهالى والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة.

وكان السؤال الرئيسى الذى حرصت بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة على البحث عن إجابة له هو: **"هل تنطوى هذه الجريمة التى قتل فيها اثنان من المواطنين المسيحيين على دلالات او خطورة خاصة تبرر الإجراءات غير الشرعية التى اتخذتها أجهزة الأمن وشكلت اعتداء جسيما على حقوق وحريات أهالى الكشح وكرامتهم الإنسانية ؟** وكان الهدف من وراء طرح هذا السؤال هو معرفة أبعاد هذه الجريمة وهل هى جريمة قتل عادية أم لا .. وهل هناك علاقة بين الهوية الدينية للقتيلين وارتكاب الجريمة ؟.

فى شهادة أنبا ويصا أسقف **"البلينا"** لمندوب المنظمة قال ما يلى : **"قرية الكشح بل الأبرشية كلها لا يوجد بها أى خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائيا، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جدا ومتعايشون فى سلم كامل مع إخوتهم المسلمين، أي أن القتل جريمة عادية وليست سياسية".**

وهناك أقاويل تتردد داخل القرية بأن وراء الجريمة خصومة "ثأرية" بين القتلى وعائلة "الكراشوة" وسبب هذه الأقاويل ان المواطن حارس الدسوقى من عائلة "الكراشوة" قد توفى منذ فترة قصيرة ورغم أن ظروف وفاته طبيعية فإن عائلته اتهمت سمير عويضة وكرم تامر بقتله بالسم وهو نائم فى فراشه. كما ترددت معلومات أخرى بأن القتيلين من أصحاب السمعة السيئة وانهما من معتادى لعب القمار وشرب الخمر ..الخ. **وهناك اتفاق عام ومشترك بين مختلف الشهادات التى استمعت إليها بعثة المنظمة بأن الجريمة هى محض جريمة عادية لم يكن وراءها أية أبعاد دينية أو سياسية وان الجانى المتورط فى ارتكابها قد يكون مسلما أو مسيحيا.**

ممارسات أجهزة الأمن
اعتداء على الشرعية وحقوق الإنسان

وفقا لشهادات معظم المواطنين التى استمعت إليهم بعثة **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** بقرية "الكشح" فقد شنت أجهزة الأمن فى أعقاب العثور على جثة القتيلين حملة احتجاز عشوائية لم تقتصر على الأشخاص المشتبه فى تورطهم فى الجريمة، بل شملت قطاعات واسعة من الأهالى. وقدرت اغلب المصادر إن عدد المحتجزين بصورة غير قانونية خلال فترة البحث والاستدلال على الجناة عدة مئات من الأشخاص.ورصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شيوع ممارسة رجال الشرطة لنمط "الاحتجاز" والتعذيب العائلى فقد قامت باحتجاز اسر بأكملها بصورة غير قانونية وشملت قوائم المحتجزين وضحايا التعذيب أمهات وعجائز وفتيات وأطفالا.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تدين بشدة لجوء رجال الشرطة إلى ممارسة "الاحتجاز العشوائى"للمواطنين لما يمثله ذلك من اعتداء على الدستور والقانون وانتهاك جسيم لحق المواطنين فى الحرية والأمان الشخصى. فمن المعلوم ان المادة [٤١] من الدستور قد أرست القاعدة الأصلية وهى ان الحرية الشخصية حق طبيعى وإنها مصونة لا تمس، ونصت على انه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه او حبسه أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر من القاضى المختص او من النيابة. وقد أجازت المادة [٣٤] من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها لمدة تزيد على ثلاثة اشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه، وإذا لم يكن المتهم حاضرا يجوز لمأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة (٣٥) من القانون أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك فى المحضر. وفى غير أحوال التلبس المنصوص عليها فى المادة " [٣٤] إجراءات أجازت المادة [٣٥] لمأمور الضبط القضائى .. إذا وُجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة .. أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وان يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه.

وطبقا لما رصدته **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** فان ضباط الشرطة باعتبارهم من ماموری الضبط القضائی، لم يراعوا -عند قيامهم باحتجاز المئات من أهالی قرية "الكشح"- ما نصت عليه المادة [٣٥] إجراءات من ضرورة توافر "**الدلائل الكافية** " على اتهام الأشخاص كمبرر لاحتجازهم احتجازا تحفظيا بدون الحصول على إذن من النيابة العامة بالقبض عليهم، حيث أكدت الشهادات التی وثقتها بعثة المنظمة قيام أجهزة الأمن بمجرد علمها بوقوع الجريمة بالقبض على عدد قدرته بعض المصادر بـ ١٢٠٠ شخص دون ان تتوافر دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجريمة .بل إن احتجاز هذا العدد الكبير من الأهالی يعنی فی حد ذاته عدم توافر أية دلائل كافية لدی أجهزة الأمن حول اتهام شخص ما بارتكاب هذه الجريمة. وهو ما يعد انتهاكا جسيما لنص المادة [٤١] من الدستور والمادتين [٣٤،٣٥] من قانون الإجراءات الجنائية، ومخالفة صارخة لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من ان مجرد "**العلم أو التبليغ بالجريمة لا يكفی للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب ان يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ،فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فعندئذ يسوغ القبض على المتهم** ".

وبالرغم من أن المادة [٣٦] من قانون الإجراءات الجنائية قد ألزمت ضباط الشرطة،باعتبارهم من ماموری الضبط القضائی، بأن يسمعوا أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت ما يبرئه، يرسله فی مدى أربع وعشرين ساعة إلی النيابة العامة المختصة. .. إلا أن ما حدث فی قرية "الكشح" جرى على غير ذلك حيث لم يلتزم ضباط الشرطة بهذه المدة القانونية واستمر احتجاز الأهالی بصورة غير قانونية لعدة أيام بدون عرض على النيابة. وخلال فترة الاحتجاز غير القانونية تمت ممارسة التعذيب الوحشی وإساءة المعاملة ضد المحتجزين لحملهم على الاعتراف بارتكاب الجريمة أو الإدلاء بمعلومات حول هوية الجناة.

نمط جديد من الاحتجاز والتعذيب العائلی:

فی بداية مرحلة البحث عن الجناة اتجهت أنظار أجهزة الأمن إلی المواطن "**بقطر ابو اليمين ميخائيل**" باعتباره اقوى المشتبه فيهم، وذلك بزعم أن ابنته هنية بقطر أبو اليمين (١٥سنة) كانت على علاقة بأحد القتيلين، فلما علم الوالد بهذه العلاقة قام بقتل الشابين بمشاركة أحد أبنائه. ومن اجل التحقق من صحة هذا الادعاء، قام رجال الشرطة باحتجاز جميع أفراد

أسرة المواطن بقطر أبو اليمين وممارسة ابشع صــــور التعذيـــب ضدهــم بهدف حملهم على الاعتراف بأن والدهم هو القاتل.

ويروى المواطن ايمن بقطر أبو اليمين عن تفاصيل ما حدث قائلا:

"كنت متغيبا عن المنزل لمدة ٢٤ ساعة وذلك للبحث عن وساطة للإفـــراج عن والدى بعد القبض عليه يوم ١٥ أغسطس. ولما رجعت البيت لم أجــد بــه أحدا فسألت الجيران فاخبروني بأن الشرطة قبضت عليهم وهم فـــي المركــز. وتوجهت بسرعة إلى هناك فوجدت أختي اموره [١٣سنة] فى الطرقة الخاصــة بالمباحث تبكي،وكانت أختى هنية(١٥سنة) داخل غرفة المباحث وهـــى مقيـدة اليدين. كما رأيت والدتى فى أخر الطرقة وسمعت صوت أخى رومانى(١١سنة) وهو يتأوه من التعذيب. وقد طلبت من المخبر إبلاغ أحد الضبـــاط بحضــورى للسؤال عن سبب احتجاز أسرتى، فتم استدعائى الى غرفة المباحث وكان بـــها عدة ضباط اذكر منهم هانى جمال وأبو الفضل ثابت واسلام بيه. وقاموا بسؤالى أسئلة عادية ثم بدأوا فى تعذيبى .فى الأول عصبوا عينى أجبرونى على خلـــع ملابسى وقاموا بتوصيل سلكين كهربائيين أحدهما بالقضيب والأخر باصبع قدمى اليمنى واستمروا فى صعقى بالكهرباء لمدة ساعة على فترات متقطعــة كــانوا خلالها يعتدون على بالضرب . وبعد ساعة من التعذيب أصبت بحالـــة إغمـــاء وذلك بعد ان قاموا بتعليقى كالذبيحة على كرسيين بعـــد تقييـدى وبعــد ذلــك وضعونى فى غرفة مظلمة وأنا مقيد لمدة ثلاثة أيام كانوا خلالها يســـتدعوننى للتعذيب لإجبارى على الاعتراف بقتل المذكورين بمشاركة والدى. وفى إحـــدى المرات أدخلونى غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل رأيته فى حالة صعبة من التعذيب كان معلقا على شباك الغرفة وتوسل إلى أن اعــترف علـــى غــير الحقيقة بانى اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت".

التعذيب بالمروحة:-

إن ما جرى مع ايمن بقطر من تعذيب غير إنسانى يهون أمـــام قســـوة التعذيب الذى تعرض له أخوه رومانى بقطر ميخائيل (١١ســـنة) ويـــروى رومانى تفاصيل مأساته قائلا:-

"يوم ١٩٩٨/٨/١٦ قبضوا علي أنا وأختى اموره ووالدتى وبعد أن قـــاموا بتعصيب عينى وتقييد يدى وقدمى علقونى على كرســـى كـــالخروف المشـــوى ووضعوا سلك كهرباء في أذني وطلبوا منى الاعتراف بأن أبى وأخى هما القتلة. وبعد ذلك أنزلونى إلى الأرض وامر الضابط أبو الفضل بتعليقى بالمروحة فـــى السقف وقاموا بإدارة المروحة على فترات، شعرت بدوار شديد وفقدت الوعى. وبعد ذلك أنزلونى ولم اشعر بنفسى إلا فى الحجز وقد استمر احتجـــازى لمـــدة ستة أيام وخرجت يوم ٢١ أغسطس". والجدير بالذكر أن النيابة العامة قـلمت

بالتحقيق فى واقعة تعذيب رومانى بقطر وأمرت بإحالته للطب الشرعى وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠١لسنة ٩٨ إدارى دار السلام .

وبسؤال الأمير بقطر أبو اليمين الذى وجه إليه رجال الشرطة تهمة قتل المذكورين بمشاركة والده عن تفاصيل وقائع احتجازه وتعذيبه قال لمندوب المنظمة:-

"يوم ١٥ أغسطس قبضوا علي من منزلى واصطحبونى إلى نقطة شرطة الكشح وحاول الضابط هانى جمال واسلام بيه إجبارى على الاعتراف بأنى قتلت المذكورين ولما رفضت قاموا بتعليقى فى وضع "الشواية"والاعتداء على بالضرب بالأيدى والكرابيج. كما قاموا بتوصيل سلك كهربائى فى قضيبى وقدمى وصعقونى بالكهرباء عدة مرات ومن شدة الألم رحت فى حالة إغماء اكثر من مرة . وفى اليوم الخامس رحلونى إلى مركز دار السلام وبدءوا فى ممارسة مسلسل التعذيب معى من جديد. وكانوا يوم بيعلقونى فى وضع الشواية ويضربونى وفى اليوم التالى اكتفوا بصعقى بالكهرباء وقد استمر هذا الوضع لمدة ١٢ يوما. وفى ١٦ سبتمبر أخلوا سبيلى بقرار من مساعد وزير الداخلية بعد احتجازى لمدة ٣٢ يوما".

وقد لاحظ مندوب المنظمة آثار إصابات واضحة على جسد المواطن الأمير بقطر عبارة عن إصابات تقيحية بقطر حوالى ٥ سم فى اليد اليمنى واصابة أخرى بها صديد فى اليد اليسرى، كما يوجد إصابات طولية٤ سم بالقدمين اليمنى واليسرى. كما يعانى المذكور من صعوبة تحريك اليد اليمنى.

حتى نساء الأسرة لم يسلمن من التعذيب:

كان تصور رجال الشرطة عن مرتكبى الجريمة يرتكز فى الأساس - كما سبق القول - على وجود علاقة بين إحدى بنات المواطن بقطر أبو اليمين وأحد القتيلين، وان والدها قام بقتلهما عندما علم بهذه العلاقة. ولإثبات صحة هذا التصور قاموا بالقبض على جميع أفراد الأسرة .. نسائها ورجالها وأطفالها ومارسوا معهم ابشع صور التعذيب لإجبارهم على الاعتراف بأن الوالد بقطر أبو اليمين هو القاتل.

وقد أفادت هنية بقطر أبو اليمين (١٥سنة) لمندوب المنظمة بما يلى:-

"يوم ١٨ أغسطس حضر الضابط هانى جمال إلى المنزل وسألنى عن حادث الكشح وهل اعرف القتيلين ولما أجبت بالنفى اصطحبنى بالقوة أنا واخوى الصغيرين الى نقطة الكشح وهناك اعتدوا على بالضرب ثم رحلونى إلى مركز دار السلام واحتجزونى بغرفة بمفردى وعذبونى لاعترف بان أخى أو أبى هو

القاتل. قاموا بتقييد يدى وقدمى بشريط قماش وتعليقى فى وضع "الشواية، كما ربطوا سلكين كهربائيين فى أصابع قدمى أوصلوهما بمصدر كهربائى . وعندما فقدت الوعى أفاقونى برش مياه مثلجة على وجهى. وقد استمر ذلك حتى الساعة الحادية عشرة مساء حيث قاموا بتقييد يدى وتعصيب عينى ووضعى فى غرفة الحجز مع آخرين. وحوالى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى استدعونى مرة أخرى إلى غرفة التحقيق وسألنى الضابط إسلام بيه عن علاقتى بأحد القتيلين وصفعنى على وجهى. وقد تكرر نفس الأمر فى المساء بواسطة الضابطين إسلام بيه وهانى جمال وحاولا إجبارى على الاعتراف بأن أخى قام بقتل المذكورين عندما علم بعلاقتى مع أحدهما . وقد خرجت من المركز الساعة ١٢ مساء يوم ١٩ أغسطس وذهبت إلى نقطة الكشح أوصلنى أحد المخبرين إلى المنزل. وتم استدعائى بعد ذلك بثلاثة أيام إلى نقطة الكشح وحجزونى فى غرفة وحضر الضابط محمد قطب وحاول إجبارى على الاعتراف ولكنى رفضت أخلوا سبيلى الساعة ١٢ مساء. وقد تكرر هذا السيناريو عدة مرات .

ويذكران النيابة العامة قد حققت أيضا فى واقعة تعذيب المواطنة هنية وإحالتها للطب الشرعى لإثبات التعذيب الواقع عليها وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة ٩٨ إداري دار السلام .

وقد تكرر نفس الأمر مع أمورة بقطر ميخائيل (١٣ سنة) وتم تعذيبها داخل مركز شرطة دار السلام لمدة أربعة أيام لإجبارها على الاعتراف بان والدها هو القاتل وقد تمثل التعذيب فى توثيقها وتعليقها على طريقة "الشواية" وصعقها بالكهرباء والاعتداء عليها بالضرب . وتحكى الأم آلن عزيز وقائع احتجازها وتعذيبها قائلة:-

" تم القبض على يوم ١٩٩٨/٨/١٦ بمعرفة الضباط هانى جمال وأبو الفضل ثابت واسلام بيه أخذونى إلى المركز وبعد فترة أدخلونى حجرة أحد الضباط واعتدوا على بالضرب للاعتراف بأن زوجى أو ابنى هما اللذان قتلا المذكورين وعندما رفضت قيدوا قدمى ويدى وعلقونى فى وضع "الشواية" كما صعقونى بالكهرباء وضربونى بالعصا والصفع على الوجه . واستمر احتجازى لمدة أربعة أيام،كل يوم كان الضابط يستدعينى ويقومون بتعذيبى لإجباري على الاعتراف بان زوجى هو القاتل ".

احتجاز الأب لمدة ٣٤ يوما بصورة غير قانونية:

والجدير بالذكر أن رجال الشرطة وضعوا الأب بقطر أبو اليمين رهن الاحتجاز غير القانونى لمدة ٣٤ يوما ذاق خلالها اشد أنواع التعذيب ويروى ذلك قائلا:-

"تم القبض على يوم ١٩٩٨/٨/١٥ الساعة الثامنة صباحا وأنا فى الشارع واصطحبونى إلى المركز وأدخلونى غرفة أحد الضباط وأنا معصوب العينين ومكبل بالحديد، وبمجرد دخولى الغرفة تحولت إلى قطعة من جهنم لا أظن ان هناك طريقة فى التعذيب لم يستعملوها معي لإجبارى على الاعتراف بأنى قتلت المذكورين صعق بالكهرباء فى أماكن حساسة، تهديد بإحضار زوجتى وبناتى واغتصابهن، تعليق على باب غرفة الحجز، ضرب بالعصا والأيدى، فقد استمر تعذيبى لمدة ٢٠ يوما، ولم يخففوا جرعات التعذيب إلا بعد أن تقيأت دما . ويوم ١٩٩٨/٩/١٦ قام الضابط محمد قطب بعرضى على النيابة بتهمة حيازة سلاح محلى الصنع ولكنى أثبت للنيابة أن التهمة ملفقة وأنى محتجز فى المركز منذ ٣٤ يوما فأخلت النيابة سبيلى".

تعذيب أقارب المقتولين:

كما رصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إن ممارسات رجال الشرطة لم تقتصر على احتجاز المشتبه فيهم وأسرهم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف .. بل قاموا بالقبض على بعض أقارب المقتولين بصورة غير قانونية وممارسة التعذيب ضدهم لاجبارهم على الاعتراف بأن بقطر أبو اليمين ونجله هما القتلة. حدث ذلك مع أسرة سمير وليم سعد (ابن عم أحد المقتولين) حيث قام رجال الشرطة بالقبض عليه هو وزوجته وثلاثة من أبنائه وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بان بقطر أبو اليمين هو القاتل. وفى ذلك يروى علاء سمير وليم قائلا:-

"يوم ١٩٩٨/٨/٢٨ حضر إلى المنزل ضابط شرطة يدعى محمد منصور ومعه قوة من الأمن وقبضوا على أنا واخوى ناجى ووائل ووالدتى كماله فايز عبد المسيح اصطحبونا إلى نقطة شرطة الكشح. وقام المخبرون بتعصيب عينى وتقييدى من الخلف أدخلونى حجرة بها أحد الضباط الذى بدء يسألنى عن مكان وجودى أثناء ارتكاب الجريمة .وعذبونى حتى اعترف بأن بقطر أبو اليمين هو قاتل ابن عم والدى ولكن رفضت ذلك، وكان التعذيب عبارة عن توصيل سلك كهربائى إلى آذنى من مصدر كهربائى لفترات متقطعة والاعتداء على بالضرب وكنت اسمع صراخ شقيقى وائل وناجى من التعذيب واستمر احتجازنا لمدة ١٢ يوما". وقد أحالت النيابة العامة المواطن علاء سمير سعد هو و أسرته للطب الشرعى لإثبات آثار التعذيب عليهم وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة٩٨ دار السلام .

وعندما حضر الأب من القاهرة يوم ١٩٩٨/٨/٣٠ وعلم بوجود أسوته بمركز دار السلام ذهب إلى هناك وطلب مقابلة الضابط إسلام بيه فسمح له بالدخول وبمجرد دخوله إلى الغرفة بدأ مسلسل التعذيب وهو على نحو ما سرد سمير سعد ما يلى:

"بمجرد دخولى إلى حجرة الضابط إسلام بيه أجبرنى على خلع ملابسي فيما عدا الشورت وضربنى الضابط بقبضة يده في صدرى فوقعت على الأرض، وطلب منى إما أن اشهد على بقطر أبو اليمين بأنه قتل ابن عمى هو وابنه ايمن أو يرمينى فى الحجز ولما رفضت صعقونى بالكهرباء وعلقونى فى وضع الشواية. وكلما أرفض يفقد الضباط صوابهم لدرجة إنهم قاموا بالوقوف على صدرى وبطنى حتى أنى تبولت وتبرزت من شدة الثقل. وهددونى بتلفيق قضية مخدرات لى إذا لم اعترف . وقد استمر تعذيبى لمدة ١٢ يوما فى فترة احتجازى".

تعذيب شاهد:

وفقا للمعلومات التى حصلت عليها المنظمة قام رجال الشرطة بالقبض على المواطن زكريا بطرس براشة (٢٧سنة) يوم ١٩٩٨/٨/١٩ لسؤاله حول صحة أقوال ابن عمه ايمن بقطر بشأن وجوده معه فى المقهى وقت وقوع الجريمة وعندما اخبرهم زكريا بطرس بصحة هذه الأقوال قام رجال الشرطة بتعذيبه بقسوة شديدة لإجباره على تغيير أقواله والاعتراف بأن عمه هو القاتل. وقد تمثل التعذيب حسب أقوال زكريا فيما يلى:-

التعليق فى وضع الشواية.

الصعق بالكهرباء.

الصفع على الوجه وتوجيه اللكمات إلى مناطق مختلفة من الجسم. وقد استمر احتجاز المذكور لمدة ٢٠ يوما بصورة غير قانونية حيث تم إطلاق سراحه يوم ١٩٩٨/٩/٨.

محاولة ثانية للبحث عن قاتل:

لم تنحصر دائرة اشتباه الشرطة فى بقطر أبو اليمين بل شملت أيضا أحد المواطنين ويدعى موريس شكر الله، حيث قام رجال الشرطة بالقبض على المذكور يوم ١٩٩٨/٨/١٥ وإيداعه مركز دار السلام، كما قاموا باحتجاز زوجته وطفله، جمال موريس (عام ونصف) كرهائن لإجباره على الاعتراف بقتل سمير عويضة وكرم تامر.

وقد أفاد المذكور فى شهادته للمنظمة بـــأن رجـــال الشـــرطة قـــاموا بالاعتداء عليه بالضرب والصعق بالكهرباء والتعليق فى وضع الشـــــواية، كما اعتدوا على زوجته وطفله الصغير أمامه لإجباره علـــى الاعـــتراف . وقد استمر احتجـــاز المذكـــور لمـــدة ١٩ يومـــا حيـــث أطلـــق ســـراحه يوم ١٩٩٨/٩/٤.

محاولة ثالثة تثمر عن وجود قاتل:

بعد عدة أسابيع من وقوع الجريمة أفادت المصادر الأمنية بان أجـــهزة الأمن بسوهاج ألقت القبض على مرتكبى حادث مقتل سمير عويضة وكـــوم تامر، حيث كشفت التحريات ان القاتل يدعى شييوب وليم ارتورى الـــذى كان برفقة المجنى عليهما ليلة الحادث أثناء لعبهما القمار وتعاطى الخمـــور وقد حدث شجار بينهم حول حصيلة لعب القمار أخرج على إثرها المتـــهم مسدسه غير المرخص وأطلق النار على المجنى عليهما فقتلا فى الحـــال. وقد تم القبض على المذكور وعرض على النيابة التى أمرت بحبسه علـــى ذمة التحقيقات.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان لا صلة لها بنتائج التحقيقات ومـــدى اقترابها من الحقيقة ولكنها تدين بشدة أســـاليب التعذيـــب والإكـــراه التـــى استخدمها رجال الشرطة خلال مراحل التحقيقات. حيث حصلت المنظمـــة على معلومات بشأن قيام رجال الشرطة بممارسة الإكراه والتعذيب علـــى بعض الأهالى الذين تم احتجازهم بصورة غير قانونيـــة لإجبـــارهم علـــى الاعتراف بأن شييوب هو القاتل والشاهد الأول على شييوب الذى اعـــترف بارتكاب الجريمة لم يسلم حسب المعلومات التى حصلت عليها المنظمة من ممارسات التعذيب والإكراه ضده وفيما يلى بعض الشهادات التى اســـتمعت إليها المنظمة.

ميخائيل مليك ميخائيل:

التقى مندوب المنظمة مع المواطن ميخائيل مليك ميخائيل وثلاثة مـــن أبنائه وهم عبده ومرزوقة وناصرة، وجميعهم قد تعرضوا لتعذيـــب بشـــع بمعرفة ضباط المركز فى محاولة منهم لنزع اعترافات بـــأن القـــاتل هـــو شييوب.

ويروى ميخائيل مليك لمندوب المنظمة أنه فى يوم ١٩٩٨/٨/١٤ ألقى القبض عليه بمعرفة الضابط هانى جمال، حيث تم اقتياده إلى نقطة شرطة "الكشح"، وهناك تعرض المذكور للإهانة وسوء المعاملة والتعذيب بالإضافة إلى سبه بأقذع الشتائم قام الضابط المذكور بضربه بالحذاء وتقييده وتعصيب عينيه، وضرب رأسه بعنف. كل هذا لإجباره على الاعتراف بأن شيبوب هو القاتل، وظل على هذا الحال لمدة ثلاثة أيام متواصلة قبل أن يخلى سبيله فجر اليوم الرابع.

وفى الوقت نفسه ألقى القبض على المواطن عبده ميخائيل شاهد الإثبات بعد أن تم استدعاؤه من وحدته حيث إنه مجند بالجيش، واحتجز بنقطة شرطة الكشح لمدة ١٨يوما متواصلة تم صلبه خلالها على شباك إحدى الغرف، وكان أفراد الشرطة يوسعونه ضربا طوال هذه الفترة لكى يعترف أن القاتل شيبوب ويروى المذكور انه لم يكن يسمح له بالطعام أو الشراب أو قضاء حاجته فكان يتبول ويتبرز وهو مصلوب، ووصل به الأمر أن يمتص ملابسه المبتلة ببوله من شدة العطش.

ولم يعترف إلا بعد أن هددوه باغتصاب أمه وشقيقتيه وقال ذلك فى أقوال النيابة، ولكن اعترافه هذا جعله الشاهد الوحيد فى هذه القضية.

كما استمع مندوب المنظمة لشهادات كل من مرزوقة وناصرة ابنتى ميخائيل مليك إنه تم استدعاؤهما لنقطة شرطة الكشح بعد الحادث بخمسة أيام،وكان أخوهما محتجزا فى هذه الأثناء أفادت بأنه بعد ضربها وصفعها هددها الضابط هانى جمال والزغبى إبراهيم ومحمد قطب باغتصابها وقاموا بتعليقها كالذبيحة وصعقها فى أماكن حساسة من جسمها كل هذا على مرأى ومسمع من أخيها المحتجز، وطالبوها بالاعتراف بان القاتل شيبوب. وتقول ناصرة بأنها تعرضت للتهديد بالاغتصاب إن لم تعترف على شيبوب، مثلما حدث لأختها مرزوقة حدث لها حيث صعقوها بالكهرباء فى أماكن حساسة من جسمها أمام أخيها.

نادى عياد بطرس:

وفى الوقت الذى كانت أسرة ميخائيل مليك تتعرض فيه للتعذيب، استهدف ضابط الشرطة أسرة أخرى وهى أسرة نادى عياد بطرس (٣٠سنة) ويروى المذكور لمندوب المنظمة انه فى يوم ١٩٩٨/٨/١٦ تم استدعاؤه هو وأسرته إلى نقطة شرطة الكشح وبعد تقييدهم وتعصيب

أعينهم تم ترحيلهم إلى مركز الشرطة بدار السلام ويحكى نادى عياد قصة تعذيبه داخل المركز قائلا: على أنه تم تكبيله بالقيود الحديدية وتعليقه كالذبيحة وصعقه بالكهرباء فى عضوه الذكرى وأذنيه، واستمر على هذا الحال ما يزيد على يوم كامل كان يطلب منه خلاله أن يعترف بأن شيبوب هو القاتل .وأخلى سبيله يوم ١٩٩٨/٨/٢٨ ليعاود ضباط الشرطة القبض عليه مجددا يوم ١٩٩٨/٩/٢ ومطالبته مجددا بالاعتراف بأن شيبوب هو القاتل ولما رفض تعرض للتعذيب من جديد حتى صباح اليوم التالى حيث أخلى سبيله.

جلال رسمى حبشى (٢٧سنة):

وفى يوم ١٩٩٨/٨/١٩ ألقت الشرطة القبض على المواطن رسمى حبشى (٧٠سنة) وحسب رواية ابن المذكور جلال رسمى (٢٧ سنة) فإن رجال الشرطة قاموا بتعصيب عينى الأب وضرب رأسه فى الحائط بقوة مما أدى إلى إصابته بالعمى الكلي . يضيف الابن قائلا: إنه بعد ذلك ألقوا القبض على واقتادونى إلى نقطة شرطة الكشح وطلبوا منى أن اعترف بأن شيبوب هو القاتل، ولما رفضت ضربونى بشدة وكهربونى فى أذني وقدمى على مدار ساعة كاملة ثم أخلوا سبيلى بعد ذلك وفى مساء نفس اليوم حضر اثنان من الخفراء إلى منزلى طلبا منى أن أذهب إلى النقطة واعترف على شيبوب ولما رفضت، ألقيا القبض على ثانية وعذبانى مرة أخرى.

أيوب حنا شنودة (٣٧ سنة):

أثناء لقاء مندوب المنظمة مع المواطن أيوب حنا شنودة أبلغه المذكور بأنه ألقى القبض عليه يوم ١٩٩٨/٩/١٢ وترحيله إلى مركز شرطة دار السلام وهناك تم تعصيب عينيه وتجريده من ملابسه عدا ملابسه الداخلية أوهموه أنه هو المتهم بالقتل وان لديهم إثباتات قوية على ذلك، وفى هذه الأثناء كان يتلقى ضربات ولكمات من أشخاص لا يراهم بالأيدى والأرجل وأجسام صلبة. ويروى المذكور أن الضابط قال له **"قل إن شيبوب قتل وسوف تذهب إلى منزلك"، ولما رفض تم صعقه بالكهرباء فى أذنه وعضوه الذكرى وتعليقه كالذبيحة.**

وبعد ذلك تم تعليقه على شباك إحدى الغرف بحيث إن قدمه لا تطـال الأرض ما يزيد على يوم كامل، كما أحضروا زوجته وهددوه باغتصابـها ولكنه لم يوافق على طلبهم بالاعتراف على شيبوب فأخلوا سبيله بعد ٤ أيام كاملة.

إتاوات على الأهالي:

اشتكى العديد من أهالى قرية الكشح ممن استمعت إليهم بعثة المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان من أن الخفراء وصغار مخبرى المباحث كـانوا يفرضون إتاوات على الأهالى فى مقابل عدم الإبلاغ عنـهم واحتجـازهم كمشتبه فيهم . وفى ذلك يروى المواطن غطاس سيرجيوس بولس إنه تـم القبض عليه يوم ١٩٩٨/٨/١٥ أودع نقطة شرطة الكشح حيـث تعـرض للتعذيب الشديد لمدة خمسة أيام قبل إطلاق سراحه يوم ١٩٩٨/٨/١٩ وفـى ١٩٩٨/٨/٢٢ تم القبض عليه مرة أخرى لمدة ثلاثة أيام واحتجازه داخـل نقطة شرطة الكشح تعرض خلالها للصعق بالكهرباء والتعليق فى وضـع الشواية والضرب والإهانة وقد زعم المواطن المذكور أن أحد المخـبرين حضر إلى منزله بعد إطلاق سراحه وطلب منه مبلـغ ٢٠٠ جنيـه لعـدم الإبلاغ عنه واحتجازه.

وكذلك اشتكى المواطن عياد لمعى جاد من أن قوات الشـرطة ألقـت القبض عليه يوم ١٩٩٨/٨/١٧ واستمر محتجزا عدة أيام تعرض خلالـها للتعذيب ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن تعهد لهم بأن يعمل مرشدا للأمن.

الخلاصة

جددت الأحداث المؤسفة التى شهدتها قرية "الكشح" بمحافظة سـوهاج المخاوف لدى **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** من خلق وترسيخ حالة مـن العداء بين أجهزة الأمن والمواطنين بسبب التجاوزات والانتهاكات الجسيمة التى دأبت تلك الأجهزة على ارتكابها ضد حقـوق وحريـات المواطنيـن وكرامتهم الإنسانية، والتى جاءت نتيجة سلسلة متواصلة من الممارسـات العدوانية وغير القانونية لبعض رجال الشرطة الذين باتوا يعتقـدون، فـى ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ وغيـاب أيـة رقابـة فعليـة علـى تصرفاتهم، بأنهم بمنأى عن المحاسبة والعقاب .

كما تحذر **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** من أن عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئوليتها فى محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية "الكشح" من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على انه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية .**إن ما حدث فى قرية "الكشح" من توسع جهاز الشرطة فى ممارسة سياسة "العقاب الجماعى" ضد المواطنين فى إطار بحثها عن الجناة فى حادثة مقتل اثنين من المواطنين الأقباط، وهى مجرد جريمة جنائية عادية، يمكن أن يكون مرتكبها مسلما أو مسيحيا دون أن يعنى ذلك وجود أبعاد دينية أو سياسية وراءها..**

إن ما حدث يطرح من جديد إشكالية العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين. فطبقا للمعلومات الواردة للمنظمة لم يكن ما حدث فى قرية "الكشح" من انتهاكات جسيمة محض تجاوزات **فردية** يسئل عنها فرد أو مجموعة من أفراد جهاز الشرطة يمكن محاسبتهم، كما انه لم يكن حادثة "خاصة" أملت سمة المكان وظروفه وتركيبة سكانه طابع القسوة والعنف واللاإنسانية التى اتسمت بها ممارسات رجال الشرطة، ولكن ما حدث من تجاوزات وانتهاكات جسيمة يشكل النمط السائد للعلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين. **وترصد المنظمة فى هذا الإطار أن " العنف هو الأسلوب المتعمد لتعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام الشرطة عند استجواب المتهمين أو المشتبه فيهم خلال المراحل الأولى للتحقيقات، أو خلال تعامل أجهزة الشرطة مع المواطنين العاديين خارج أقسام الشرطة.**

فمن ناحية ترصد المنظمة أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين صار عملا روتينيا متعمدا على يد ضباط الشرطة ومعاونيهم، وتشير المعلومات التى وثقتها المنظمة خلال السنوات السبع الماضية إلى أن اغلب حالات التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة تتم بعد القبض عليهم مباشرة بمعرفة ضباط الشرطة وقبل عرضهم على النيابة المختصة وذلك بهدف إجبارهم على الاعتراف بجرائم معينة . وتفيد المعلومات والشهادات التى وثقتها المنظمة كذلك أن ضباط الشرطة يقومون فور وقوع أية جريمة بحصر دائرة المشتبه فيهم من الأشخاص والقبض عليهم وتعذيبهم حتى يعترف أحد منهم بارتكابها. ومن المفارقات الصارخة انه قد يحدث فى بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب الجريمة تحت وطأة الإكراه والتعذيب، ثم يثبت بعد ذلك أنه ليس الفاعل لها، بل قد

يعترف أكثر من شخص بارتكاب نفس الجريمة التماسا "**للرحمة**" أو نجاة من "**العذاب**".

حدث ذلك بالفعل مع المواطن زينهم **محمد بدر** الذى تم القبض عليه يوم ١٩٩٨/٧/٣٠ بتهمة اختطاف إحدى الفتيات وتدعى إيمان فيصل فرح ومورس ضده أبشع أساليب التعذيب داخل مركز شرطة كهرباء "زاوية غزال" مما حدا به إلى الاعتراف بأنه اختطف الفتاة واغتصبها وقتلها بل ودفنها فى منزله بمشاركة بعض أفراد أسرته الذين تم القبض عليهم أيضا ومورس ضدهم صور شتى من التعذيب ليعترفوا بقتل الفتاة. وبعد أيام من حبس المذكور بمعرفة النيابة بتهمة القتل العمد ظهرت الفتاة مرة أخرى فى القرية واتضح إنها كانت هاربة فى الإسكندرية من قسوة أسرتها.

كما ترصد تقارير المنظمة أن التعذيب لا يمارس ضد المحتجزين من الأشخاص المشتبه فيهم أيضا، بل تتسع دائرة التعذيب ليشمل أسر وأهالى الأشخاص المشتبه فيهم أو المطلوب القبض عليهم تنفيذا لبعض الأحكام، فيما يعرف بسياسة "**احتجاز الرهائن**" حيث يقوم ضباط الشرطة بالقبض بدون وجه حق على والد الشخص المطلوب أو شقيقه أو ابنه أو زوجته أو كلهم "كرهينة" لإجباره على الاعتراف او تسليم نفسه، وعادة ما يمارس التعذيب ضد هؤلاء الأشخاص بهدف حملهم على الإدلاء بمعلومات حول تورط ذويهم أو أماكن اختبائهم.

ومن أمثلة ذلك، قيام ضباط شرطة قسم قصر النيل يوم ١٩٩٨/٩/٦ بالقبض على ١٢ مواطنا من أسرة واحدة واحتجازهم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بقيام أحد فراد الأسرة بسرقة منزل أحد المواطنات التى تتمتع بصلات قوية بضباط الشرطة.

وبقدر ما تتعدد أسباب وأساليب التعذيب داخل أقسام الشرطة ومراكز الشرطة فإنها تشير إلى وجود خلل ما فى فهم طبيعة عمل جهاز أفراد الشرطة وحدود صلاحياتهم وسلطاتهم أثناء التعامل مع المواطنين وخاصة المشتبه فيهم. ووجود جهل واضح بحقوق وحريات هؤلاء المواطنين. فنسبة كبيرة من ضباط أقسام الشرطة ومراكز الشرطة من أنصار القاعدة الرومانية البائدة "**إن الإنسان لا يتكلم إلا إذا تألم**" وبدلا من لجوئهم إلى البحث والتحرى واكتشاف الحقيقة الواقعية عند ارتكاب الجرائم يرتكن ضباط الشرطة إلى "التعذيب" كأسلوب سريع للحصول على الاعترافات والمعلومات التى يبحثون عنها.

ومن ناحية أخرى، ترصد **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** أن عنف أجهزة الأمن لا ينحصر فقط داخل أقسام الشرطة بل عادة ما تلجأ أجهزة الأمن إلى ممارسة العنف بضراوة ضد التجمعات والتظاهرات السلمية للمواطنين فتبدو وكأنها تعاقب المواطنين بشكل "جماعي" لتمردهم السلمى على حالة "التجاهل" و"القهر" التى يعانون منهم .

ومن الأمثلة على ذلك، ما حدث فى مدينة "بلقاس" حيث تعددت شكاوى المواطنين بسبب سوء المعاملة داخل مركز شرطة بلقاس ومع ذلك لم تتحرك الأجهزة الرسمية لوقف هذه الظاهرة ومعاقبة المسئولين. فكان من الطبيعى أن يشعر ضباط الشرطة بأنهم بمنأى عن العقاب فتزايدت حدة انتهاكاتهم لحقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية لتصل إلى قتل أحد المواطنين نتيجة التعذيب، ومرة أخرى كانت جميع الأبواب موصدة أمام مطالب المواطنين بالتحقيق فى الواقعة وعندما تجمعوا سلميا للتعبير عن رفضهم لهذا التجاهل أطلقت قوات الشرطة الرصاص والقنابل على المتظاهرين وكانت النتيجة سقوط قتيل آخر وعشرات المصابين وإلقاء القبض على عشرات آخرين. **وتكرر نفس الأمر فى مدينة "الحامول" و"كفر الجراية" و "قرية "الجرنة" ومنطقة "الفواخيرية" بمصر القديمة.**

وتؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن شيوع ظاهرة تعذيب المواطنين داخل أقسام ومراكز الشرطة جاءت ثمرة لمجموعة متضافرة من العوامل لابد من تجاوزها و أهمها :-

(١)قصور التعريف التشريعى لجريمة التعذيب وعدم توائمه مع نص المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التى صادقت عليها الحكومة المصرية .

(٢)حرمان ضحايا التعذيب من حق الادعاء المباشر ضد ضباط وجنود الشرطة المتورطين فى ممارسة التعذيب ضدهم.

(٣)التقاعس عن التحقيق فى دعاوى التعذيب والاحتجاز القانونى، حيث ترصد المنظمة وجود حالة تقاعس من السلطات عن التحقيق فى الانتهاكات الجسيمة التى ترتكب داخل أقسام الشرطة، وخاصة تلك المتعلقة باحتجاز الأشخاص بدون وجه حق وتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم على أيدي ضباط ورجال الشرطة المسئولين عن احتجازهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المادتين ٤٣،٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية، قد أجازتا "للنيابات العامة "الحق فى التفتيش على أقسام الشرطة للتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية، والانتقال فورا إلى أقسام الشرطة

بمجرد العلم بوجود محبوس بصفة غير قانونية فيـــها، وإجـــراء التحقيـــق اللازم وأن تأمر بالإفراج عن المحبوس فورا - إلا أن المنظمة المصريـــة لحقوق الإنسان تلاحظ أن هذه الضمانات القانونية لم تعد كافية لوضع حـــد للاعتداءات التى يتعرض لها المواطنون داخل أقسام الشرطة وخاصة فـــى ظل محدودية عدد موظفى النيابة العامة بالمقارنـــة مـــع عـــدد القضايـــا المطروحة عليهم من ناحية والعدد الهائل من أقسام ومراكز الشرطة التـــى يفترض أن تقوم النيابة بالتفتيش عليها من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلـــك إن استمرار العمل بقانون الطوارىء للعام الســـابع عشـــر علـــى التوالـــى والتعديلات الخاصة بمكافحة الإرهاب .. قد قلصت إلى حد كبير ســـلطات النيابة العامة وصلاحياتها فى التفتيش على أقسام ومراكز الشرطة.

والجدير بالذكر أيضا إن المادة [٢٨٠] من "قانون العقوبات" تنص علـــى ان " كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بـــدون أمـــر أحـــد الحكام المختصين بذلك، وفى غير الأحوال التى تصـــرح فيـــها القوانيـــن واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس والغرامة مائتى جنيـــه". كما تنص المادة(٢٨٢] على معاقبة كل من قبض على شخص بدون وجـــه حق وهدده بالقتل أو عذب بالتعذيبات البدنية بالأشغال الشاقة المؤقتة.

وفى الوقت نفسه، تقضى المادتين [١٣،١٥] مـــن "الاتفاقيـــة الدوليـــة لمناهضة التعذيب"، بوجوب التحقيق فى شكاوى التعذيب، وعدم الاستشـــهاد أو الاعتداد بأية اعترافات يثبت الإدلاء بها تحت وطأة التعذيب . كما تنص المادة [١٢] من نفس الاتفاقية على وجوب إجراء تحقيق نزيه على وجـــه السرعة، كلما وجدت أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بان عملا مـــن أعمـــال التعذيب قد ارتكب، حتى فى حالة عدم وجود شكوى رسمية.

ومع هذا كله لاحظت **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** أن "النيابة العامة" عادة ما تقوم "بحفظ التحقيق فى أغلب حالات التعذيب التى تعرض عليـــها رغم مناظرتها لآثار التعذيب على أجسام الضحايا من المحتجزيـــن أثنـــاء التحقيق معهم، ورغم وجود تقارير طبية صادرة عـــن مصلحـــة الطـــب الشرعى أو أحد المستشفيات العامة تثبـــت آثـــار التعذيـــب عـــن أجســـاد المحتجزين. وتخشى المنظمة أن يكون مصير التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة فى وقائع تعذيب المواطنين بقرية الكشح مثل مصير أغلب التحقيقات التى أجرتها النيابة وهو "الحفظ".

ومما يثير قلق المنظمة أنه ما لم يتم إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فـــى دعاوى المحتجزين المستمرة والواسعة النطاق عـــن تعرضـــهم للتعذيـــب

وإساءة المعاملة على أيدي ضباط ورجال الشرطة، ومـا لـم يتـم تقديـم المسئولين عن هذه الانتهاكات إلى ساحة القضاء - وهو ما يتعيـن علـى النيابة العامة القيام به بمقتضى أحكام الدستور والقانون والتزامات مصـر الدولية .. فسوف يترسخ لدى ضابط الشرطة الاعتقاد بأن التعذيب وإسـاءة المعاملة وسيلة مقبولة لانتزاع الاعترافات من المحتجزين، وهو الأمر الذى يشجعهم فى المستقبل على الاستمرار فـى تعذيـب المحتجزيـن وإسـاءة معاملتهم.

وتنوه المنظمة إلى أنها قامت خلال السنوات الثلاث الماضيـة بتقديـم "بلاغات متعددة" إلى النائب العام بشأن وقائع التعذيب التى يتعـرض لـها بعض المحتجزين داخل اقسام الشرطة، والتى وثقت بعضا منها ضمن هـذا التقرير وطالبت بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فيها، وتقديـم المسـئولين عنها إلى ساحة القضاء .. إلا إنها لم تتحصل على أية إجابة بشأن ما تـم فى هذه البلاغات من تحقيقات.

التوصيات

سبق للمنظمة منذ صدور تقريرها فى العـام ١٩٩٠، أن قدمـت إلـى السلطات المصرية المختصة عددا من التوصيات الهامة من اجـل اتخـاذ الإجراءات والتدابير الضرورية التى تكفل وقف "مأساة" تعذيب المواطنيـن وإساءة معاملتهم داخل أقسام الشرطة، ولاتزال هذه التوصيات بنفس القـدر من الأهمية لعدم قيام السلطات بالوفاء بالتزاماتها.

ومن ثم تجدد **المنظمة المصرية لحقـوق الإنسـان** دعوتـها للسـلطات المصرية المختصة من أجل تنفيذ التوصيات التى قدمتها المنظمة من قبـل، كما تحثها إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات التالية:-

١- إجراء تحقيق قضائى مستقل فى كافة وقائع التعذيب الواردة فى صلـب هذا التقرير، وتقديم المسئولين عنها إلى ساحة العدالة.

٢- إنشاء "آلية" تحقيق دائمة ومستقلة تشمل قضاة ومحامين وأطباء تقـوم بفحص جميع ادعاءات التعذيب التى تحدث فى أقسام ومراكز الشـرطة وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة وعلى أن تخول السـلطات اللازمـة لدخول جميع مراكز الاحتجاز والوصول إلى المعلومات والبيانات التـى تحتاجها، وإلى كل الأشخاص الذين ترغب فى الاسـتماع إليـهم، وألا

ينحصر دورها فى المسائل القانونية بل يمتد إلى الإحاطة بالأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف داخل أقسام الشرطة، وتقديم الحلول اللازمة لوقف هذه الظاهرة.

٣- إعداد دورات تثقيفية وتدريبية عاجلة لضباط الشرطة، وخاصة العاملين فى إدارات المباحث الجنائية، حول كيفية التعامل مع المحتجزين داخل أقسام ومراكز الشرطة.. بما يضمن احترام كرامة المواطن وحرياته الأساسية التى كفلتها نصوص الدستور والقانون وأحكام المواثيق الدولية المعنية لحقوق الإنسان التى التزمت بها الحكومة المصرية، وذلك بالمواكبة مع تدريس مادة حقوق الإنسان فى مناهج التعليم فى كلية وأكاديمية الشرطة وكافة معاهد ومدارس التدريب التى يجرى فيها الإعداد المهني لرجال الشرطة.

٤- تعديل المادة [٦٣] من قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل للمجنى عليه حق الادعاء المباشر في جرائم التعذيب التى يرتكبها ضباط ورجال الشرطة.

٥- إصدار قانون جديد بالعمل بنظام الشرطة القضائية، على أن تتبع وزارة العدل ويعهد إليها بأعمال الضبطية القضائية وسائر المهام التى تعين على حسن سير العدالة وتنفيذ الأحكام .

٦- إضافة "مادة" جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية تمنح المتهم حق الاستعانة بمحام أثناء استجوابه فى أقسام الشرطة بمعرفة مأمورى الضبط القضائى.

٧- إصدار الإعلانين المشار إليهما فى المادتين [٢٢/٢١] من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والذى بمقتضاها يمكن للجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة أن تبث فى الشكاوى المقدمة من دول وأشخاص وتتعلق بانتهاك الحكومة المصرية لالتزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية.

٢ – وثيقة إدانة

للتعذيب وتلفيق الاتهامات وتضليل العدالة

(نص الحكم الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية)

باسم الشعب*

محكمة جنايات الإسكندرية

المنعقدة علنا برئاسة الأستاذ/ المستشار محمد عزت عجوة رئيس محكمة الاستئناف

وعضوية السيدين الأستاذين/ المستشار عبد العزيز أبو عيانة (رئيسا)

والمستشار/ محمد محمد عبد السلام (نائبا)

بمحكمة جنايات الإسكندرية

وبحضور الأستاذ/ ياسر محمد بطة عضو النيابة

والسيد/ صابر الرمادي أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العامة رقم ٤٣٨٠٦/ ١٩٩٧ المنتزه (ورقم ١٣١٢ كلي شرق)

ضد

محمد بدر الدين جمعة إسماعيل

حضر المتهم ومعه الأستاذ/ مصطفى العفيفي المحامي الموكل مدافعا.

أسندت النيابة العامة للمتهم إنه في ١/٩/ ١٩٩٦ بدائرة قسم المنتزه- محافظة الإسكندرية ضرب المجني عليها عمدا مع سبق الإصرار، بأن قام بإحضار حبل وخرطوم مياه وأوثق يديها بالأول وضربها بالثاني في جميع أجزاء جسدها ثم دفع بها على حافة الأريكة فاصطدمت رأسها فيها وكمم فاها بمنديل من الورق فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، ولم يقصد بذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موتها.

وأحالت النيابة العامة المتهم إلى هذه المحكمة، وطلبت معاقبته بنص المادتين ٢٣١، ٢٣٦ من قانون العقوبات.

والمحكمة سمعت الدعوى على النحو الموضح تفصيلا بمحضر جلسة المحاكمة.

---

* تتضمن هذه الوثيقة حيثيات حكم البراءة الذي أصدرته محكمة جنايات الإسكندرية لصالح الأب الذي أجبر على الاعتراف بقتل ابنته، ثم تبين إنها على قيد الحياة ومحتجزة بقسم الشرطة دون وجه حق -إمعانا في تضليل العدالة- ورغبة في إغلاق ملف قضية طفلة أخرى وجدت مقتولة والفاعل مجهول!!

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة والدفاع.

وبعد الاطلاع على الأ[illegible] وسماع المرافعة والمداولة.

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم:

محمد بدر الدين جمعة إسماعيل

إنه في يوم ١/ ٩/ ١٩٩٦ بدائرة قسم المنتزه- محافظة الإسكندرية ضرب المجني عليها عمدا مع سبق الإصرار بأن قام بإحضار حبل وخرطوم مياه ووثق يديها بالأول وضربها بالثاني في جميع أجزاء جسدها ودفع بها على في حافة الأريكة فاصطدمت رأسها، وكمم فاها بمنديل من الورق فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية، ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى موتها.

وإحالته إلى هذه المحكمة لمعاقبته بمقتضى نص المادتين ٢٣١، ٢٣٦ من قانون العقوبات. وركنت في أسباب الاتهام إليه على ما شهد به كل من العقيد عطية محمود رزق، والعقيد مصطفى محمد عمران بالمباحث الجنائية، وما أقر به المتهم بالتحقيقات، وما ثبت للنيابة العامة من معاينة الحجرة الخاصة بالمتهم، ومعاينة النيابة لمكان إلقاء المجني عليها، وما ثبت من تقرير الطب الشرعي.

وحيث إن حاصل ما شهد به العقيد عطية محمود رزق بأن تحرياته السرية التي قام بها والشاهد الثاني دلت على أن المتهم اشتهر عنه ممارسة أعمال السحر والشعوذة في المنطقة وقدرته على إخراج الجان وأن أهل المجني عليها أحضروها للمتهم لإخراج الجان، فقام على إثرها بالتعدي بالضرب المبرح عليها في جميع أنحاء جسدها بقصد إخراج الجان إلا أن الضرب أفضى إلى موتها ولم يتسن لأهلها الإبلاغ عن الواقعة خشية تعرضهم للمسئولية الجنائية، وأضاف بأن المتهم قد أقر في بداية التحقيق بأن المجني عليها نجلته بقصد تضليل العدالة والإفلات من المسئولية الجنائية بإظهار نجلته أثناء المحاكمة [illegible]

وقد شهد العقيد مصطفى محمد عمران بأن تحرياته السرية دلت على أن المتهم قد تعدى بالضرب المبرح على المجني عليها وأفضى ذلك لموتها.

* وقد أقر المتهم بتحقيقات النيابة العامة بأنه قام بتوثيق يدي المجني عليها بحبل ثم قام عقب ذلك بحلق شعر رأسها والتعدي عليها بالضرب [illegible]

[illegible] !!

المبرح مستخدما في ذلك خرطوم مياه أحضره من دورة المياه الخاصة بشقته، ثم قذف بها على الأريكة المتواجدة بالصالة فحدثت إصابتها بفروة رأسها، ثم قام بوضع منديل ورق على فاها بقصد منع صراخها إلا أنه اكتشف عقب ذلك وفاتها فألقى بها بالمصرف، وأرشد الشرطة عن مكان الإلقاء.

وثبت للنيابة من المعاينة أن الحجرة الخاصة بالمتهم بها أريكة والتي أرشد عنها المتهم عن مكان اصطدام رأس المجني عليها حال دفعه لها.

وثبت من معاينة مكان إلقاء المجني عليها أنه مصرف، وهو ذات المكان المعثور على جثة المجني عليها فيه.

وثبت من تقرير الطبيب الشرعي

١- أن السجحات الموصوفة تحت بند (أ) رضية احتكاكية على غرار ما يتخلف عن القيد بحبل ٢- وأن السجحات الموصوفة تحت بند (ب) احتكاكية على غرار ما يتخلف من المصادمة والاحتكاك بجسم صلب راض خشن كالأرض مثلا، ٣- الكدمات الموصوفة تحت بند (ج) رضية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض مستطيل الشكل ٤- الإصابة الموصوفة بيسار الرأس رضية تنشأ من المصادمة الشديدة بجسم صلب، ٥- السجحات الموصوفة تحت بند (أ) منها رضية احتكاكية على غرار ما يتخلف عن المصادمة والاحتكاك بسطح الأرض... الخ ما جاء بالتقرير.

وتعزي الوفاة إلى إصابتها بيسار الرأس بما أدت إليه من نزيف على سطح المخ، وما صحب ذلك من ارتجاج بالمخ وقئ تسرب لعظمة المسالك الهوائية وأدى إلى اسفسكيا محشور بالفم تم وضعه بالفم لمنع الاستغاثة حال التعدي عليها بالضرب وهى مقيدة الأطراف.

وثبت من مناظر الجثة أن المجني عليها حليقة الرأس.

وحيث إنه بجلسة المحاكمة أنكر المتهم ما أسند إليه من اتهام، وقرر بأن اعترافه بالنيابة كان وليد إكراه مادي ومعنوي من ضباط الشرطة، والدفاع الحاضر معه التمس براءة المتهم مما اسند إليه تأسيسا على بطلان اعترافه أمام النيابة لكونه وليد إكراه من رجال الشرطة الذين اختلقوا قصة قتله لها، ثم ظهرت ابنته وتبين أنها على قيد الحياة، فاختلق رجال الشرطة قصة أخرى بأن المتهم قتل مجني عليها أخرى مجهولة أثناء قيامه بإخراج الجن من جسدها، وهذه تختلف عن التحريات السابقة.

وقد حضرت بالجلسة ابنة المتهم جهاد وقررت بأنها على قيد الحياة، ولم يعتد عليها والدها بثمة اعتداء وقد تأكدت المحكمة من شخصيتها.

وحيث إن المحكمة لا تشاطر النيابة العامة في إسناد الاتهام إلى المتهم على النحو الوارد بأقوال شهود الواقعة، وترى أن تلك الأقوال ما هي إلا اصطناع وتلفيق، وأن الأوراق تنطق وتستصرخ بهذا التلفيق، ولمخالفتها للحقيقة والواقع بما ينال من سلامة وصحة إسناد الاتهام إلى المتهم، ويدفع المحكمة على عدم الاطمئنان- وآية ذلك:

أولا: بلاغ الحادث بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٩٦ بإبلاغ المواطن عبد المنعم عمر محمد بالعثور على جثة لطفلة متوفاة بجوار مزلقان المعمورة الشاطئ تبلغ من العمر حوالي تسع سنوات، وبها إصابات عبارة عن كدمة بالجبهة اليسرى، وجرح صغير أسفل العين وأنه لم يتعرف أحد على الجثة، ثم تلى ذلك بمحضر تحريات مؤرخ في ١٢/٩/ ١٩٩٦ محرر بمعرفة العقيد مصطفى عمران مفتش مباحث الفرقة (أ) بأن التحريات توصلت إلى أن المجني عليها هي جهاد محمد بدر الدين وأن والدها محمد بدر الدين هو الذي قتلها بقصد تأديبها، ثم تلى ذلك محضر تحريات محرر بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٩٦ بمعرفة العقيد عطية رزق وكيل المباحث لقطاع شرق المدينة، وقرر فيه أن الطفلة المجهولة هي جهاد محمد بدر الدين وأن والدها هو الذي قتلها لكثرة غيابها عن المنزل، وأن والدها المتهم قد قام بالإبلاغ عن غيابها بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٩٦ وأنها عادت مع والدها إلى المنزل يوم الحادث وأنه قام بتعذيبها وضربها وأنه عند ضبط المتهم اعترف له تفصيليا بذلك، وأنه قام بحلق شعرها ووجه لها عدة لكمات على وجهها ثم ضربها بخرطوم في أماكن متفرقة من جسدها وأنه وضع عدة مناديل ورقية في فمها لمنع استغاثتها ففارقت الحياة، وأنه وضع جثتها في عربة نصف نقل وتوجه بها إلى المصرف المواجه لمزلقان المعمورة وألقاها به.

ثانيا: بسؤال المتهم بتحقيقات النيابة العامة اعترف تفصيلا بارتكابه للحادث بما يطابق ما جاء بمحضر التحريات المؤرخ ١٥/ ٩/ ١٩٩٦ سالف الذكر.

ثالثا: بتاريخ ٦/١٢/ ١٩٩٦ فتح محضر تحقيق نيابة بمعرفة الأستاذ/ محمد المنشاوي وكيل النيابة، وأثبت فيه أنه أثناء قيامه بالتفتيش على القسم عثر على الطفلة جهاد محمد بدر الدين جمعة والسابق اتهام والدها "المتهم بقتلها" وعثر أيضا على والدتها انتصار عبد الجليل جاد، وبسؤالهما بتحقيقات النيابة العامة قررت الطفلة جهاد أنها هربت من منزل والدها لقيامه بضربها ولقيام زوجة والدها بتعذيبها، وأن أحد الأشخاص ذهب بها إلى قسم المنتزه فتم وضعها بمؤسسة دار توجيه الفتيات، ثم هربت منها

وذهبت لمنزل والدتها وهناك طلب منها زوج والدتها الذهاب إلـى القسم للابلاغ، حيث إن والدها متهم بقتلها فذهبت مع والدتها إلى القسم ومكثا بـه في الحجز مدة ثلاثة عشر يوما رغم إبلاغها بأن والدها برئ وأنها علـى قيد الحياة وعند سؤال والدتها انتصار عبد الحليم جاد أيدتها فيمـا قررتـه سلفا.

رابعا: عند إعادة سؤال المتهم بتحقيقات النيابة بتـاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ قرر أنه لم يقتل ابنته جهاد، وأنه اضطر للاعتراف بذلك بعـد أن تعـدى عليه رجال الشرطة بالضرب وهددوه بالاعتداء علي زوجته بعد أن خلعـوا عن رأسها غطاءها، وأنه استجاب لتهديد العقيد عطية رزق واعترف بقتـل ابنته بالتفصيل الذي طلبه الأخير وكما جـاء بمحضـر تحرياتـه، وذلـك للتخلص من وطأة التعذيب الواقع عليه.

خامسا: عند إعادة سؤال العقيد عطية رزق بتحقيقات النيابة عن العثور على الطفلة جهاد وأن والدها لم يقتلها فخرج علينا برواية هزلية جديدة بـها استهزاء بالعقول واستهانة بالعدالة حيث انه قرر بأن تحرياته توصلت إلـى أن المجني عليها كان بها مس من الجنون وأن أهلها أحضروهـا للمتـهم لإخراج الجن من جسدها- حيث إنه يعمل بالسحر والشعوذة- فقام المتـهم بضربها حتى فاضت روحها، وقد خشي أهلها الإبلاغ خوفا من المسـئولية والفضيحة، مما تعتبره المحكمة تأكيدا وسفورا وإمعانا في الزيف والتلفيق مـن ذلك الضابط الذي لم يراع الله والضمير ومن ثم يتعين براءة المتهم مما أسـند إليه عملا بنص المادة ٣٠٤/ ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث إنه من جماع ما تقدم فإن ماديات الدعوى ووقائعها التـي سـردتها المحكمة آنفا تكون عقيدة المحكمة على نحو جازم فيما اعـترى الأوراق مـن إهمال في إجراء التحريات وتلفيق يرقى إلى مرتبة العمد مما يصـل إلـى حـد تضليل العدالة على نحو يرفضه الضمير الحي لأي فرد من أفراد هـذا الوطـن وتلفظه مبادئ العدالة.

كما أن الأوراق قد أسفرت عن استعمال القسـوة والتعذيـب مـع المتـهم وزوجته بلغت درجة من الجسامة إلى أن يعترف المتهم تفصيلا بتصوير غـير حقيقي لجريمة لم يرتكبها -ولا يفوت المحكمة أن تشير إلى أن الـهزل الـذي أحاط بتحريات العقيد عطية محمود رزق وأقواله بتحقيقات النيابة العامة إنمـا هى السطحية والتلفيق، وينال من ترسيخ العدالة، وترى المحكمة أنه يصل إلـى حد العمد، وأن ما صدر عن المتهم من اعتراف بارتكاب جريمة لم يقترفها كان وليد تعذيب واستعمال قسوة على النحو المبين بأقواله- صفحة ٥٩ وما بعدهـا من تحقيقات النيابة العامة- كما أن احتجاز الطفلة جهاد ووالدتها بقسم شـرطة

المنتزه طيلة ثلاثة عشر يوما ما هو إلا جريمة قصد بها تضليل العدالة والنيـل منها، ومن ثم فإن المحكمة وإعمالا لحقها المقـرر بالمـادة ١١ مـن قـانون الإجراءات الجنائية تحيل الأوراق إلى النيابة العامة لتحقيق الجرائم سالفة الذكر والمنسوبة للعقيد عطية محمود رزق وآخرين من رجـال الشـرطة المذكـورة أسماؤهم بالتحقيقات. وذلك ليكون جزاؤهم رادعا لأمثالهم وحتى لا تتكرر مثـل تلك المأساة حماية لحريات المواطنين وصونا لأعراضهم.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة محمد بدر الدين جمعة إسماعيل ممـا أسند إليه.

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة السبت ٢٦ جماد آخر سنة ١٤١٩هـ -١٧ أكتوبر سنة ١٩٩٨.

أمين سر المحكمة   رئيس المحكمة

٣ – مواقف منظمات حقوق الإنسان من أزمة "الكشح" وتداعياتها

(١)

نداء إلي رئيس الجمهورية

على المسئولين عن أحداث قرية الكشح أن يدفعوا الثمن..*

في يوم ١٤ أغسطس الماضي وقعت جريمة قتل في قرية الكشح بسوهاج، وفي اليوم التالي قامت أجهزة الأمن بالمحافظة باعتقال مئات من المشتبه فيهم في ارتكاب جريمة القتل، من رجال وكهول ونساء وأطفال، واتبعت معهم أبشع أساليب التعذيب السائدة في أجهزة الشرطة في مصر، وخاصة التعليق لساعات طويلة في الهواء، والتقييد في أوضاع معقدة وشاذة "كخروف مشوي"بما يضاعف الآلام، والتنطيط على الأجساد الملقاة على الأرض بقسوة دفعت البعض للتبرز والتبول اللا إرادي، والضرب باليد والقدم ووسائل أخرى، والصعق بالكهرباء في أجزاء مختلفة من الجسم بما فيها الأعضاء التناسلية وشمل التعذيب الأخير أطفالا وبنات، بعضهن أمام اخوتهن.

(التفاصيل موثقة بالأسماء والأعمار، بما في ذلك أسماء عدد من الضباط الذين ارتكبوا هذه الجرائم الوحشية في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعنوان "قرية الكشح عقاب جماعي للمواطنين: احتجاز عشوائي وتعذيب وامتهان الكرامة الإنسانية للمواطنين ورجال الشرطة المسئولين عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب" الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨).

لقد قامت النيابة العامة حينذاك بالتحقيق في الحادثة وأيضا في وقائع التعذيب، وناظرتها وأثبتت بعضها في محاضرها. الأمر الذي يعني أن المعلومات عن هذه الجرائم اليومية التي ارتكبت ضد رجال ونساء وأطفال مصريين، كانت متوافرة منذ وقت طويل لدى السيد النائب العام والسيد وزير الداخلية، وبعد ١٢ أسبوعا اكتفى السيد وزير الداخلية بنقل بعض الضباط من سوهاج لعدم التأثير على التحقيقات.

خلال هذه الفترة الطويلة من الصمت المذري، كانت مصر قد أصبحت حديث وسائل الإعلام الأجنبية التي بالغ بعضها فتحولت أعمال التهديد بالاغتصاب أو الإيذاء الجنسي إلى اغتصاب فعلي وتحولت أعمال التعليق

* نداء وجهته سبعة من منظمات حقوق الإنسان بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٨.

إلى صلب، وضع ذلك كله في إطار اتهام السلطات بالاضطهاد الديني للمسيحيين في مصر، نظرا لأن الأغلبية الساحقة لسكان القرية مسيحيون، وكذلك الذين تعرضوا للاحتجاز والتعذيب، وهو الأمر الذي ما كان ليحدث لو أن السادة المسئولين عن النيابة العامة ووزارة الداخلية قد قاموا بواجبهم واتخذوا الإجراءات القانونية المناسبة في الوقت المناسب.

ولو أن وسائل الإعلام المحلية قد قامت بالحد الأدنى من واجبها المهني والوطني تجاه كرامة مواطنيها، بل إن مجرد نشر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المشار إليه، ربما كان كافيا للرد على مزاعم الاضطهاد الديني، ما لم يكن الهدف الأسمى لتلك الجهات المسئولة المشار إليها هو التستر على جرائم بعض ضباط الشرطة بأي ثمن، حتى لو كان على حساب كرامة المواطنين المصريين، وعلى حساب سمعة الوطن.

لقد حذرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تقريرها السالف الإشارة إليه، من أن عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئولياتها في محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التي طالبت عدة مئات من المواطنين في قرية "الكشح" من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية" غير أن أحدا لم يصغ إليها.

الواقع أن ما استوجب قيام منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا النداء بإصداره ليس ما تبثه بعض الصحف الأجنبية، فمنظمات حقوق الإنسان تشعر بالذهول، إزاء الهزة العصبية العنيفة التي انتابت أجهزة دولة عريقة كمصر لمقال أو أكثر في صحيفة أجنبية، بينما لم يختلج لها وتر إزاء الجرائم الفعلية البربرية التي ارتكبت ضد مواطنيها في هذه القرية، وبدلا من أن تشرع في القيام بالقصاص القانوني الذي يحتمه الدستور والتشريع المصري ومواثيق حقوق الإنسان، ومحاسبة المسئولين الذين تباطأوا في القيام به، وجهت جل طاقتها لتنظيم الحملات الإعلامية في داخل مصر وخارجها لمواجهة خطر مفتعل على "الوطن"، وكأن مصر أو "الوطن" هى كيان فارغ مجرد يمكن أن يكتسب دلالته بدون مواطنين أو بالأحرى على حساب كرامة وحرمة بدن مواطنيه. ما لم يكن التعذيب سياسة معتمدة من وزارة الداخلية وأسلوبا معترفا به في التحقيق، فإن السيد وزير الداخلية مطالب أمام الرأي العام أن يشرح له لماذا لم يقم بإجراء

تحقيق داخل وزارته مع الضباط المسئولين عن أحداث قرية الكشح رغم مرور نحو ٣ شهور على ارتكاب هذه الجرائم.

إن الرأي العام الذي أثارت دهشته بعض قرارات النائب العام في الشهرين الماضيين يستحق أن يتلقى تفسيرا من سيادته عن موقف النيابة العامة من هذه الجرائم، وما إذا كانت ستلاقي الإهمال الذي صادف مئات وقائع التعذيب السابقة، حتى صارت مصر يضرب بها المثل في المجتمع الدولي، باعتبار أن التعذيب فيها "جريمة بلا عقاب".

إن منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان تستهدف به توجيه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية باعتباره رأس السلطة التنفيذية بتشكيل لجنة لتقديم المسئولين عن هذه الوقائع للجهات القضائية المسئولة ومحاسبة كبار المسئولين الذين تواطأوا عليها، وتقديمهم الاعتذار لأهالي القرية عما لحقهم من عقاب جماعي وتعذيب ومن أضرار مادية وبدنية ونفسية وتعويضهم عنها وتقديمهم الاعتذار أيضا للرأي العام المصري عما لحق بأبناء الوطن وسمعة الوطن من أضرار جسيمة.

كما تدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان مجلس الشعب لتشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في وقائع التعذيب التي وردت في تقارير المنظمات المصرية لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة واتخاذ التدابير المناسبة في ضوء نتائج لجنة تقصي الحقائق من أجل وقف أعمال التعذيب في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز وفي هذا الإطار وبمناسبة عرض مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، تناشد المنظمات إعادة النظر في المادة (٦٣- الفقرة الثالثة) من قانون الإجراءات الجنائية حتى يتمكن ضحايا التعذيب من رفع الدعوى المباشرة ضد الضباط المتهمين بالتعذيب وسوء المعاملة.

خلال هذا العام تتنافس الدول المتحضرة في العالم على الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتقديم نفسها للعالم بأفضل صورة ممكنة ومحاولة تبييض صورتها. هذه الاحتفالات التي تبلغ ذروتها في العاشر من ديسمبر القادم، ولكن بعض المسئولين عن أجهزة الدولة أسهموا باستهانتهم بكرامة بني وطنهم في تقديم مصر بأسوأ صورة ممكنة.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقق الإنسان، هو مناسبة هامة لتجديد التزام مصر باحترام حقوق الإنسان، وبأن كرامة مواطنيها تحتل موقعها في أعلى سلم الأولويات، وهي فرصة أيضا لتشييد وفاق وطني يرتكز على احترام فعلي لمبادئ حقوق الإنسان.

مؤسسات حقوق الإنسان المصرية الموقعة على النداء:

١- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٣- جماعة تنمية الديمقراطية
٤- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٥- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
٦- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
٧- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

(٢)

نداء إلي الرأي العام
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في خطر*

تعرب مؤسسات حقوق الإنسان عن مخاوفها العميقة إزاء تصاعد الحملات الإعلامية التي تستهدف تلويث سمعة حركة حقوق الإنسان والطعن في نزاهة ووطنية القائمين عليها، بغية عزلها عن مجتمعها تمهيدا لتطويقها وإحكام الخناق عليها، خاصة وأن هذه الحملات تتواكب مع قرب الانتهاء من مشروع قانون الجمعيات الجديد التي تتأهب الحكومة لتمريره من خلال مجلس الشعب رغم الانتقادات الحادة التي لاقاها المشروع سواء من مؤسسات حقوق الإنسان أو من جانب الجمعيات الأهلية.

ويضاعف من هذه المخاوف أن الحملة الإعلامية التي شكلت جريدة الأسبوع -وثيقة الصلة بالدوائر الأمنية- رأس حربتها قد أسفرت عن قيام النائب العام باستدعاء رئيس تحرير الصحيفة المذكورة للاستماع لأقواله في البلاغ المقدم منها في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ والذي تضمن اتهاما صريحا للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالخيانة تحت زعم حصولها على شيك من سفارة أجنبية وصفها بالعداء لمصر، في مقابل قيام المنظمة بإعداد تقريرها حول ممارسات التعذيب والعقاب الجماعي الذي تعرض له مئات من المواطنين بقرية الكشح على أيدي رجال الشرطة في أغسطس الماضي في إطار إجراءات التحقيق في ملابسات جريمة قتل عادية شهدتها القرية.

أننا ندرك أن أي تحقيق نزيه في ذلك البلاغ المزعوم لابد وأن ينتهي إلى إبراء ذمة المنظمة من تلك التهمة خاصة وأن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحت يدها من المستندات ما يدعم موقفها ويكشف زيف هذه التهمة.

غير أننا ندرك أيضا أن الملابسات التي يجري فيها هذا التحقيق تبعث على تزايد مخاوفنا العميقة، حيث تأتي هذه الإجراءات في ظل إصرار

---

* نداء وجهته ثماني من منظمات حقوق الإنسان إلى الرأي العام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

مؤسسات الدولة وأجهزة إعلامها الرسمي على التعتيم على جرائم التعذيب التي مارستها الشرطة بقرية الكشح، وعلى إجراءات التحقيق المفترض أن تجري بشأنه والتي اكتفى النائب العام بوصفها بأنها تجاوزات فردية.

ويلفت النظر هنا أيضا السرعة التي تحرك بها النائب العام للتحقيق في هذا البلاغ وبثه عبر الصحف بعد ٢٤ ساعة فقط من إعلان البلاغ، في نفس الوقت الذي تجاهل فيه النائب العام في السنوات الأخيرة التحقيق في مئات من البلاغات التي تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان إزاء الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها أجهزة الأمن والتي أفضت إلى وفاة عشرات الأشخاص من جراء التعذيب في تلك الفترة، ناهيك عن تخليه عن وعوده الرسمية التي قطعها على نفسه قبل أربع سنوات بشأن إعلان نتائج التحقيقات في ملابسات وفاة المحامي عبد الحارث مدني نتيجة لتعذيبه داخل محبسه خلال عام ١٩٩٤.

كما يلفت النظر أيضا أن رئيس تحرير الأسبوع ومدير تحريرها قد شكلا حالة فريدة في الإفلات من عقوبة السجن التي طالتهما قبل أسابيع في جرائم السب والقذف عن طريق النشر، حيث جرى استثناؤهما بموجب قرار من النائب العام من إجراءات تنفيذ العقوبة التي نفذت على أربعة صحفيين آخرين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يحجب فيه الترخيص عن العديد من طلبات إصدار الصحف المستقلة في مصر في ظل القيود القانونية الصارمة والاجراءات التي تستوجب الحصول على موافقة الدوائر الأمنية، فإن صحيفة الأسبوع تمكنت من الحصول على الترخيص دون عناء بعد أن أثبتت حسن نواياها وقدمت في مسوغات طلب الترخيص العدد التجريبي الذي جرى توزيعه على نطاق ضيق متضمنا صفحتين كاملتين للهجوم على منظمات حقوق الإنسان المصرية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الحماية الاستثنائية التي أسبغت على مسئولي هذه الصحيفة تأتي في نفس الوقت الذي كشف فيه مشروع تقرير الممارسة الصحفية خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر ١٩٩٨ الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة عن تورط تلك الصحيفة في ٢٥,٥% من مخالفات آداب وتقاليد مهنة الصحافة وميثاق الشرف الصحفي المنسوبة إلى

خمس صحف مستقلة حيث يسجل مشروع التقرير ٢٧٢ مخالفة من جانب تلك الصحيفة من بين ١٠٦٥ مخالفة منسوبة للصحف المستقلة في مصر.

إن منظمات حقوق الإنسان إذ تؤكد وقوفها صفا واحدا في مواجهة تلك الهجمة وتضامنها الكامل مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فإنها تعلن استعدادها لتقديم كافة سبل الدعم القانوني والمعنوي والمادي للمنظمة إزاء أية مخاطر تتهددها.

وتؤكد منظمات حقوق الإنسان أن مقتضيات الحياد في تلك القضية تتطلب إعمال المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية -الباب الثالث- التي تقضي بأنه إذا رأت النيابة العامة أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق يكون أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تطلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق. وتطالب منظمات حقوق الإنسان في هذا الإطار أن يشمل التحقيق كل ما جاء بتقرير المنظمة من انتهاكات ارتكبتها الشرطة المصرية في قرية الكشح.

وتدعو منظمات حقوق الإنسان كافة الغيورين على مستقبل حقوق الإنسان في مصر وسمعة الوطن للتضامن معها في مواجهة هذه الهجمة وفضح مراميها.

إن منظمات حقوق الإنسان المصرية يؤسفها أن تعلن للرأي العام أن الحكومة المصرية ماضية في سلوكها المعادي لحقوق الإنسان، ففي الوقت الذي يحتفل فيه العالم بمرور خمسين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي مناسبة تحرص فيها الحكومات المختلفة على تحسين صورتها أمام العالم، فإن السلطات الأمنية المصرية يبدو أنها تصر على ألا تفوت تلك المناسبة دون أن تضيف وصمة سوداء جديدة لسجلها المشين في حقوق الإنسان.

أخيرا فإننا ندعو الحكومة المصرية مجددا لأن تدرك أن حماية سمعتها وتحسين صورتها لن يتحقق عبر زفة إعلامية أو عبر إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان بل يتطلب إجراء تحقيقات جدية وعلنية ونزيهة في كافة انتهاكات حقوق الإنسان وإنزال العقاب الرادع بمرتكبي تلك الانتهاكات.

مؤسسات حقوق الإنسان المصرية الموقعة على النداء:

١- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
٢- جماعة تنمية الديمقراطية
٣- مركز الأرض لحقوق الإنسان
٤- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
٥- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٦- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٧- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
٨- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

(٣)

تصعيد خطير للهجمة على حركة حقوق الإنسان المصرية*

في تصعيد خطير للهجمة على مؤسسات حقوق الإنسان المصرية قررت نيابة أمن الدولة بعد ظهر اليوم حبس حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان لمدة خمسة عشر يوما على ذمة التحقيق الذي تجريه في البلاغ المقدم من رئيس تحرير صحيفة الأسبوع وثيقة الصلة بالدوائر الأمنية، والذي زعم فيه حصول المنظمة على شيك من السفارة البريطانية في مقابل إعداد تقريرها الميداني حول جرائم التعذيب والعقاب الجماعي الذي استهدف سكان قرية الكشح بمحافظة سوهاج في أغسطس الماضي.

وقد وجهت نيابة أمن الدولة لأمين عام المنظمة عددا من الاتهامات في مقدمتها تلقي أموال من دولة أجنبية بغرض الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وهى جريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة بموجب المادة ٧٨ من قانون العقوبات، وإذاعة أخبار كاذبة من شأنها التأثير على مصالح البلاد وهى جريمة قد تصل عقوبتها إلى السجن لمدة خمس سنوات، فضلا عن تلقي تبرعات بدون الحصول على إذن من السلطات المختصة بالمخالفة لأمر الحاكم العسكري الصادر عام ١٩٩٢ بموجب قانون الطوارئ الساري في مصر دون انقطاع منذ عام ١٩٨١.

إن منظمات حقوق الإنسان المصرية تعلن رفضها الكامل لتلك الاتهامات التي نرجح أنها تأتي في سياق مخطط كامل لتصفية وتقويض حركة حقوق الإنسان في مصر عقابا لها على دورها المتواصل عبر أكثر من عشر سنوات في التصدي بشجاعة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وتؤكد منظمات حقوق الإنسان أن هذه الاتهامات تشكل مخالفة صارخة لأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يكفل لكل المواطنين

---

* بيان صحفي أصدرته ثماني من منظمات حقوق الإنسان في ٢/ ١٢/ ١٩٩٨.

الحق في تداول المعلومات ونقلها عبر الحدود. كما يـأتي بالمخالفـة لمـا استقر عليه المجتمع الدولي في مشروع إعـلان حمايـة نشـطاء حقـوق الإنسان الذي تتبناه الأمم المتحدة والذي يكفل لكـل شـخص بمفـرده أو بالاشتراك مع آخرين الحق في البحث عن المعلومات والحصـول عليـها وتلقيها والاحتفاظ بها حول حقوق وحريات الإنسان بما في ذلك الحق فـي الحصول على معلومات حول كيفية تطبيق هذه الحقـوق والحريـات فـي التشريع المحلي والقضاء والمؤسسات الإدارية، كما يكفل هـذا المشـروع لكل فرد بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين الحق في طلب وتلقي واسـتخدام التبرعات المالية أو غيرها بهدف تنمية وحماية حقوق الإنسان والحريـات الأساسية ويشمل ذلك التبرعات من مصادر أجنبية.

وتلفت منظمات حقوق الإنسان النظر هنا أن سـلطات التحقيـق التـي تسعى لإلصاق تلك التهم بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومسئوليها قـد تقاعست حتى الآن ورغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر عن إعـلان نتـائج التحقيق المفترض أن تجريه في المعلومات التي تضمنها تقريـر المنظمـة المصرية حول أحداث الكشح وما رافقها من انتهاكات أكدتها تصريحـات مقتضبة لكل من مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسـية -د. أسـامة الباز- والسيد النائب العام اللذين أكدا تورط عناصر من الشرطة خلال هذه الأحداث في بعض "التجاوزات" التي بدت التعبير الرسمي المعتمد للتعتيـم على جرائم التعذيب في مصر والتهوين من شأنها.

أننا نقدر بالطبع أن الحكومة المصرية تواجه حرجا بالغا إزاء تشـويه سمعتها بالخارج وخاصة في ظل بعض المبالغات التي انزلقت إليها بعـض دوائر الإعلام الغربية في معالجة تلك الأحداث والتي تسـأل عنـها هـذه الدوائر، لكننا نؤكد أيضا أن الحكومة المصرية عليها أن تدرك أن صيانـة سمعتها داخل وخارج البلاد لن يتأتى بتكميم أفواه العاملين في حقل حقـوق الإنسان والتنكيل بنشطائه، بل يتطلب إعلان الحقائق للرأي العام وإجـراء تحقيقات جادة ونزيهة في الجرائم التي ارتكبتها الشرطة في قريـة الكشـح وفي كافة الانتهاكات المماثلة التي تمارسها الشرطة بصورة روتينية تجـاه المواطنين دون رادع، والتي أفضت إلى تلويث سمعة مصر.

إن منظمات حقوق الإنسان في مصر لن يرهبها التحقيقات الراهنة أو المحاكمات المنتظرة، لكنها تؤكد أن المحاكمة الحقيقية التي ينبغي أن تجري يجب أن تشمل قائمة طويلة ممن أضروا بصورة مصر ومصالحها وبهيبة الدولة، يستوي في ذلك المتهمون من رجال الشرطة بارتكاب جرائم التعذيب، والقائمون على أجهزة الإعلان الرسمية التي تفرض تعتيما شديدا على انتهاكات حقوق الإنسان، وسلطات التحقيق التي تقاعست في كثير من الحالات عن واجبها في تقديم المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات للمحاكمة وأعطت انطباعا لدى أجهزة الأمن بأن ما تمارسه من انتهاكات جسيمة لا يخضع للمساءلة أو التجريم أو العقاب.

إن منظمات حقوق الإنسان المصرية تدعو السلطات إلى الإفراج عن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ووقف كافة صور التحرش بمنظمات حقوق الإنسان، وإجراء تحقيق جاد ونزيه في كافة المعلومات التي أوردها تقرير المنظمة المصرية عن أحداث الكشح.

كما تدعو كافة القوى الديمقراطية للتضامن معها في التصدي لتلك الهجمة الشرسة انطلاقا من إدراكها الواعي لأن هذه الهجمة تستهدف عمليا إسكات صوت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، واستكمال مخططات الدولة في خنق المبادرات المستقلة لكافة مؤسسات المجتمع المدني.

وأخيرا فإن منظمات حقوق الإنسان تؤكد رفضها الخضوع لابتزاز حملات التشهير التي تستهدف عزلها عن محيطها الدولي وتؤكد في هذا الصدد دعوتها للجان الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان للتدخل لدى الحكومة المصرية من أجل وقف أية إجراءات تستهدف تقويض حركة حقوق الإنسان في مصر.

المنظمات الموقعة:

١- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
٢- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٣- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
٤- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٥- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
٦- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
٧- دار الخدمات النقابية
٨- المركز المصري لحقوق المرأة

(٤)

حاكموا الجلادين.. لا تخنقوا صوت الضحايا

نداء من منظمات حقوق الإنسان

في الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان*

على حين يحتفل العالم هذه الأيام بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباعتماد أول وثيقة دولة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى حين تشهد أرجاء المعمورة اجتماعات دولية عديدة لتقييم مسيرة خمسين عاما من العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وتحرص الحكومات -حتى أكثرها قمعا- على اتخاذ أية إجراءات تحاول من خلالها تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، فإن حكومتنا المصرية قررت أن يكون احتفالها ومشاركتها على طريقتها الخاصة، وأصرت أن توجه رسالة صريحة للرأي العام في الداخل وللمجتمع الدولي وللجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعلن من على منبرها تدشين الإعلان الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

لقد اختارت الحكومة المصرية أن تعلن في هذا التوقيت بالذات تنصلها من التزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان وقررت البدء في هجمتها الشرسة على حركة حقوق الإنسان في مصر واختارت أن تبدأ بكبرى هذه المنظمات وأقدمها، وهى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٨٥ وتضم عضويتها أكثر من ألفي مواطن، وهى عضو أيضا بأربع من المنظمات العالمية الحاصلة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

إننا ندرك تماما أن الإجراءات التي قامت بها السلطات المصرية مؤخرا وشملت القبض على السيد/ حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية واتهامه بتلقي تمويل من دول أجنبية وجمع تبرعات دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة والترويج لإشاعات كاذبة تضر بالمصلحة القومية، فضلا عن قرار سلطات التحقيق باستدعاء المحامي مصطفى زيدان عضو الأمانة التنفيذية بالمنظمة بسبب مشاركته في إعداد تقرير المنظمة حول أحداث قرية الكشح، لم يكن سوى ذريعة

---

* نداء وقعته ثلاث عشرة من منظمات حقوق الإنسان بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨.

تحاول من خلالها السلطات المصرية إغلاق ملف الانتهاكات المستمرة للشرطة المصرية والتغطية على ممارسات التعذيب والعقاب الجماعي التي استهدفت سكان قرية الكشح في أغسطس الماضي والتي شملت احتجاز المئات من المواطنين بمن فيهم الكهول والنساء والأطفال وتعريض العديد منهم لصنوف مختلفة من التعذيب بدءا من الضرب بالعصى والسياط، ومرورا بالقفز على أجسادهم وتعليقهم في أوضاع مختلفة، وانتهاء بالصعق الكهربي.

لقد بات واضحا أن السلطات المصرية قد ضاقت ذرعا بحركة حقوق الإنسان المصرية التي تصدت بشجاعة عبر أكثر من عشر سنوات من تأسيسها لفضح الانتهاكات التي تمارسها أجهزة الدولة المختلفة بدءا من تزييف إرادة المواطنين في انتخاب الهيئات التمثيلية وفرض حالة من الشلل المطبق على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، ومرورا بإهدار حرية إصدار الصحف وترويع المشتغلين بالرأي عبر عشرات من النصوص الفضفاضة التي تصادر حرية التعبير وتسمح بزج أصحاب الآراء التي لا تروق للحكومة في غياهب السجون، وإهدار حق المواطنين في المثول أمام قاضيهم الطبيعي وإحالتهم إلى محاكم "الطوارئ" والمحاكم العسكرية ذات الطبيعة الاستثنائية في عديد من القضايا أفضت إلى صدور أحكام بالإعدام بحق ما لا يقل عن مائة متهم حرموا من حقهم في الطعن على تلك الأحكام أمام محكمة أعلى، وانتهاء بالاعتقال العشوائي والاعتقال طويل الأمد والاعتقال المتكرر وجرائم التعذيب التي أفضت إلى موت عشرات الضحايا في مراكز الاحتجاز المختلفة والتي تمر دون رادع حقيقي لرجال الشرطة الذين باتوا في مأمن من العقاب في ظل امتناع سلطات التحقيق عن تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي تلك الجرائم وعلى وجه الخصوص في القضايا ذات الصبغة السياسية.

ويلفت النظر هنا أن سلطات التحقيق التي اتهمت المنظمة المصرية وأمينها العام بالترويج لإشاعات كاذبة هى في حقيقتها شهادات حية على لسان ضحايا لتعذيب في قرية الكشح، لم تعلن بعد نتائج التحقيق المفترض أن تجريه في البلاغات التي تقدمت بها المنظمة بشأن جرائم الشرطة في قرية الكشح بمحافظة سوهاج رغم مرور أكثر من ثلاثة اشهر ونصف على وقوع تلك الجرائم، في الوقت الذي اكتفى فيه وزير الداخلية بالإعلان

عن نقل ستة من الضباط العاملين بمحافظة سوهاج من مواقعهم إلى مواقع أخرى.

إن منظمات حقوق الإنسان المصرية التي نجحت ولو بشكل مؤقت - بالتعاون مع المنظمات الدولية- في درء هذه الهجمة الشرسة بالإفراج عن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان دون إسقاط التهم الموجهة إليه، مدعومة بمساندة من عقلاء وشرفاء هذه الأمة وتضامن دولي واسع النطاق معها، تؤكد مجددا أنها ستقاوم مخططات الحكومة الرامية إلى إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان.. صوت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وتؤكد تمسكها برسالتها في تبني مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها وترفض الانصياع لتلك الحملات الحكومية التي تروج لاعتبار حقوق الإنسان شأنا داخليا يبيح للسلطات الانفراد بمواطنيها وإلحاق أفدح الانتهاكات بحقوقهم دون مساءلة أو عقاب، ضاربة بعرض الحائط بكافة الالتزامات الدولية الملقاة على عاتق الحكومة بموجب انضمامها إلى الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

إن منظمات حقوق الإنسان المصرية إذ تؤكد صمودها في مواجهة تلك الهجمة، فإنها تعلن إصرارها على تحويل الاتهامات الملفقة بحقها والمحاكمات المرتقبة لها إلى محاكمة حقيقية لكافة الذين أساءوا إلى سمعة بلادنا سواء عبر الصمت المذري على الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان، أو عبر التقاعس أو التواطؤ الرسمي على تلك الجرائم والسماح لمرتكبيها بالإفلات من دائرة التجريم والعقاب.

وتدعو هذه المنظمات كافة القوى الديمقراطية والأحزاب السياسية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والمهتمين بالعمل العام في مصر للدفاع عن مشروعية حركة حقوق الإنسان التي اكتسبت مصداقيتها عبر سنوات طويلة من النضال، كما تدعوها إلى مطالبة الحكومة المصرية بإيقاف أية إجراءات للتحرش بحركة حقوق الإنسان واحترام التزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى المحاكمة كحد أدنى للبرهنة على احترام حقوق الإنسان من جانب الدولة.

كما تعرب مؤسسات حقوق الإنسان المصرية عن تقديرها الكامل للتوصيات المطروحة على المشاركين في القمة العالمية لمدافعي حقوق الإنسان المنعقدة في باريس وتدعوهم إلى إعلان ردهم على رسالة الحكومة

المصرية التي لا تتم إلا عن الاستخفاف بمبادئ حقوق الإنسان، وتشدد في هذه المناسبة على التأكيد على ما يتضمنه إعلان قمة باريس من دعوة جميع أجهزة وآليات الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات فعالة للمساهمة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار صلاحيات كل منها، كما تعرب عن تضامنها مع ما جاء بإعلان قمة باريس من مطالبة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص معني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، أو العمل على تأسيس آليات خاصة معتمدة من جانب الأمم المتحدة لضمان التزام الحكومات بنصوص الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

المنظمات الموقعة على هذا النداء:

١- جماعة تنمية الديمقراطية
٢- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
٣- مركز الأرض لحقوق الإنسان
٤- مركز دراسات التنمية البديلة
٥- دار الخدمات النقابية والعمالية
٦- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
٧- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٨- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩- مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان
١٠- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
١١- المركز المصري لحقوق المرأة
١٢- مركز قضايا المرأة المصرية
١٣- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

٤ – الكتاب والمفكرون
يتصدون للهجمة على منظمات حقوق الإنسان
[نماذج مختارة]

ارفعوا أيديكم عنها..*

سلامة أحمد سلامة

خلال أيام قليلة سوف يحتفل العالم بمرور خمسين عاما على صدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وفي وقت تزداد فيه الانتقادات لحالة حقوق الإنسان في العالم العربي وتستغل فيه بعض أحداث فردية وجرائم عادية لتشويه سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، فليس من مصلحة أحد أن ينظم حملة ظالمة لتشارك فيها بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنيل من جماعات حقوق الإنسان في مصر، لتقويض بنيانها وتشويه القائمين عليها، وتوجيه الاتهام لهم بالعمالة أو التبعية لجهات أجنبية.

ويبدو الآن بعد أن هدأت الضجة أن التقرير الذي أصدرته المنظمة المصرية عن أحداث الكشح وكشفت فيه عن بعض الممارسات الأمنية غير السليمة، مستبعدة تماما أي علاقة لهذه الأحداث بالاضطهاد الديني المزعوم، وهو الذي آثار حنق بعض الأجهزة.. مع أن قليلا من التفكير الهادئ وقدرا ضئيلا من الذكاء السياسي الذي يفترض أن تمارسه هذه الأجهزة كان خليقا أن يقضي على الحملات والافتراءات الخارجية، لو أنها استفادت من تقرير المنظمة المصرية بدلا من البحث عن كبش فداء يلصق التهمة بمواطنين مصريين شرفاء يتطوعون للقيام بدور مهم في إعلاء سمعة مصر ومكانتها ويدفع عن مصر كثيرا من الاتهامات الظالمة التي يمكن أن تبلغ أضعافا مضاعفة لو لم تكن في مصر منظمات لحقوق الإنسان.

ولكن في غمرة هذه الحملة ظهرت قصة التمويل الأجنبي لبعض منظمات العمل الأهلية ومن بينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.. ونحن هنا لا ندافع عن مبدأ الحصول على هبات أو منح من جهات أجنبية ولكن المعيار الذي تأخذ به الدولة نفسها فيما تقبله من منح ومساعدات أجنبية هو ألا تكون مرتبطة بشروط لجهة خارجية وأن تكون خاضعة لرقابة أجهزة المحاسبات التابعة للدولة وألا تصرف لتحقيق منافع خاصة، وفي هذا فإن الفيصل النهائي والحكم الأول هو الضمير الوطني الذي يملك

* جريدة الأهرام ٣/ ١٢/ ١٩٩٨.

القدرة على الفصل بين الأهداف المشبوهة والأهداف الوطنية الخالصة وفي منظمة مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي تضم بين أبنائها صفوة الصفوة من رجال مصر. فلا يعقل أن تكال لهم الاتهامات بالخيانة والعمالة بطريقة تشوه سمعة الوطن وتحول أبناءه إلى مجموعة من المرتزقة.

ونحن نعلم والذين دبروا هذه الحملة يعلمون أن كثيرا من المشروعات الاجتماعية والمدنية في مجالات العمل التطوعي للأسرة والطفل والمرأة والبيئة والمعاقين ومكافحة الفقر وغيرها والتي تسهم فيها الدولة يتم تمويلها من هيئات أجنبية، بل إن مكاتب الإعلام المحلية التابعة لجهاز رسمي في الدولة تحصل على مساعدات من هيئات أجنبية، هذا إذا غضضنا النظر عن مشروعات استثمارية ومساعدات أجنبية تقدم لرجال الأعمال.

ونظرا للحساسية البالغة من جانب الدولة للدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان المصرية فربما يكون الأوان قد آن لإنشاء مجلس استشاري أعلى لمنظمات حقوق الإنسان وتمثل فيه مختلف الأطراف ويضفي على هذه المنظمات وضعا قانونيا معترفا به ويمكن أن تمر من خلاله المساعدات والمنح الأجنبية، ويكون هذا المجلس مسئولا عن التحقيق فيما توروده هذه المنظمات من شكاوى وانتقادات وما تطالب به من إجراءات تخدم المواطن المصري وتحقق العدالة.

إن كثيرا من الكتاب والمفكرين في مصر يطالبون الآن بتجديد النظام السياسي في مصر، برفع الوعي العام للمواطنين وترسيخ التعددية الفكرية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورها لتعبر مصر عتبة القرن الحادي والعشرين ولن يتأتى ذلك بإهدار أو تقويض منظمات حقوق الإنسان في مصر، والحد من نشاطها والتشكيك في القائمين عليها.

اجتهادات*

لطفي الخولي

هذا بلاغ أقدمه للرأي العام المستنير بمصر -المجتمع ومصر الدولة- حول قرار السيد المحامي العام لنيابة أمن الدولة بحبس السيد حافظ أبو سعدة، الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٥ يوما، على ذمة التحقيقات في اتهامات بتكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وقبول رشوة..

أقول بكل المسئولية هذا قرار متسرع. إن لم يكن خاطئا شكلا وموضوعا، ليس فقط لأنه يكدر الرأي العام ويلحق الضرر بالمصلحة العامة ولكن أيضا لأنه يكشف أنه بالشوشرة الديماجوجية، وهلضمة الأوطنجية الفارغة، يمكن توريط النيابة العامة في قرارات تضع بلادنا، موضع الاتهام العالمي حول حقوق الإنسان وتتيح للي يساوي واللي ما يساويش في الغرب وغير الغرب، نصب مكلمة للقيل والقال.

لو كنت من اتباع مدرسة المؤامرة في تحليل الأحداث لاتهمت أهل الهلضمة الوطنجية الزاعقة بأنهم دفعوا النيابة، وهى جزء من قوام العدالة، إلى اتخاذ هذا القرار المجحف في هذا الوقت بالذات الذي يحتفل به العالم بالعيد الخمسيني لشرعة حقوق الإنسان التي شاركت مصر في صياغتها، والذي تناقش فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع بيان لحماية نشطاء حقوق الإنسان، وكأن مصر حريصة في هذا المناخ الدولي، أن تجاهر بعدائها لحركة حقوق الإنسان.

المسألة المحورية في الاتهامات أن تقرير المنظمة حول أحداث قرية الكشح، كان هو مصدر المعلومات التي استلمتها صحيفة الصنداي تلجراف في حملتها البذيئة حول الاضطهاد الديني في مصر، نقرأ التقرير ونعيد قراءته مرات ولا نجد في التقرير شيئا من هذا إنما فيه حديث عن تجاوزات رجال الشرطة المحليين في التعامل مع المواطنين أقباطا ومسلمين للكشف عن المتهمين في جريمة قتل وهو ما كان موضع الاتفاق على تعريفه وإدانته.

---

*جريدة الأهرام ٥/ ١٢/ ١٩٩٨.

وتمضي هوجة الهلضمة الوطنجية لتتهم المنظمة –رغما عن ذلك– بأنها تقاضت رشوة على عملها المشين ضد وطنها، في شكل شيك من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطاني، في نفس توقيت التقرير. وبغض النظر عن قضية التمويل الخارجي لمنظمات حقوق الإنسان، فإن هذا لو صح فإنه يعني أن الراشي المطلوب عقابه هو البرلمان البريطاني. وإنه وصلت به البلاهة أن يرتكب الرشوة جهارا عيانا من خلال الجهاز المصرفي والمؤسف أن تصدق النيابة العامة مثل هذه الوقائع المتهافتة.

أما عن التمويل الخارجي، فهذا يجري بالنسبة لجميع منظمات حقوق الإنسان وأشباهها في العالم كله، هناك مؤسسات دولية لهذا الغرض لها فروع وأعمال في مصر مثل "نوفيب" الهولندية و"دانيدا" الدانمركية تمنح معونات للحكومة المصرية وتخصص نسبة من ميزانيتها وبعلم الحكومة، من خلال البروتوكول المبرم، إلى المنظمات غير الحكومية. المشكلة أن الحكومة نايمة عن استخدام حقها في مراقبة هذا الدعم وأين يذهب، ذلك أنها لا تعترف بهذه المنظمات ولا تخضعها للشرعية القانونية. ومع ذلك فإنها –وهذا إيجابي– لا تقيد حركتها، ومع الأسف إذا استثنينا المنظمة المصرية وثلاث أو أربع منظمات أخرى فإنه قد نشأت دكاكين عديدة للاتجار بحقوق الإنسان والاستمتاع الشخصي بأموال الخواجات.

مرة أخرى هذا كله شئ وحبس النيابة للأمين العام للمنظمة المصرية على أساس اتهامات الهلضمة الوطنجية شئ أخر يتوجب باسم صالح الوطن وسمعته تصحيحه بالإلغاء اليوم قبل الغد.

لمصلحة من؟*

محمد العزبي

نعرف إنها ليست أحداثا داخلية وإنما استغلال خارجي جاء عن سوء فهم أو سوء نية، فالمسألة لم تكن تفرقة عنصرية وكيف تكون ونحن مسلمين وأقباطا من عنصر واحد، وهى لم تكن اضطهادا بسبب الدين فالذين تعرضوا للاتهام والتعذيب كانوا مسلمين وأقباطا، وإذا كانت نسبة المسلمين أقل فلم يكن ذلك تمييزا، وإنما لأن الإحداث وقعت في قرية أغلبيتها أقباط، وهو أمر نادر ولكنه واقع، وربما كانت "الكشح" هى القرية الوحيدة من نوعها في مصر.. أساس المشكلة هو تجاوز ضباط الشرطة وهو أمر نشكو منه في كل. مكان ولكن لأن القرية بعيدة والموقف حساس، والضباط متهورون، والرقابة بعيدة والعقاب ليس رادعا، والناس لا يتمسكون بحقوقهم، ولعلهم لا يعرفون كيف يتمسكون بتلك الحقوق ومن يستمع إليهم.. لكل هذا وغيره بلغ التمادي في تعذيب المستجوبين بلا حدود، كما كان عددهم بلا حدود.. لم يعد ذلك سرا، فإن التحقيقات تجري بعد نقل الضباط من أماكنهم.. ولو إننا من البداية أخذنا الأمر بالحزم وبالعلانية لما تطورت الأمور إلى هذا الحد.. والحق أن كثيرين نبهوا واشتكوا، وأن صحفا مصرية تناولت الموضوع بالتفصيل ولم يتحرك أحد.. حتى كان نشر الأمر في صحيفة "الصانداي تلجراف" بالصورة المغرضة التي جاء بها، ورد الفعل المناسب من جانبنا، فانتشرت قصة "الكشح" واشتهرت، وأصبحت في الداخل دليلا على تربص عناصر خارجية بنا، مع الاعتراف بأن ضباط القرية الصغار ومن ساندهم من الكبار في المديرية بعنجهية هم السبب.. ولكنها في الخارج كانت فرصة لتجديد الاتهام بأن في مصر اضطهادا للأقباط، والرأي العام الخارجي مستعد للاستماع إلى تلك الدعاوى وهو لن يتعب نفسه للبحث عن الحقيقة وما تنشره صحيفة كبيرة مثل "التلجراف.. يؤثر في قرائها ولا يفيد بيان نشر في صورة إعلان وقعه أقباط مصريون في تصحيح الصورة..

---

* جريدة الجمهورية ٦/ ١٢/ ١٩٩٨.

لست أدري من الذي قدم النصيحة بالبحث عن كبش فـداء أو تصفيـة حسابات أو تعليق كل الاتهامات في رقبـة "المنظمـة المصريـة لحقـوق الإنسان"، فكانت قصة "الشيك" الذي قدمه صحفي حصل عليه بطريقة مـا، ثم التحقيق في قضية رشوة واتهام بالعمالة لدولة أجنبية وخيانة إلى آخـره.. الصحفي يشهد وسكرتير منظمة حقوق الإنسان يحبس.. ثم يصدر قرار من المنظمة بتجميد نشاطها، ويتضح لنا أنها تعمـل منـذ ١٣ عامـا دون أن تحصل على ترخيص، ويتضح أنها وغيرها من المنظمات المختلفة ومـن الجهات الحكومية تحصل على منح أجنبية لأغراض محددة.

ولم يكن أحد يتكلم أو يحتج أو يعترض أو ينشر قصة "الشيك"، ونعرف أنه تعاقب على منظمة حقوق الإنسان ويشارك في نشاطها رجال نعـرف قدرهم ولا نشك في وطنيتهم ونزاهتهم. ومرة أخـرى تثـير موضـوع الحريات أمام الرأي العام الخارجي بصورة تسـئ إلينـا أو فـي أحسـن الحالات تثير الشبهات.

ولقد حاولت أن أعرف من هو صاحب النصيحة ولمصلحة من كـانت قصة "الشيك".؟!

حوار مع
رفعت السعيد ونبيل زكي*

حسين عبد الرازق

الخلاف في الرأي مع زميل أو صديق أمر صعب وشاق على النفس. فما بالنا إذا كان الخلاف مع اثنين منهم دفعة واحدة.

هلي يكفي ترديد المقولة الشهيرة "الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية". أتمنى ذلك من كل قلبي.

وخلافي حول موقف أخير لكل من الزميلين العزيزين نبيل زكي رئيس تحرير الأهالي، ود. رفعت السعيد، من مراكز ومنظمات حقوق الإنسان والتمويل الأجنبي.

القضية مع "نبيل زكي" تتعلق بموقف "الأهالي" في عدد الأربعاء الماضي "٢ ديسمبر" من البلاغين المقدمين ضد الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "حافظ أبو سعدة" والمحبوس حاليا لمدة ١٥ يوما في سجن استقبال طرة الشهير - من مالك ورئيس تحرير صحيفة مستقلة!! ومباحث أمن الدولة، يتهمان المنظمة المصرية باستلام شيك بـ ٢٥ ألف دولار من السفارة البريطانية "رشوة مقابل إصدار تقرير حول العقاب الجماعي للمواطنين الذي مارسته الشرطة في قرية "الكشح".

لقد امتنعت الأهالي عن نشر بيان المنظمة المصرية -أو حتى أهم ما ورد فيه- والصادر يوم السبت قبل الماضي "٢٨ نوفمبر" أي قبل صدور عدد الأهالي بأربعة أيام حول هذه الواقعة والذي يتضمن معلومات وحقائق هامة تكشف زيف ادعاءات السلطة ورئيس تحرير الصحيفة "المبلغ"، وامتنعت أيضا عن نشر بيان صادر عن عدد من مراكز ومنظمات حقوق الإنسان، يضيف حقائق أخرى حول نفس الموضوع. واكتفت بنشر معلومة ناقصة حول بيان المنظمة بصورة تؤكد الاتهام الكاذب المعلق على رأسها. ونشرت خبر قرار نيابة أمن الدولة العليا بحبس "حافظ أبو سعدة" متضمنا فقط الاتهامات التي وجهتها له النيابة، ومتجاهلة ردوده المفحمة المؤيدة

---

* جريدة العربي، ٧/ ١٢/ ١٩٩٩.

بالمستندات على هذه الاتهامات والأقاويل الواردة في مذكرة مباحث أمن الدولة وأقوال رئيس التحرير صاحب البلاغ الأول.

في المقابل نشرت الأهالي مقال د. رفعت السعيد، والذي يصب في النهاية- بصرف النظر عن النيات- في الحملة ضد المنظمة المصرية وحركة حقوق الإنسان، بينما امتنعت الأهالي عن نشر مقال للدكتورة عايدة سيف الدولة ويقدم وجهة أخرى وحقائق مغايرة.

ولا أقول أن الزميل نبيل زكي رئيس تحرير الأهالي قد انحاز مسبقا ضد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولكنه -على الأقل- تخلى عن مبدأ صحفي أساسي وهو حق القارئ في المعرفة وتدفق المعلومات. وأشير هنا إلى ما قالته الأهالي في بابها "أربعاء جديد" على الصفحة الثالثة في العدد الماضي بتوقيع المحرر.. "والبعض يتصور أن إخفاء الحقائق أو طمسها أو على الأقل الامتناع عن ذكر الحقيقة بكاملها والاكتفاء بتناول نصف حقيقة يتيح الحصول على شهادة تؤكد صدقه وموضوعيته. ومهمة الأهالي تتركز في الإدلاء بشهادتها كاملة غير منقوصة، وعدم الاجتزاء. فهى لا تقنع بنصف الحقيقة أو بجانب منها، وإغفال جانب أخر". وما كتبه محرر الأهالي صحيح تماما. فلماذا لم يلتزم به في خصوص قضية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وما يثير التساؤل أن الأهالي كان لها فضل السبق في كشف جريمة التعذيب التي تعرض لها سكان قرية الكشح، في تحقيق صحفي مزود بالصور وتسجيلات لأقوال الضحايا كتبه الزميل سامي فهمي ونشر يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر "قبل تقرير المنظمة بخمسة أيام" تحت عناوين دالة..

"حفنة ضباط حولت مركز دار السلام لسلخانة" تعليق الضحايا كالذبائح وصعقهم بالكهرباء وإهدار آدميتهم" "التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال"..الخ. وبالقطع لم تقدم السفارة البريطانية أو غيرها "رشوة للأهالي" لنشر هذا التحقيق.

فلماذا الانسياق وراء ادعاءات أجهزة الأمن المتورطة في جريمة الكشح وعشرات غيرها من جرائم التعذيب طوال السبعة عشر عاما الماضية والثابتة بأحكام قضائية نهائية وباتة- وترك الاتهام الكاذب معلقا على رقبة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي أصدرت واحدا من أرقى وأدق وأعمق تقاريرها؟ خاصة وهناك مصادرة للحقائق -سواء في الأخبار أو مقالات الرأي- في الصحافة القومية فيما يتعلق بهذه القضية.

وأنتقل إلى مقال د. رفعت السعيد في عدد الأربعاء الماضي المنشور تحت عنوان "حول منظمات حقوق الإنسان". كما يساوي ضمير الإنسان". ولن أقف عند المشاعر الحادة التي انتابتني وأنا أقرأ هذا المقال. فهو أمر يتعلق بعلاقة حزبية وشخصية عميقة وطويلة مع أمين عام حزبنا، وحقائق وتفاصيل دقيقة يعلمها كل منا عن الآخر دفعتني لإعادة قراءة المقال عدة مرات وأنا غير مصدق وقد لا يهم هذا الأمر القارئ كثيرا.

وأول ما يلفت النظر هو التعميم المخل الذي لجأ إليه د. رفعت السعيد في كل سطر من سطور المقال فهو يتحدث عن أهمية التزام "النشطاء في هذا المجال بأخلاقيات جديدة غير تلك التي ينتهجونها وكل العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الأجنبي".. و"أخطاء مالية فادحة تتمثل ليس فقط في تلقي معونة من الخارج، وإنما في نهب الجزء الأكبر من هذه المعونات لأنفسهم ومن يعملون لحسابهم.." و"أن يكف قادة المنظمات الأهلية عن بيع ضمائرهم وأن يترفعوا عن نيل أجر مقابل تصديهم لقضية هي بذاتها قضية ضمير و"مبدأ" .. فكم يساوي ضمير الإنسان في سوق نخاسة المانحين للممنوحين".

وأظن أن اتهامات بشعة من قبيل "فساد الأخلاق" ونهب الجزء الأكبر من المعونات، وبيع الضمير، وتعميم هذه الاتهامات لتصيب لكل العاملين في حقوق الإنسان.. هو أمر أقل ما يقال فيه أنه غير مسئول، ولا يقوم على أي دليل، ويصيب عشرات من أشرف وأنبل رجال ونساء مصر، بعضهم- إن لم يكن أغلبهم- أصدقاء لرفعت السعيد دفعوا ومازالوا يدفعون من حياتهم وحريتهم ورزقهم الكثير. ولا يكفي لإطلاق هذه الاتهامات والتي تصل إلى الاتهام بالخيانة وفقدان الضمير" وهل يختلف ذلك عن الاتهام بالكفر" ترديد بعض الحواديت وأحاديث النميمة، سواء سمعها د. رفعت بنفسه من أصحابها، أو نقلها له أخزون، فإصدار حكم بالإعدام المدني على عشرات ومئات من القيادات الفكرية والوطنية وشباب حركة حقوق الإنسان- المتطوعين والمحترفين- بهذا الاستسهال ودون دليل. أمر لا يليق برفعت السعيد.

والغريب أن د. رفعت لم يبذل أي جهد ليسأل "عادل عيد ومصطفى كامل السيد وسيد يسن,..,.. "على سبيل المثال لا الحصر، وهم أعضاء في مجلس أمناء مركز المساعدة القانونية، أو مجلس أمناء المنظمة المصرية عن كم الدولارات التي يحصلون عليها من التمويل الأجنبي. فالحقيقة أن أحدا منهم لا يتقاضى مليما واحدا من نشاطه في حقوق الإنسان، مثلهم في

ذلك مثل عشرات ومئات من أعضاء مجالس الأمناء في المنظمة المصرية ومركز الأرض ومركز المساعدة..و.. عديد من منظمات ومراكز حقوق الإنسان".

بالطبع هناك بعض النشطاء المتفرغين للعمل في هذه المنظمات والمراكز ويتقاضون مرتبات، تماما مثلما يتقاضى مناضلون شرفاء في الأحزاب السياسية "المتفرغون أو المحترفون الثوريون" مرتبات ليتفرغوا للعمل الحزبي القيادي أو القاعدي -بما في ذلك زملاء أعزاء في حزب التجمع وغيره من الأحزاب- لا يمكن أن يقال أن هؤلاء أو أولئك لم يترفعوا عن "نيل أجر مقابل تصديهم لقضية هي بذاتها "قضية ضمير" كما قال د. رفعت.. الغريب أن مقال د. رفعت السعيد -وهو متخم بالغرائب- أفرد مساحة كبيرة لاتهام المنظمة المصرية بتلقي الشيك الشهير من السفارة البريطانية مقابل إعداد تقرير الكشح ورغم أن المنظمة ردت من خلال بيانات قاطعة تؤكد أن الشيك المذكور هو جزء من تمويل من لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم البريطاني لمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعوقين الذي تنفذه المنظمة منذ عام ١٩٩٥ طبقا لبروتوكول موقع بين المنظمة واللجنة ومودع صور منه في وزارة التعاون الدولي والخارجية المصرية.

لقد تجاهل د. رفعت هذه الحقيقة تماما، وانساق وراء خبر منشور في صحيفة "مستقلة" هو صورة طبق الأصل من مذكرة أو تقرير مباحث أمن الدولة.

وأظن أن د. رفعت السعيد يعرف أكثر من غيره طبيعة هذه التقارير.. فقد اكتوى بنارها كمناضل سياسي،عرف زيفها كدارس للتاريخ وأستاذ له وما قضية التفاحة وبلغاريا والحزب الشيوعي المصري والتمويل الأجنبي والتخابر ببعيدة عن الذاكرة.

أما الشروط التي وضعها د. رفعت السعيد للتمويل، فلو خلصناها من كثير من العبارات الجارحة التي أقحمت عليها، ففي حدود علمي فإن ٨٠% إن لم يكن أكثر -من هذه المراكز والمنظمات تلتزم بها من قبل، وتخضع حساباتها للمراجعة والمراقبة، والمراجع القانوني لعديد منها هو زميل عزيز وعضو في قيادة حزب التجمع وصديق حميم للدكتور رفعت السعيد، ويمكن التأكد منه حول كل ما يتعلق بهذا الأمر وهناك أيضا ميثاق موقع من عديد من هذه المنظمات والمراكز ينظم كل هذه الشئون بشفافية ووضوح.

على كل أظن أن الحاجة إلى مناقشة جادة وهادئة ومسئولة لموضـــوع الجمعيات الأهلية -وفي القلب منها منظمات ومراكـز حقـوق الإنسـان- أصبحت ملحة خاصة في ظل الهجمة الحكومية الشرسة التي تمهد لضـوب هذه المنظمات عن طريق إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية يحل محـل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ويحتفظ في نفس الوقت بالسيطرة الإدارية علـى منظمات المجتمع المدني. وكذلك مناقشة موضوع التمويل ووضع ضوابـط له بحيث يخضع لمراقبة الرأي العام والجمعيات العمومية لـهذه الـهيئات، دون أي تدخل إداري.. خاصة وأن الحملة على التمويل تركز في الأسـاس على المنظمات والجمعيات التي تزعج الحكومة، وتصمت تماما عن أخرى ترضي عنها الحكومة أو لا تهتم بها وتحصل علـى ٨٠% مـن إجمـالي التمويل الذي تقدمه الحكومات والمنظمات غير الحكومية في العالم.

صباح الخير*

سعيد سنبل

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بمرور خمسين سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. اجتمع مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والذي يضم نخبة من الشخصيات العامة.. ليشارك بدوره في الاحتفال بهذه المناسبة.. إنما اجتمع لكي يصدر قراراً بتجميد نشاط المنظمة.. احتجاجا على الهجمة التي تتعرض لها، وعلى حبس سكرتيرها العام حافظ أبو سعدة المحامي ١٥ يوما على ذمة لتحقيق.. وإن كانت النيابة قد أفرجت عنه مؤخرا، بكفالة قدرها ٥٠٠ جنيه!

والمنظمات المصرية لحقوق الإنسان.. هى واحدة من المنظمات والجمعيات الأهلية التي ظهرت في مصر مؤخرا.. بقصد الدفاع عن حقوق المواطنين المصريين..وهى المنظمة التي نشرت تقريرا عن وقائع التعذيب التي تعرض لها بعض المواطنين المصريين في قرية "الكشح" على إثر وقوع جريمة قتل راح ضحيتها اثنان من أبناء القرية.

ورغم أن تقرير المنظمة حرص على التأكيد بأن الجريمة هى مجرد جريمة عادية.. وهى من الجرائم التي تتجاوز فيها الشرطة أساليب التحقيق المألوفة، وتلجأ إلى التعذيب للوصول إلى الجناة! فإن بعض العناصر المعادية في خارج مصر.. استغلت هذا التقرير، واعتبرته دليلا على اضطهاد الأقباط في مصر.. وهو أمر استنكرته، ورفضته مختلف الدوائر في مصر.. بما فيها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.. صاحبة التقرير!

وقد وجدت بعض الدوائر والعناصر في هذا التقرير فرصة لفتح النار على منظمات وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر.. بل وذهبت إلى حد توجيه الاتهام لها بالخيانة، وبالعمالة.. لأنها تتقاضى أموالا من الخارج!

ومع رفضي الكامل، لمبدأ حصول هذه الجمعيات والمنظمات على تمويل أجنبي خارجي.. إلا إنني في نفس الوقت أرفض مبدأ توجيه

---

* جريدة الأخبار ٩/ ١٢/ ١٩٩٨.

الاتهامات بالخيانة والعمالة.. بلا سند، وبلا دليل.. لمواطنين مصريين يعملون في العلن.. ولا يعملون في الخفاء.

إن النشاط الذي تمارسه هذه المنظمات وهذه الجمعيات هو نشاط تطوعي.. وهو نشاط يحتاج إلى مساندة، وإلى تمويل، والتمويل يعتمد على التبرعات! وللأسف.. فإن المصريين عادة لا يتبرعون لتمويل مثل هذه الأنشطة! من هنا لجأت هذه المنظمات إلى الخارج طلبا للتبرعات والتمويل!

وأقول: إن الأمر يحتاج إلى وقفة، وإلى معالجة جادة.. تبقى على هذه الجمعيات، وتبقى على نشاطها.. وتبعد عنها أية عناصر دخيلة.. وتدرأ عنها الشبهات.. ولا يعقل في الوقت الذي يتقدم فيه العالم خطوات، وخطوات في طريق حقوق الإنسان.. أن يحاول البعض دفع مصر إلى التراجع عن هذا الطريق!

حقوق الإنسان يا حيوان*

صلاح عيسى

في فيلم "الإرهاب والكباب" لعادل إمام، شخصية طريفة لمواطن سوداني تدهشه مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي التي تحيط به وما إن يشرع في الاعتراض عليها قائلا "في أوروبا والدول المتقدمة" حتى يفاجأ بمظهر آخر أكثر تخلفا، يوقف الكلام في حلقه، ليظل طوال الفيلم يكرر العبارة، من دون أن يستطيع -بسبب وفرة مظاهر التخلف- أن يكملها.

وفي فيلم آخر، لعادل إمام أيضا هو "الأفوكاتو" يكرر أحد أبطاله الاحتجاج على إهدار إنسانيته قائلا: بس ده مخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيسكته بطل الفيلم -المحامي حسن سبانخ- في كل مرة قائلا: حقوق إنسان إيه يا حيوان؟

وفي "أوروبا والدول المتقدمة"، احتفل الناس هذا الأسبوع بالعيد الخمسيني لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأقامت "منظمة اليونسكو" احتفالا بهذه المناسبة في "باريس" افتتحه الرئيس الفرنسي، وحضره أكثر من ألف مدعو من مختلف أنحاء العالم، لكن أحدا -في الوطن العربي- لم يحتفل بهذه المناسبة إلا هؤلاء الذين اختاروا أن يفجروا قضية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، في هذا التوقيت بالذات، ولم أجد تفسيرا لذلك، إلا أنهم في "أوروبا والدول المتقدمة"، لديهم "إنسان" له حقوق تستحق الحفاظ عليها، واحترامها والاحتفال بصدق الإعلان العالمي الذي يحددها ويصونها ويلزم بها الحكومات والجماعات والدول، أما نحن فيبدو وكأن الأمر عندنا، ليس كذلك.

وليس هنالك دليل على ذلك أكثر من أن نصف قرن قد مر على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم نسمع -نحن العرب- خلالها شيئا عن هذا الإعلان، ولم نحفظ بندا من بنوده، ولم نتمتع بأي حق مما يكفله للناس في "أوروبا والدول المتقدمة" فلم يعد إهدار هذه الحقوق عادة قومية لدى الحكومات والجماعات السياسية وحتى الأفراد فحسب، بل وأصبح التقليل

---

* جريدة الجمهورية ١٠/ ١٢/ ١٩٩٨.

من شأنها وتبرير إهدارها دليلا على أصالتنا وخصوصيتنا واستقلال إرادتنا، وكأن هذا الاستقلال لا يتحقق إلا بالاستبداد وبالصمت على إهدار حقوق الإنسان، مع أن الوطن ليس معنى مجردا لكنه كما قال الإمام "محمد عبده" منذ تسعة عقود- هو المكان الذي تنتسب إليه، ويحفظ حقك فيه، ويعلم حقه عليك، فلا معنى للحديث عن الوطنية بدون الدفاع عن حقوق المواطنة، ولا معنى للحديث عن واجب الإنسان تجاه وطنه من دون الحديث عن حق الإنسان في أن يعيش في وطنه كما يليق بالإنسان: من الحق في الحياة، إلى حق الفهم بمعدة ممتلئة، ومن الحق في اختيار من يحكمونه ومحاسبتهم إلى الحق في أن يكون حرا، لا يحد حريته قيد أو حد إلا العدوان على حريات الآخرين.

وبين الذين أثاروا قضية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان في أقل الأوقات ملاءمة لذلك، مغرضون من النوع الذي لا يقول حقا إلا إذا أراد به باطلا، وسذج يقولون حقا من النوع الذي لا يخدم إلا الباطل ومخلصون لديهم مخاوف مشروعة تستحق المناقشة. والمشترك بين هؤلاء جميعا هو أنهم ينطلقون من فكرة خاطئة بالأساس تعتبر كل ما هو أجنبي عدوا، وكل ما هو مواطن أوروبي أو أمريكي جاسوسا، تفترض أن كل هيئة غير حكومية في الغرب هى مجرد وحدة لنشاط المخابرات الأمريكية، وأن أحدا في العالم كله، لا يدفع دولارا أو فلورينا أو ينا، إلا إذا كانت له مصلحة تضر بمصلحتنا وتهدف إلى اختراق أمننا القومي لإضعاف مقاومتنا وإدماجنا في النظام العالمي الجديد وإخضاعنا لشروط العولمة، التي يرفضها النظام العربي ببسالة منقطعة النظير، كما لا يخفى على الجميع.

ذلك نوع من التعميم الخاطئ والخلط الفاضح، والتعصب السخيف، يفترض أن العالم كله يخلو من أصحاب الضمائر ومن المنصفين الراغبين في مساعدة الضعفاء والفقراء والمضطهدين، ولا يصدق أن هناك رأيا عاما عالميا أصبح مؤثرا في كثير من القرارات والسياسات، وهو كلام تكذبه الشواهد التاريخية والشواهد المعاصرة.

والذين يتحدثون عن "مصالح" وراء الدعم الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، يدللون على ذلك بأن الدول المانحة للمساعدات والمعونات تشترط توجيه قسم محدد منها إلى تلك المنظمات، وتصر على أن توجهها إليها مباشرة حتى تضمن ألا تحتجزها الحكومات، أو توجهها إلى جمعيات أهلية من حيث الشكل، وحكومية وتابعة من حيث المضمون، وأنها تفعل

ذلك بهدف تسييد النظرة الأوروبية للعالم، من الخصخصة إلى حرية التجارة ومن الديمقراطية إلى حقوق الإنسان، وتلك هى ملامح "العولمة" التي يريد الغرب أن يفرضها علينا.

وقد يكون منطقيا أن تضيق بعض الحكومات باشتراط الدول المانحة توجيه المعونات مباشرة إلى الجمعيات غير الحكومية، وأن تنظر لذلك بقلق شديد، وخاصة إذا كانت هذه الجمعيات تنشط في مجال حساس بالنسبة لأي حكومة مثل مجال حقوق الإنسان، لأن ذلك من شأنه أن يقوي هذه الجمعيات ويمنحها درجة من الاستقلال والحماية الدولية التي يفرضها رأي عام عالمي أصبح بالغ اليقظة والحساسية تجاه هذه الأمور وهو ما يحول بين هذه الحكومات وبين السيطرة عليها، ويحرمها من مواصلة الحكم بالطريقة التي ألفتها في ظل الأنظمة الشمولية والاستبدادية.

أما الذي ليس منطقيا، فهو أن تضيق بذلك، أقسام من النخبة الفكرية والسياسية، وكأنها لا تستغني عن الشمولية، ولا تريد للمجتمع أن يتحرر من سيطرة الحكومة على كل شئونه ومن إصرارها على إدماج السلطات والأنشطة والتنظيمات فيها، ومحاربتها لكل محاولة لكي تستقل قوى المجتمع المدني وجماعاته.

أما الذي هو خلط للأوراق، فهو رفع سلاح الاتهام بالعمل على تنفيذ مخطط العولمة في وجه الذين يقبلون بهذه المعونات، مع أن العولمة واقع مادي انتهت إليه التطورات الاقتصادية في العالم، لا نستطيع أن نحول دونه، برفض هذه المعونات، وبإغلاق هذه الجمعيات، وبالدفاع المستميت عما تبقي من مظاهر الدولة الشمولية، بعد أن انتهت -بالخصخصة- كل فضائلها، ولكننا نستطيع أن نحصل على مكان أفضل مما هو محدد لنا على خريطة العولمة، لو أننا تعاملنا معها باعتبارها تحديا يحفزنا إلى تجديد كل شئ في حياتنا من التكنولوجيا المتخلفة، إلى الأفكار المتخلفة التي تعتبر الاستبداد وطنية وتسعى للإبقاء على المعادلة القائمة "انفتاح في الاقتصاد.. وشمولية في السياسة"

أما الذي يدعو إلى المسخرة، فهو أن أصحاب الفضيلة الوطنية، الذين يكفرون منظمات المجتمع المدني لأنها تحصل على معونات أجنبية ويحذرون من انتهاك العولمة لشرف الوطن، لا يجدون بأسا من حصول الحكومات على هذا النوع من المعونات، مع أن ما يقدم للحكومات منها، يوجه إلى الجانب الذي يعترضون عليه من ظواهر العولمة -كالخصخصة وإلغاء التمييزات الجمركية وإعادة هيكلة السوق لقوانين هذه العولمة..الخ-

بينما المعونات التي تقدم لمنظمات المجتمع المدني تتوجه إلى الجانب الذي يمكن أن يكون طيبا من العولمة، وهو احترام حقوق الإنسان وتطوير وتحديث النظم السياسية نحو مزيد من الحرية.. وهكذا انتهت معاركهم المظفرة، برفع شعار "عولمة السوق.. وليس عولمة الحقوق".

وليس صحيحا ما يشيعه أصحاب الفضيلة الوطنية من أن الجهات الأجنبية التي تمول نشاط منظمات حقوق الإنسان هي التي تفرض على هذه المنظمات ما تهتم به من موضوعات، إذ الحقيقة أن ما يحدد هذه الاهتمامات، هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه، والعهود والمواثيق الدولية التي صدرت استنادا إليه، ووقعت عليها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولا تستطيع أية منظمة منها أن تحصل على تمويل لأي مشروع لا يستند إلى مادة محددة من مواد هذا الإعلان أو تلك العهود، أما الواقع فيقول أن كل ما تهتم به يدخل في نطاق الهم الوطني والقومي الأكثر إلحاحا، من الدفاع عن حرية الصحافة إلى مناهضة التعذيب وإعادة تأهيل الذين يتعرضون له، ومن إدانة العقوبات الجماعية إلى إدانة الإرهاب المتستر بالدين، والإرهاب المضاد المتستر بالأمن، ومن تقديم المساعدة القانونية للصحفيين وأصحاب الرأي الذين يحاكمون بقوانين متخلفة إلى التطوع للدفاع عن النساء الفقيرات في قضايا الأحوال الشخصية، ومن رصد وتحليل ظاهرة الحزب الواحد في قالب تعددي، إلى مراقبة الانتخابات، ومن التنديد بتشغيل الأطفال إلى التنديد بمحاولات نشر التعصب الديني، وبإهدار حقوق المواطنة، أو الدعوة للتمييز على أساس طائفي.

ولا يبقى من الشبهات التي يثيرها الذين شاركوا في الحملة إلا الادعاء بأن الذين يديرون هذه المنظمات ينهبون أموال المعونات الأجنبية، ويقتطعون الجزء الأكبر منها لأنفسهم، ومع أنهم لم يقدموا واقعة واحدة تثبت صحة هذا الاتهام، فليس له علاقة بالموضوع، فالذي يستحل لنفسه أموال التمويل الأجنبي، يمكن أن يستحل لنفسه أموال التمويل المحلي ومواجهة ذلك لا تكون بإدانة هذا التمويل، ولكن بالاستجابة إلى مطلب هذه المنظمات بالاعتراف القانوني الشرعي بها، على قاعدة استقلالها التام، وبذلك يمكن محاسبة هؤلاء قانونا، ومحاكمتهم.. إذ ثبت أنهم يفعلون ذلك..

مشكلة منظمات حقوق الإنسان العربية إنها تنشط في مجتمعات لا تعترف بهذه الحقوق، وفي ظل مواريث فكرية وسياسية جعلت الاستبداد من جانب والتفريط في هذه الحقوق من جانب آخر، أحد ملامح النظام

الاجتماعي والسياسي العربي، فالحاكمون يتعاملون مع شعوبهم باعتبارهم رعايا لا حقوق لهم والمحكومون لا يتعاملون مع حكامهم باعتبارهم مواطنين من أصحاب الحقوق، ولكن باعتبارهم رعايا ما يكاد الواحد منهم يتلقى صفعة على قفاه من أي صاحب سلطة حتى يقول بكل فخر: ضربك شرف يا أفندينا.

مشكلة هذه المنظمات أنها تتعامل مع نخبة سياسية وفكرية تربت في هذا المناخ الاستبدادي، لذلك يعتبر كل فرد فيها، وكل تيار منها، أنه "الإنسان" الذي يتوجب عليها أن تدافع عن حقوقه ولا يقبل منها أن تدافع عن حقوق خصومه أو من يعتبرهم أعداءه، لذلك يهاجمها أصوليون إسلاميون متطرفون، لأنها أدانت اغتيال "فرج فودة" ومحاولة اغتيال "نجيب محفوظ" وساندت "نصر حامد أبو زيد" وأدانت الإرهاب المسلح ضد المدنيين وضد رجال الشرطة، ويهاجمها يساريون تنويريون لأنها تعترض على محاكمة المتطرفين الإسلاميين أمام محاكم عسكرية، وعلى الاعتقالات الكيفية، وتضيق بها الشرطة لأنها تنتقد بعض ما يقوم به أفرادها من تجاوزات.

في ظل هذا المناخ تصبح الحملة على المعونات الأجنبية التي تتلقاها هذه المنظمات أو المطالبة بوقفها دعوة صريحة لإغلاقها، وتصبح المطالبة باعتمادها على التبرعات المحلية نكتة سخيفة، ففي مجتمع تسوده ثقافة الاستبداد لن يتبرع أحد لمنظمات من هذا النوع إلا بشرط واحد، هو أن تدافع عن حقوقه وحده، وتبرر إهدار حقوق خصومه ومن يعتبرهم أعداءه، وهو ما لا يفعله الممولون الأجانب لأنهم -في أوروبا والدول المتقدمة- قد وصلوا إلى مرحلة "الإنسان" التي يعترف فيها كل إنسان بحق الآخرين، ويدافع فيها الجميع عن حقوق الجميع، أما نحن فإن الأمور عندنا لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، وهو ما أكده لي المحامي "حسن سبانخ" -بطل فيلم "الأفوكاتو"- الذي ما كدت أسأله عن تفسيره لاحتفالنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بهذه الطريقة الغريبة، حتى قال لي: حقوق إنسان إيه يا حيوان!

في ٥٠ سنة لم ينجح أحد*

عادل حمودة

مصر ليست منــزلا نتركه ونستأجر غيره.. أو نهرا نستطيع بســهولة تغيير مجراه.. أو عود كبريت ننفخ فيه فينطفي توهجه.. مصر هى حقيقـة تاريخية وحضارية وجغرافية مستقرة وشامخة لا يمكن اللعب بــها.. إنــها الكلمة الطيبة التي لا يمكن تخيلها على شكل زنزانة.. أو مشــنقة.. هـى حوار العقل.. ولا يمكن تصورها على شكل مسدس أو قنبلة أو حربـة.. أو رصاصة إرهابية غادرة.. أو مجموعة من الغامضين الذين نســميهم زوار الفجر.

لذلك تنفست الصعداء وأزحت ملامح الاكتئاب والقلق عن وجهي عندما تناول سلامة أحمد سلامة ولطفي الخولي في "الأهرام" ما جرى لأمين عـلم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "حافظ أبو سعدة" الذي استدعته نيابة أمن الدولة العليا كشاهد،وفور مثوله أمام أحد رؤسائها وهو هشام بدوي اصبـح متهما.. وبعد ساعات طوال من الاستجواب المرهق لم يعد الرجل إلى بيته وإنما أخذوه إلى محبسه لمدة ١٥ يوما في سجن طرة على ذمة المحضـــر رقم ٦٩٥ لسنة ٩٨/ حصر تحقيقات أمن دولة.

وقامت الدنيا ولم تقعد في العالم كله.. وأصبحت مصر -على حد قـول لطفي الخولي- موضع اتهام في حقوق الإنسان.. وأتاح ذلك "لمن يســاوي ولمن لا يساوي في الغرب وغير الغرب نصب مكلمــة للقيــل والقــال".. ويبدو أن هذه المكلمة التي اختلطت فيها اللغات واللهجات جعلــت النيابــة تفرج عن حافظ أبو سعدة قبل أن يستكمل الأسبوعين.. وهكذا أنقذت النيابة نفسها وأنقذتنا من مأزق أو مؤامرة دفعها إليــها -حســب تحليــل لطفــي الخولي- بعض أصحاب الشعارات الجوفاء الذين يتاجرون في الله والوطـن والحرية.. والذين انتشوا عندما اتخذت النيابة "هذا القرار المجحف في هـذا الوقت بالذات، الذي يحتفل فيه العالم بالعيد الذهبي للإعلان العالمي لحقـوق الإنسان الذي شاركت مصر في صياغته.. و"الذي تنــاقش فيــه الجمعيــة العامة للأمم المتحدة مشروع بيان لحماية نشطاء حقوق الإنسان.. وكأن

---

* جريدة الأهرام ١٢/ ١٢/ ١٩٩٨.

مصر حريصة في هذا المناخ الدولي على أن تجاهر بعدائها لحركة حقوق الإنسان"، الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٩٨.

وتبدأ الوقائع -التي لم يكن من الصعب استيعابها والحصول على مستنداتها- ببيان نشرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يوم الأربعاء ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ عما جرى في قرية "الكشح"..وهي القرية التي لعبت بها الصحفية البريطانية "كريسنا لامب" في تقريرها المنشور في "صنداي تليجراف" حين ادعت أن أهلها من الأقباط صلبوا وعلقوا بدق أيديهم بالمسامير على أبواب منازلهم.. وهو ما استفز الشعب المصري كله.. فقام مسيحيوه بحملة إعلانية وإعلامية مضادة على حسابهم في أشهر الصحف الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استخدم هؤلاء -كما استخدمت أجهزة رسمية في الدولة- بيان المنظمة بوصفها منظمة أهلية مستقلة تعني بحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٥، في نفي أي شبهات للتعصب والطائفية فيما جرى في الكشح واستقر الجميع -حكومة وأهالي- على أن ما جرى هناك كان تجاوزات للشرطة بحثا عن الجناة في جريمة قتل عادية.

كان عنوان بيان المنظمة هو : "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لم ترصد أي انتهاكات ضد المواطنين بسبب هويتهم الدينية، وبالنص قال البيان: "إن المنظمة كانت في قلب أحداث الكشح من خلال بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها فور علمها بوقوع تجاوزات وانتهاكات واسعة النطاق.. وقد انتهى تقرير البعثة بعدم رصد أي انتهاكات أو تجاوزات ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية، لكن ما رصدته المنظمة من تجاوزات لرجال الشرطة- يعكس "آلية عمل أجهزة الأمن تجاه المواطنين أثناء التحقيق في القضايا.

واستطرد البيان: "إن توقيت إثارة قضية اضطهاد أقباط مصر على الصعيد الدولي في الظروف الراهنة يجدد المخاوف لدى المنظمة من التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان".

إلى هذا الحد كان بيان المنظمة واضحا في التحذير من الاستخدام السياسي لهذه القضية التي أصبحت تثير الحساسيات المرضية عند الجميع.. وإلى هذا الحد كان تقرير المنظمة المصرية واضحا في تبرئة الحكومة من تهمتي الاضطهاد والتعصب.. لكن هذا التقرير هو نفسه الذي حبس أمين المنظمة وجعله يدفع الثمن من حريته. فقد قيل إنه قدمه إلى السفارة البريطانية مقابل مبلغ يزيد على ٢٥ ألف دولار.. وكانت تهمته من

النوع الثقيل وهى "قبول رشوة من سفارة أجنبية بقصد الإضرار بالمصلحة القومية وبث دعايات مثيرة وشائعات كاذبة".

وفي تصوري أن هذا التقرير ليس هو السبب فيما جرى، وإنما السبب هو نداء منظمات حقوق الإنسان إلى رئيس الجمهورية في ٨ نوفمبر عن العقاب الجماعي لأهالي الكشح وعدم تحرك النيابة لإعلان نتيجة تحقيقاتها فيما جرى بعد ١٢ أسبوعا حتى انفجر الموقف عبر الصحافة الغربية.. ولو كانت الأمور أخذت مجراها الطبيعي لما فتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على انه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية.

وبالنص قال النداء: "لقد قامت النيابة العامة بالتحقيق في الحادث وأيضا في وقائع التعذيب وناظرتها وأثبتت بعضها في محاضرها، الأمر الذي يعني أن المعلومات عن الجرائم التي ارتكبت ضد رجال ونساء وأطفال مصريين كانت متوافرة منذ وقت طويل لدى السيد النائب العام والسيد وزير الداخلية، وبعد ١٢ أسبوعا اكتفى السيد وزير الداخلية بنقل بعض الضباط من سوهاج لعدم التأثير على التحقيقات".

وقد أبدى الموقعون على النداء دهشتهم من الغضب العارم من مقال نشر في الخارج وفي الوقت نفسه "لم يختلج لأحد وتر إزاء الجرائم الفعلية البربرية التي ارتكبت ضد المواطنين في هذه القرية" كذلك فإن أحدا لم يحاسب.

ويبدو أن هذا النداء إلى الرئيس دفع البعض إلى الدفاع عن نفسه بعقاب المنظمة التي دعت باقي المنظمات إلى توجيه هذا النداء.. ومن ثم جاء الربط المتعسف بين تقرير المنظمة المصرية عن الكشح وبين تلقي شيك من لجنة حقوق الإنسان في مجلس العموم البريطاني عبر السفارة البريطانية لعدم وجود مقر للجنة مجلس العموم في مصر.. وهو ربط فيه تسرع وسوء نية لأن الشيك خاص باستكمال مشروع "المساعدة القانونية للنساء والمعاقين" الذي بدأ تنفيذه في المنظمة في أول سبتمبر ١٩٩٥ وقد سبق للجهة ذاتها تمويله في عام ١٩٩٦ بمبلغ ١٧٣٤٦ دولارا أي ٥٨٩٧٦ جنيها، وظهر المبلغ في ميزانية العام الماضي للمنظمة التي خرجت من مكتب المحاسب القانوني سعد عبد العزيز.. كما أن التقرير السنوي للمنظمة تضمن تلخيصا لما جرى تنفيذه من المشروع في الصفحات من ٨١ إلى ٨٤، وتضمن كذلك خطة عام ١٩٩٨ التي ستمول من الشيك

الأخير الذي قررت المنظمة رفضه إذا كان يسبب الصداع. كما قررت تجميد نشاطها إذا كان هذا النشاط ينتهي إلى السجن.

ونحمد الله أن السفارة البريطانية لم تقدم للتحقيق عملا بالمبدأ القانوني الذي يقدم الراشي والمرتشي إلى النيابة.

إنني ممن لا يطيقون سيرة التمويل الأجنبي وأخشى دائما من سوء استخدامه برغم أن الدولة تقبل بالهبات والمعونات الخارجية، وبرغم أن العالم الفقير يطالب العالم الغني بمزيد من المساعدة والمساندة لتحقيق العدالة المفقودة بين الشمال والجنوب. "بل إن المكاتب المحلية التابعة لجهاز إعلام رسمي في الدولة تحصل على مساعدات من هيئات أجنبية، كما يقول سلامة أحمد سلامة في "الأهرام" في ٣ ديسمبر ١٩٩٨. وكان قد قال أيضا: "إننا نعلم والذين دبروا هذه الحملة يعلمون أن كثيرا من المشروعات الاجتماعية والمدنية في مجالات العمل التطوعي للأسرة والطفل والبيئة والمعاقين ومكافحة الفقر وغيرها -التي تسهم فيها الدولة- يتم تمويلها من هيئات أجنبية".

والشيك -الذي أصبح دليل الاتهام- أرسلته لجنة حقوق الإنسان في مجلس العموم بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٨، أي قبل أحداث الكشح التي وقعت في ١٤ أغسطس ١٩٩٨، أي بعد شهرين تقريبا من تاريخ الشيك، كما أن الشيك وضع في حساب المشروع في البنك العقاري ورقمه ٢٥٢٥١ وأمين المنظمة المتهم حافظ أبو سعدة ليس له وحده حق التصرف فيه، وإنما يشاركه في هذا التصرف رئيس المنظمة عبد العزيز محمد وأمين صندوقها إبراهيم الشربيني.. والحساب الخاص بالمشروع بعيد عن حساب المنظمة في البنك الوطني-فرع "ثروت" بناء على طلب جهة التمويل التي ترى أن ذلك يمثل ضبطا بنكيا لكل ما ينفق على المشروع. يضاف إلى هذا أن تكلفة تقرير الكشح الذي أثار الكارثة لم تزد تكلفته على ٣٠٠ جنيه مصاريف السفر فقط. لأن الجهود البشرية تطوعية على حد بيانات المنظمة.

إنني أخشى أن يكون الظاهر غير الباطن في هذه القضية. كما أنني أشعر بالتسرع فيها دون إدراك أن سمعة البلدة يمكن أن تكون الثمن.. وربما كان الدليل على ذلك إفراج النيابة المبكر عن الشاهد الذي اصبح متهما وهو قرار يستحق التقدير.. لكن القضية أكبر من حبس أحد نشطاء حقوق الإنسان على ذمة قضية أو نوع من شد الأذن.. القضية هى إعطاء فرصة لخصومنا في العالم كله للإساءة إلينا والصيد في الماء العكر

والضرب تحت الحزام، وقد كنا في غنى عن ذلك.. وهو ما يعني ضرورة توافق النظرة السياسية والنظرة الأمنية.. وربما كانت النظرة السياسية في مثل هذه القضايا أهم.

لكنها فرصة للكلام عن حقوق الإنسان في اليوبيل الذهبي لإعلان هذه الحقوق.. فقد كان هذا الإعلان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.. وقد قدم الوفد المصري إلى المؤتمر البرلماني الدولي الذي انعقد في موسكو في سبتمبر ١٩٩٨ دراسة تستحق الانتباه بهذه المناسبة.. ويقول المستشار فتحي رجب عضو مجلس الشورى ومستشار الوفد المصري في هذه القضية: إن الدراسة المصرية التي أشرف عليها الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب قالت: إن على المجتمع الدولي اليوم وهو يقف على أعتاب نقلة حضارية هائلة ألا يكتفي بالاحتفال بإعلان حقوق الإنسان باستعراض نصوص الوثيقة فقط لأن حقوق الإنسان لا تزال تعيش أزمة حادة ومتعددة في كثير من بلدان العالم ولا يزال ملايين من الناس في الشرق والغرب مجردين من حقوقهم الأساسية.

وبجرأة متناهية قالت الدراسة المصرية أيضا: أنه لا يمر يوم واحد دون أن يعاني البشر في بقعة ما من بقاع العالم من الحروب والمجاعات او الاعتقالات التعسفية أو التشريد أو التطهير العرقي.. إن ٦٣ دولة من دول العالم تسجن الخصوم السياسيين وإنه يوجد مليون ونصف مليون سجين في العالم بسبب انتقاداتهم للحكومات و بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان.. بخلاف ١٥ مليون لاجئ هربوا من أوطانهم لأسباب سياسية.. كذلك فإن ٤١% من سكان العالم (أكثر من ملياري شخص) يعيشون في ظل أنظمة غير حرة تمارس درجة عالية من القمع وتنتهك حقوق الإنسان وحريته.. وأن ٨٠% من سكان العالم مازالوا يعيشون في ظل أنظمة تمارس درجات عالية أو متوسطة من القمع.. كما أن هناك انتهاكات للمرأة والطفل. ويوجد مليون طفلة تدفن حية كل سنة.. وتعرض النساء للتشويه والضرب حتى الموت.. ويتم تداولهن بالبيع والشراء ويسخرن لأغراض الخدمة المنزلية والجنسية.

وقد انتهت المناقشات التي شارك فيها كمال الشاذلي إلى أن ثمة دورا مهما ينبغي أن تلعبه البرلمانات الوطنية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بأن تعمل البرلمانات الوطنية على ملاءمة تشريعاتها الوطنية للاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها.

أيضا لابد من تنفيذ قرارات المؤتمر البرلماني الدولي في دورته الـ ٨٥ في بيونج يانج في عام ١٩٩١ التي نصت على دعم لجنة حقوق الإنسان وفي الاتحاد البرلماني الدولي.. وأن على الحكومات أن تستكمل التدابير التشريعية والخطط والبرامج اللازمة لهذا الدعم.

وفي المؤتمر نفسه تقدمت مصر باقتراح -صاغه المستشار فتحي رجب- ووافقت عليه معظم الدول ويقضي بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي سيكون من مهامها محاكمة الدول التي ترتكب جرائم جماعية أو فردية ضد حقوق الإنسان.

لكن الاقتراح الأهم على مستوى الداخل للمستشار فتحي رجب هو لماذا لا ننشئ لجنة لحقوق الإنسان في البرلمان المصري، إن معظم برلمانات العالم فيها هذه اللجنة.. وهي التي تقوم بالتحقيق وتقصي الحقائق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.. ولو اتسمت بالحياد والموضوعية فإنها ستنال احترام وتقدير العالم كله.. وهي فرصة لأن نسد الثغرات المفتوحة في المنظمات الأهلية لحقوق الإنسان.. إن اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان يمكن أن تتعاون مع هذه المنظمات وترشدها فنغلق بذلك أبواب الاتهامات الجزافية التي تفتح أبواب جهنم.

وهذا الاقتراح له سند من دستور ١٩٧١ الذي استبعد التمييز بين المصريين وجعل كل اعتداء على الحرية الشخصية او الحياة الخاصة أو الحريات العامة جريمة لا تسقط بالتقادم.

إن المجتمعات الحيوية هي التي تعالج أخطاءها بحركة متدفقة إلى الأمام نحو التغير والتقدم ولا تعالج أخطاءها بمزيد من الخطايا.

التليفون إياه!*

صلاح عيسى

حتى منتصف الثمانينيات، كانت الصحف القومية، تصدر في بعض الأيام، وفي صدر كل منها مقال كتبه رئيس تحريرها، وعلى الرغم من الاختلاف في أسماء الصحف، وفي أسماء رؤساء التحرير، فقد كانت هذه المقالات تتشابه في موضوعاتها وفي أفكارها الرئيسية وفيما تتضمنه من معلومات وآراء تدور عادة حول الهجوم على أحد الأحزاب أو الشخصيات المعارضة، ولا تختلف إلا في طريقة العرض، على نحو يجعلها أقرب إلى موضوع إنشاء نموذجي حدد المدرس عناصره، وترك لكل تلميذ في مدرسة رؤساء التحرير القومية المشتركة- حرية التعبير عنها بأسلوبه الخاص.

وكان الشائع أيامها أن هؤلاء الرؤساء التلاميذ يتلقون مكالمة هاتفية من أحد المسئولين المعينين لهذا الغرض، يحدد لهم هدف الهجوم وعناصره.. وكنا أيامها -في صحف المعارضة- ما نكاد نقرأ حملة من هذا النوع، تتطابق في التوقيت وفي الموضوع، حتى نفهم على الفور أن "التليفون إياه" قد اتصل بالزملاء قائلا: بسك عليه يا اكسلانس!

وكنت أظن أن التليفون إياه قد توقف عن العمل، إلى أن اكتشفت خلال الأسبوعين الأخيرين، وفي أعقاب القبض على الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أنه لا يزال يعمل بكفاءة بل إن نشاطه امتد إلى الصحف المعارضة والمستقلة فيما عدا "العربي" فقد اتخذت الصحف المصرية جميعا خطأ واحدا في نشر الخبر، هو نشر أقوال النيابة واتهامها، وحذف أقوال المتهم ودفاعه، بل ومصادرة حق المنظمة في الرد والتصحيح، ووضع كل ما أرسلته من ردود في سلة المهملات التي تجاور "التليفون إياه".

بل إن الصحف القومية، خلال أيام الأزمة، نشرت مقالات لـ "سلامة أحمد سلامة، ولطفي الخولي، وأحمد رجب، ومحمد العزبي، تندد بالحملة التي تتعرض لها منظمات حقوق الإنسان بينما صادرت الصحف الحزبية جميعها، ومن دون استثناء. ما كتبه كبار كتابها دفاعا عن هذه المنظمات، فأثبتوا بذلك، أنهم ملكيون أكثر من الملك، وتليفونيون أكثر من التليفون إياه.

---

* جريدة العربي، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨.

المبرر الوحيد الذي يقدمه هؤلاء هو قولهم: أصل دول بياخدوا تمويل أجنبي وبيهددوا الأمن القومي يا اكسلانس.. وهو عذر أقبح من الذنب، لأنه لا علاقة له بتقاليد المهنة وأدابها وقوانينها، التي تفرض على الصحف ألا تنشر أخبارا كاذبة أو ناقصة، أو أن تلون الخبر خدمة لوجهة نظرها والتي تقضي بأن الخبر هو حق القارئ، والرأي حق الكاتب، والإعلان مسئولية المعلن، وتصون حق الرد والتصحيح.

وما ينساه هؤلاء، هو أن "التليفون إياه" سبق له أن وجه لهم نفس التهم، ولم يترك حزبا معارضا أو صحيفة معارضة لم ينسب إليها تهمة تهديد الأمن القومي، والعمالة للدول الأجنبية، والقبض من السفارات، وخدمة كل العواصم من موسكو إلى الرياض، ومن الدوحة إلى بغداد ومن صوفيا إلى بلجراد!

ما يلفت النظر هو أن نغمة اتهام الآخرين بالمساس بالأمن القومي، قد أصبحت مضغة على لسان بعض الصحف، مع أن الصحفيين يقاتلون بشراسة من أجل تنقية قوانين النشر من العبارات المطاطة والتهم غير المحددة، مثل "المساس بالمصالح العليا "وتكدير السلم العام" وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة و"نشر البيانات المغرضة" والإساءة لسمعة مصر"، التي لم تقحم على القوانين إلا لتبرير العصف بالحريات، ومع أن الحفاظ على الأمن القومي هو مهمة أجهزة المباحث والمخابرات، أما مهمة الصحف فهي نشر الحقائق والمعلومات والدفاع عن الحريات والتعبير عن اتجاهات الرأي العام..

والغريب أن أحدا من هؤلاء لم يتنبه إلى أن الاتهام الذي وجه إلى الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان، بأنه أذاع عمدا في الخارج أخبارا كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد مما يضعف الثقة بالدولة وهيبتها، يمكن أن يطبق على كل المصريين، الذين يراسلون الصحف العربية والأجنبية، وكل المعارضين الذين يتحدثون عن أوضاع مصر في مؤتمرات خارجية، أو يدلون بأحاديث لإذاعات أجنبية ويذهب بهم جميعا إلى ما وراء الشمس لمدة خمس سنوات!.

أما وقد سقطت الصحف المصرية جميعها في امتحان الممارسة الصحفية لعام ١٩٩٨، فلا مفر من أن نقترح تغيير شعار النقابة إلى صورة "سماعة التليفون إياه" وتغيير جداولها بحيث يصبح هناك جدول للصحفيين تحت التمرين وأخر للصحفيين المشتغلين وثالث للصحفيين بتوع الأمن القومي!

الذي جرى في عام ١٩٩٨*

د. عبد المنعم سعيد

بعد أيام سوف ينتهي عام ١٩٩٨، ويبدأ العام الأخير من القرن العشرين والألفية الثانية بعد الميلاد، وعندما سوف يرجع المؤرخون إلى ما جرى فيه سوف يلحظون أنه العام الذي شهد أولى الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى في عهد العولمة وما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبقدر ما سوف يبحثون عن أسبابها ودوافعها، فإنهم سوف يشهدون بتراكم القدرة الدولية على التعامل معها والبحث عن السبل التي تؤدي إلى تجاوزها رغم ما غمض فيها من متغيرات جديدة على الخبرة الإنسانية. ولابد أنهم سوف يسجلون أن السنة انتهت بواحد من أهم الإنجازات التكنولوجية منذ بداية عصر اختراق الفضاء بالبدء في إقامة أول محطة فضائية مأهولة ودائمة خارج الكرة الأرضية بالتعاون بين ست عشرة دولة في مقدمتها الولايات المتحدة، وهو ما سيخلق بعد ذلك قدرات فائقة لاختراق الفضاء السحيق، ويقدم نتائج جديدة تماما للعلوم وسبل الحياة التي تطورت كلها في التاريخ البشري تحت ظروف الجاذبية الأرضية. وفي الشرق الأوسط سوف يراقبون بدهشة التغيرات الطفيفة التي جرت عليه والتي لم تتعد الانكماش الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط والتوالي الممل للأزمات العراقية، والتقدم الضئيل في عملية السلام العربية الإسرائيلية ممثلا في اتفاق واي بلانتيشن.

وفي مصر سوف يلاحظون أن الإرهاب توارى كثيرا وكاد ينتهي بالفعل. أما الحالة الاقتصادية فقد استمرت في تحسنها بمعدلات معقولة رغم انخفاض أسعار النفط وظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، أما بالنسبة للحالة السياسية فإن الملاحظة سوف تكون أنها ظلت على حالها دون تقدم يذكر اللهم إلا من وجود ظاهرة جديدة غير مألوفة وهي ثورة أعضاء البرلمان من الحزب الوطني الديمقراطي على حكومتهم لسبب سوف يجتهد المؤرخون كثيرا في فهم معناه، وهو قيام الوزراء بإعطاء تأشيرات "مضروبة" للنواب، وإصرار رئيس مجلس الشعب على ضرورة

* جريدة الأهرام ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨.

حضور الأعضاء لجلسات مجلس الشعب، وهو التقليد الذي لم يكن قد استقر بعد في الحياة السياسية المصرية. ومن الأرجح أن المؤرخين سوف يتقسمون إزاء هذه الظاهرة، فالقانونيون لن يجدوا في القانون واللوائح ما يعطي النواب الحق في عدم مباشرة حقوقهم السياسية التي انتخبوا من أجلها، أما الأكثر فطنة من باحثي العلوم السياسية فإنهم لن يجدوا سببا واحدا لإصرار البعض على حضور النواب للجلسات في ظل التفاهمات القائمة وغير المكتوبة بين الحكومة ونوابها، خاصة فيما يتعلق بمجلس حكمت محكمة النقض ببطلان انتخاب ما يقرب من نصف أعضائه، ولولا أن التقاليد استقرت على أن المجلس هو سيد قراره، لكانت هناك انتخابات جديدة تصحح الأوضاع وتضعها في مسارها المستقيم.

ولكن الذي سوف يلفت نظر المؤرخين كثيرا سيكون الهجمة الشرسة التي شنها البعض على البحث العلمي ومنظمات حقوق الإنسان وربما سوف يعتمدون تاريخ بدء الهجمة في شهر سبتمبر، عندما جرى الهجوم على استطلاع الرأي العام الذي قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والذي اتهم بالسرية والتوجه إلى جهة أجنبية واختراق الأمن القومي والبحث في تلافيف عقل الشعب المصري، الذي يجب أن يظل مغلقا لا يعرف أحد عنه شيئا. وبعد ذلك امتدت الهجمة لكل ما للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصلة، وكانت الذريعة للهجوم هذه المرة هى "التمويل الأجنبي" الذي ما لبث أن صار اتهاما بالخيانة وبيع مصر ليس فقط لمراكز البحث العلمي العامة والخاصة، وإنما امتدت لجماعات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية، وعلى الأرجح سوف يجد المؤرخون مفارقات مدهشة لابد وأنهم سوف يتعبون كثيرا في البحث عن تفسير لها.

المفارقة الأولى: أن الحملة نشبت وكأن هناك حربا ضروسا تجري بين مصر والولايات المتحدة والدول الغربية التي جاء منها التمويل، ورغم معرفة القائمين أن المعونات التي جاءت من هذه الدول لمصر تجاوزت ستين مليار دولار خلال العشرين عاما السابقة، لم تحصل على مثيل لها أية دولة أخرى من دول العالم الثالث، وإن التجارة المصرية في معظمها تجري مع هذه الدول بل إنه في وقت الهجمة جرت مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة ومصر، كما جرى حوار استراتيجي هدفه تعزيز العلاقات الوثيقة بالفعل بين الطرفين، كما كانت تجري مفاوضات للشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة الذي له

جوانب أمنية وأخرى اقتصادية وثالثة تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. والنتيجة المنطقية لذلك هى أن هناك مصالح استراتيجية مشتركة بين الطرفين، وأن التنمية والاستقرار في مصر هما من ضمن مصالح العالم العربي نظرا لدورها الإقليمي والعالمي. ولكن المفاجأة التي سوف يجدها المؤرخون أن بعض كتابنا وصحفنا تصوروا أن هناك حربا تجري بين الطرفين وسوف يقفون كثيرا أمام ما كان يكتبه واحد من كبار كتاب المعارضة عن المواجهة بين الجبهة العربية- الإيرانية التي تقف فيها مصر رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين القاهرة وطهران، والتحالف الأمريكي الصهيوني رغم كل ما ذكر عن العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

المفارقة الثانية: أن الحملة على جمعيات حقوق الإنسان جاءت من صحيفة يشارك كبار كتابها في مجالس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وفي منظمات أخرى تعمل في نفس الحقل، بل إن رئيس تحرير الصحيفة كان عضوا قياديا في المنظمة المصرية وقت أن كانت تتلقى التمويل الأجنبي من ستة مصادر ممتدة من واشنطن حتى استوكهلم، ولا شك أن تفسير ذلك سوف يستعصي على المؤرخين، خاصة أن الحملة نظرت إلى المنظمة وكأنها مجموعة من "البوتيكات" أو "الدكاكين" التي لا تعرف الشفافية والمحاسبية رغم أن كل إصدارات هذه المنظمة تكتب على كافة مطبوعاتها مصادرها التمويلية، كما أن تقاريرها السنوية المقدمة لمجالس أمنائها تحتوي على كل التفاصيل الخاصة بمحاسباتها المالية التي لابد من اعتمادها من محاسبين ومراجعين معتمدين، ولذا ربما يستخلصون أن تقاليد عام ١٩٩٨ كانت أن الشفافية تحتسب فقط عندما تعرض الموازنات على الصحيفة المعنية، حتى تعطي البراءة من التلاعب وهي المهمة التي لم يختصها بها الدستور أو القانون العام، خاصة أنها ذاتها، ومعها بوتيكات ودكاكين صحفية لا تخضع لنفس التقاليد المحاسبية في عرض موازناتها على منظمات حقوق الإنسان.

المفارقة الثالثة: إن الصحافة المصرية في نهاية القرن العشرين لم تكن تعرف الكثير عن فضيلة التحقق من المعلومات ومصادرها، فبعد ما قرب من قرن ونصف من تاريخ الصحافة، فإن قولا ذاع في بر مصر أن المؤسسات الأجنبية أعطت مائة مليون دولار (أي ٣٤٠ مليون جنيه مصري بسعر صرف الجنيه في عام ١٩٩٨) للبحوث الاجتماعية وعندما سيقلب المؤرخون في المقالات والتحقيقات الصحفية فلن يجدوا أحدا ذكر مرة واحدة مصدر هذه المعلومة، مما سيدفعهم لمراجعة ميزانية المؤسسات

المانحة والمتاحة لمن يبحث عنها، لأنها كلها تنتمي لدول تجعل الشفافية أمرا مهما من أمور سياستها، وساعتها سوف يكتشفون حجم المفارقة لأنهم سيجدون أن المبلغ الذي خصصته هذه المؤسسات للدول العربية جميعا لا يتعدى في مجموعه ١٥ مليون دولار (تقدم مؤسسة فورد الأمريكية ١٠ ملايين من هذا المبلغ والباقي موزع على كافة المؤسسات الألمانية والهولندية والاسكندنافية المختلفة)، أما نصيب مصر في هذا المبلغ فيقل عن خمسة ملايين دولار (تقدم منهما مؤسسة فورد مليونين والباقي موزع على المؤسسات الأخرى)، أي حوالي ٥ % من المبلغ الذائع في الصحافة المصرية. ومع ضآلة هذا المبلغ فإن المؤرخين المخلصين سوف يندفعون للتعرف على موازنات المؤسسات المشابهة في العالم، ليكتشفوا أنه طبقا لأرقام التسعينيات فإن أعلى المؤسسات البحثية في العالم من حيث مصروفات التشغيل السنوية كان مؤسسة راند الأمريكية التي بلغت موازنتها السنوية ١١٥ مليون دولار، أما أصغرها على الإطلاق وفقا لما هو مسجل فهو المركز الإقليمي للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في دولة كينيا الإفريقية والفقيرة وموازنته السنوية ٥٠٠ ألف دولار، أي أعلى من موازنة أي مركز علمي غير حكومي للبحوث الاجتماعية في مصر، باستثناء مركزين للدراسات الاقتصادية يقومان بوظائف استشارية للحكومة المصرية وهيئة المعونة الأمريكية وبين المعهدين توجد المراكز العظمى، مثل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، والذي بلغت موازنة التشغيل فيه عن عام ١٩٩٧ ما يزيد على أحد عشر مليون جنيه إسترليني، أما معهد جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، فكانت موازنته عن نفس العام ٣ ملايين دولار، أما معهد بحوث التنمية في تايلاند فإن موازنته ٣,٥ مليون دولار.

إزاء هذه المعلومات المتاحة والتي لم يتم البحث عنها ربما نتيجة الكسل المهني، فإن ما قيل عام ١٩٩٨ عن ملايين الدولارات التي تتبختر فيها مؤسسات البحث في العلوم الاجتماعية سوف يكون متجنيا للغاية، خاصة أن الصحافة المهاجمة لم تبذل مجهودا يذكر لحصر الإنتاج العلمي لهذه المؤسسات والبحث في تكلفة هذا الإنتاج من حيث عدد الباحثين المشاركين والمصروفات الإدارية والطبع والتوزيع حتى يمكنها اكتشاف أن الباحثين المصريين المطلوب منهم إنتاج علمي راق يدعم المعرفة العلمية في البلاد واللازمة لأي تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي، كانوا بالكاد يعيشون في ظروف معيشية تمثل الحد الأدنى الذي يمنعهم من الهرب إلى الخليج أو

العمل لدى الصحف والمجلات والإذاعات العربية والأجنبية والتي أتاحت لآخرين من نفس الأجيال ثروات طائلة.

المفارقة الرابعة: سوف تأتي من عدم فهم المؤرخين كثيرا لماذا ثارت الضجة حول التمويل الأجنبي خاصة أن الغالبية الساحقة من هذا المبلغ توجه إلى مراكز بحوث تابعة للجامعات الحكومية أو لمؤسسات شبه حكومية وكلها خاضعة للمراقبة والمراجعة من الأجهزة المعنية. ولذا لم يكن مفهوما لماذا طلبت الصحافة الثائرة من الحكومة التدخل في الموضوع، وهى التي تحصل على الجانب الأعظم من الأموال، والأهم من ذلك أن الحكومة ذاتها هى التي سعت ونجحت في سعيها لعقد اتفاقيات مع الحكومات الأجنبية والهيئات المانحة لفتح مكاتب في مصر تكون وظيفتها تحديدا هى إعطاء المنح في مجال البحوث الاجتماعية، التي لابد وأن الدولة المصرية رأت فيها فائدة لزيادة الطاقة العلمية والمعلوماتية في مصر المحروسة، التي لأسباب تاريخية كانت طاقتها الاقتصادية ضعيفة وعاجزة عن توفير الموارد لأبحاث حقيقية، حتى أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بدأ بحثا عن توزيع المصريين لوقتهم عام ١٩٨٧ وانتهى في عام ١٩٩٨ أي بعد أحد عشر عاما توارد عليه ثلاثة أطقم بحثية، ثم انتهى بأن يكون بحثا استطلاعيا على عينة ٢٠٠ مفردة (قارن ذلك بالبحث الذي أجراه مركز الدراسات عن المشاركة السياسية والذي استغرق ستة شهور فقط وكان الاستطلاع على ١٣٠٠ مفردة)، صحيح أن البحث في النهاية مثل إضافة علمية مرموقة للمعرفة في مصر، إلا أن إنتاجه في هذه المدة وعلى هذه الصورة في النهاية كان تعبيرا عن ضعف الطاقة على إنجاز البحث في الوقت الذي يحتاجها فيه المجتمع بسبب فقر الموارد المادية، التي جعلت الأطقم البحثية تترك البحث بحثا عن أعمال أخرى داخل الوطن أو خارجه تعينها على أعباء الحياة، من هنا سيجد المؤرخون أنفسهم أمام تساؤل ربما سوف يعجزون عن الإجابة عنه، وهو لماذا شنت الصحف هذه الهجمة على مراكز البحث العلمي والتمويل الأجنبي تحت راية حماية الأمن القومي رغم أن المسألة كانت أبسط من ذلك بكثير وهى أن تطلب من الحكومة إغلاق مكاتب المؤسسات المانحة في مصر، وتلغي الاتفاقيات التي وقعتها معها وكفى المؤمنين وغير المؤمنين القتال.

المفارقة الخامسة: تخص التحقق فيما يتعلق بمنظمات حقوق الإنسان، فالمؤرخون سوف يدهشون كثيرا من أن أحدا لم يتحقق ولم يبحث في

وظائفها التي تقوم بها، وعما إذا كان ذلك يبرر تعددهـــا أم لا، فالنظريــة الشائعة في عام ١٩٩٨ كانت أن هذا التعدد راجع لأسباب شخصية نتيجــة رغبة كل فرد من نشطاء الحقوق أن يكون له (بوتيكه) الخــاص، ولكــن النظرة الفاحصة ربما دلت على أن كل واحدة منها كان لها مجــال عملــها المتميز، والذي يحتاج إلى برامج مختلفة من العلم والاحتراف المهني، فمــن المؤكد أن مجال المساعدة القانونية الذي يحتاج إلى محامين يختلــف عــن مجال التعذيب الذي يتطلب أطباء، وربما كانت نظرة أخرى علــى بلــدان أخرى متقدمة ومتخلفة ومراقبة ما فيها من منظمات سوف يجد هذا العــدد طبيعيا للغاية، ولا يدعو إلى سوء الظن والتقدير، والاستغراق في تشــويه السمعة والحط والازدراء بجماعة من المصريين لم يختلف أحد على نبــل المهمة التي يقومون بها. هنا سوف يدهش المؤرخون كثيرا لمــدى الخفــة التي تم بها تناول الموضوع وكأن هذه المنظمات تقف في مواجهــة وزارة الداخلية المصرية التي قامت بجهد بطولي خلال العــام لمقاومــة ظــاهرة الإرهاب كما فعلت خلال السنوات السابقة، ففي الحقيقة فإن جــهود هــذه المنظمات كانت تهدف في النهاية إلى التكامل مع جهود الــوزارة وترقيــة وسائل عملها، كما يفعل الصحفيون عندما ينتقدون ســلامة الطــرق دون انتقاص من جهود وزارة التعمير، أو انتقاد انقطاع الكهرباء فــي بعــض المناطق دون انتقاص من جهود وزارة الكهرباء، أو انتقاد مناهج التعليــم دون انتقاص من جهود وزارة التربية والتعليم، فلو أن مثل هــذه النظــرة سادت لأدى ذلك إلى ترقية مصر كلها وارتفعت مستويات التعــامل مــع حقوق الإنسان في مصر وهو هدف يصبو له العاملون في حقــل حقــوق الإنسان وفي وزارة الداخلية على السواء.

إزاء هذه المفارقات الخمس فإن المؤرخين سوف يجدون صعوبة كبـيرة في تفسيرها، وربما تذهب بهم اجتهاداتهم بعيدا هنا أو هناك ولكن ســوف يلفت نظرهم كثيرا أن جماعة من الصحفيين أصبحوا مصــابين بحساســية بالغة من موضوع المعرفة والبحث العلمي ربما لأن كتاباتــهم الإنشــائية والقائمة على الولولة ولطم الخدود باتت مهددة من نوعيات جادة من الكتابة قائمة على المعرفة والمعلومات التي يتيحــها البحــث العلمــي الرصيــن، وسيقف واحد على الأقل من المؤرخين أمام عبــارات وردت فــي مقــال رئيس تحرير إحدى صحف المعارضة التي قال فيه إن البحوث الاجتماعيـة لا تتكلف شيئا على الإطلاق، والأهم أن الانتقادات التي يوجهــها للتمويــل الأجنبي لا تنطبق على التمويل العربي والإسلامي، والعبارات التي جــاءت

على يد كاتب مرموق في صحيفة قومية من أن العيب في منظمات حقوق الإنسان أنها لم ترتبط بالتوجه والحس الإسلامي للبلاد، وربما لن يستطيع هذا المؤرخ أن يصل إلى القطع في استنتاجاته من هذه العبارات، ولكنه سوف يجد شبهة في أن البعض في بر مصر عام ١٩٩٨ كان يريد الاستثناء لنوعية معينة من البحوث الممولة من دولة راديكالية ومحافظة في المنطقة ولا يعرف أحد عنها شيئا كما هو الحال مع التمويل الأجنبي الذي يمكن لأي إنسان باحث عن الحقيقة أن يعرفه، كما إنه سوف يجد شبهة في أن البعض كان يأسف لأن التيار الإسلامي الأصولي لم يتمكن من السيطرة على منظمات حقوق الإنسان كما فعل مع الكثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية في مصر، وهي نقطة تحسب لهذه الجماعات ولا تحسب عليها.

هذه التفسيرات سوف تظل قاصرة وناقصة، ولكن أيا ما كان التفسير فإن اندهاش المؤرخين الأكبر سوف يكون من عجز البعض في النخبة المصرية عن التوصل إلى لب المشكلة الخاصة بالتمويل الأجنبي، التي إذا وضعت إلى جانب المعونة الأجنبية، وهجرة العمالة المصرية إلى الخارج لدلت على أن المشكلة تكمن في ضعف الطاقة الاقتصادية لمصر في نهاية القرن العشرين والحاجة الماسة لكي توجه كل الجهود المصرية لمعالجة هذه القضية من أجل اعتماد مصر على ذاتها دون حاجة لكل ذلك. ومن المؤكد أنهم سوف يتعجبون كثيرا من هؤلاء الذين لم يدركوا فقط هذه الحقيقة وإنما كانوا يعملون بكل الطاقة على توريط مصر في كل ما يكلفها غاليا من صراعات خارجية، ويقفون موقفا مهاجما لكل محاولات الإصلاح الاقتصادي التي تتم بغرض زيادة الطاقة الاقتصادية لمصر. ومن ثم فإن المؤرخين سوف يتساءلون عن تلك المصادفة التي تجمع هذه المواقف المتناقضة، ولكن أيا ماكانت تساؤلات المؤرخين فإننا نقول لقرائنا الكرام كل عام وأنتم بخير.

أكاليل الغار وأكاليل العار*

صلاح عيسى

أزعجتني الحملة الصحفية التي تعرضت لها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في أعقاب الضجة التي أثارها نشر مقال "الصنداي تلجراف" حول أحداث قرية "الكشح" والتي بدأت باتهامها بتزويد الصحفية البريطانية بالمعلومات التي استندت إليها في تصوير هذه الأحداث. باعتبارها اضطهادا للأقباط لا يصدر كالعادة عن المتطرفين من الأصوليين الإسلاميين، بل تقوم به -لأول مرة- أجهزة الدولة نفسها.

وهى حملة تصاعدت حتى وصلت إلى استقالة بعض أعضاء المنظمة، احتجاجا على تقريرها عن أحداث "الكشح" ووصلت إلى ذروتها حين خرجت إحدى الصحف الأسبوعية المستقلة، بعناوين بارزة، تبلغ النائب العام بأن المنظمة قامت بتسليم نسخة من تقريرها عن أحداث "الكشح" إلى سفارة أجنبية معادية، مصحوبا بفاتورة بالمصاريف التي ادعت أنها أنفقتها على إعدادها وهى ٧٨ ألفا وثمانية وستين جنيها.. وبعد أقل من أسبوع واحد من وصول التقرير والطلب والفاتورة، إلى السفارة الأجنبية -المعادية من فضلك- أرسلت إلى المنظمة -العميلة من فضلك- شيكا نشرت الصحيفة صورته- قيمته ٢٥ ألفا و٧٠٨ دولارات، وهو ما يساوي قيمة الفاتورة، بعد تحويل الجنيهات إلى دولارات بسعر البنك -باعتباره- كما قال الخبر ثمنا للخيانة.

ومع إننا لم نسمع أن النيابة العامة فتحت تحقيقا استنادا إلى بلاغ منشور في صحيفة، وخاصة إذا كانت -من الناحية النظرية- مستقلة، على كثرة ما تنشره الصحف من بلاغات عن الإهمال والفساد والتربح، فقد كان لافتا للنظر، وباعثا على الدهشة، أن النيابة لم تكذب خبرا، فأسرعت في اليوم التالي تستدعي رئيس تحرير الجريدة- المستقلة من فضلك- لكي تستمع إلى أقواله باعتباره مبلغا وطلبت تحريات الشرطة عن الموضوع قبل أن تستدعي المسئولين عن المنظمة للتحقيق.

---

* جريدة العربي، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٨.

ولم أعرف على أي أساس من القانون، اعتبرت النيابة العامة ما نشرته الصحيفة بلاغا يستدعي فتح تحقيق فيه، إذ ليس في القانون المصري، ما يحظر على أي مواطن أو مؤسسة أن يتلقى شيكا أو أموالا من سفارة أجنبية، ففي كل السفارات الأجنبية، في كل بلاد العالم، مواطنون محليون يعملون بها، ويتقاضون مرتباتهم منها، ورجال أعمال يصدرون سلعا وخدمات إلى البلاد التي تمثلها، وصحف تنشر لها إعلانات وملاك يؤجرون لها عقارات، ويحصلون منها على شيكات، وليس هناك- من الناحية القانونية المحضة- شئ اسمه "سفارة أجنبية معادية" لأن العداء بين الدول، يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وغلق السفارات، التي لا تفتح إلا إذا كانت العلاقات "سمن على عسل" أو على الأقل غير عدائية.

وحتى لو كان صحيحا، أن "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" قدمت تقريرها إلى السفارة المعادية -وهى السفارة البريطانية- فليس في الأمر من الناحية القانونية- خيانة أو مساس بالأمن القومي، وكما زعمت الصحيفة، يستدعي التحقيق، فبريطانيا ليست في حالة حرب مع مصر؛ منذ عام ١٩٦٠ على الأقل، وأحداث الكشح ليست من الأسرار العسكرية، ونشر ما جرى فيها ليس إفشاء لتحركات القوات المسلحة أو لعتادها أو خططها، وإلا لجاز اتهام كل الصحف المصرية التي نشرت أنباءها، وكل المراسلين الأجانب الذين كتبوا عنها، بالتجسس، في بلد يفخر بأن الصحافة فيه تتمتع بحريتها، وبأنه ألغى الرقابة على برقيات المراسلين الأجانب، وبأن يسمح لهم بمن فيهم المراسلون الإسرائيليون -بحرية التجول واستقاء الأنباء ونشرها..

ولو أن النيابة العامة نظرت إلى ما نشرته الصحيفة باعتباره جزءا من مجادلة سياسية وفكرية، حول التمويل الأجنبي الذي تتلقاه بعض المنظمات غير الحكومية، وفي مقدمتها منظمات ومراكز حقوق الإنسان، تصاعدت واحتدت في الفترة الأخيرة، وبعد شيوع الاتهام بأن منظمات حقوق الإنسان المصرية تقف وراء ما نشر بالخارج عن أحداث الكشح، وإن الصحيفة التي نشرت الخبر طرف في هذه المجادلة، وشيوع الاعتقاد بأن هناك دوائر في الشرطة، تنفي الاتهام بأن بعض عناصرها المحلية قد ارتكبت تجاوزات خلال تلك الأحداث وتسعى للتنصل مما وجه إليها، بالقاء المسئولية على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولا ابتعدت عن الموضوع، حتى لا يظن أحد والعياذ بالله أنها وهى الأمينة على الدعوى

العمومية- تنحاز لأحد أطراف المجادلة، خاصة، وأن الجريمة، بفرض وقوعها هى جريمة أدبية، ولكنها ليست جنائية.

ما يلفت النظر، ويدعو للريبة، أن نسبة الخطأ في الخبر الذي يبدو أنه دس على الجريدة، تصل إلى أكثر من ٩٠%، فليس للشيك أية صلة بالتقرير الذي أصدرته المنظمة حول أحداث الكشح، ولكنه يتعلق بدعم تقدمه لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم البريطاني، لمشروع تقوم به المنظمة لتقديم المساعدة القانونية للنساء. وليس صحيحا- كما ذكرت المنظمة في بيان منها- أن نفقات البعثة التي أرسلتها المنظمة لتقصي وقائع ما حدث في الكشح، قد وصلت إلى ٧٨ ألفا و٦٨ جنيها، إذ ان هذه النفقات لم تتجاوز مبلغ ٣٢٣ جنيها مصريا، أي ما يقل عن مائة دولار.

والغريب أن النيابة العامة، التي استمعت إلى أقوال صاحب الصحيفة كمبلغ لم تلاحظ أنها نشرت صورة الشيك. بينما لم تنشر صورة فاتورة نفقات بعثة المنظمة لتقصي حقائق ما حدث في قرية الكشح، مع أن الذي يحصل على صورة الشيك، لا يصعب عليه أن يحصل على صورة الفاتورة، لو كان لها وجود، ولم تنتبه إلى أن قيمة الفاتورة بالجنيه المصري تساوي قيمة الشيك بالدولار الأمريكي، مما يثير الشك في أن الصحيفة، أرادت أن تؤكد روايتها المفبركة، فقامت بتحويل قيمة الشيك من الدولار إلى الجنيه لتؤكد أن هناك فاتورة، لأنها تعلم، أن الفاتورة، هى الدليل على جدية الاتهام، وليس الشيك.

وبدلا من أن تحفظ النيابة العامة التحقيق في البلاغ الذي لا يوجد أي دليل على جديته، قامت بتصعيد الموقف، فحققت مع الأمين العام للمنظمة، "حافظ أبو سعدة"، واستدعت من قانون العقوبات نصوصا ميتة لم تطبق من قبل، لتتهمه بأنه أخذ نقودا من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية، وبأنه أذاع عمدا بالخارج-أخبارا كاذبة أو مغرضة، حول الأوضاع الداخلية بالبلاد من شأنها إضعاف الثقة بالدولة وهيبتها واعتبارها.. وفي آخر لحظة، من جلسة التحقيق،تذكرت النيابة العامة أن هناك أمرا عسكريا صدر بسبب توسع بعض الهيئات في جمع التبرعات لإغاثة منكوبي زلزال ١٩٩٢، يقضي بحظر جمع التبرعات من دون ترخيص مسبق، فقررت تطبيقه هو الآخر، ليرتفع عدد التهم إلى ثلاث، تتراوح عقوبتها بين ستة أشهر وخمس سنوات، ولم تكتف النيابة العامة، بتوجيه كل هذه التهم، إلى الأمين العام للمنظمة وإنما قررت حبسه احتياطيا لمدة خمسة عشر يوما، وهو إجراء لم تكن له ضرورة، لأن احتمال

هروبه، أو تغييره لأدلة الاتهام ليس واردا. وكانت النتيجة، إن وكـــالات الأنباء العالمية، طيرت الخبر إلى أربعة أرجــاء المعمــورة لتذيعــه كـل إذاعات الدنيا، وتبثه كل تليفزيونات العالم وليتجدد الحديــث عــن أحـداث الكشح، مضافا إليه الحديث عن أن الإدارة المصرية قررت أن تشارك فـي العيد الخمسيني لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحــل هـذا الأسبوع- باضطهاد نشطاء حقوق الإنسان، وبالقبض على أمين عام أكـبر وأقدم منظماتهم في مصر، وهى عضو مراقب في اللجنة الإفريقية لحقــوق الإنسان، وعضو في أربع منظمات تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلـس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة.. ولو أنصفت الأطــراف الظـاهرة والخفية التي تقف وراء هذا التصعيد غير المبرر في الحملة على منظمـات حقوق الإنسان والذي يهدد بتصفيتها جميعا بدعوى أنـــها تحصــل علــى معونات أجنبية للإضرار بالمصلحة العامة وتنشر أخبارا كاذبة ومغرضــة في الخارج تضعف الثقة بالدولة، لاعترفوا بأن وجود هذه المنظمات يخـدم المصلحة القومية، ويزيد الثقة بالدولة وأنه يعلي من شأن الوطن، ويثبــت للعالم كله أن الحكومة المصرية، تسمح لمنظمات شعبية مستقلة بأن تراقـب ممارساتها بشان حقوق الإنسان، ولما أخفوا الحقيقة التي تؤكد أن المنظمــة المصرية لحقوق الإنسان، قد كذبت ما نشــرته الصنــداي تلجــراف فــي تقريرها في بيان لاحق، وأن السفارات المصرية في الخارج تستشهد بــهذا البيان والتقرير على أن تصوير الجريدة البريطانية لها باعتبارهــا أحداثـا طائفية هو كذب وتجن على الشرطة المصرية، وأن ما حدث هــو مجـرد تجاوزات من أفراد في الشرطة المحلية لا صلة لها بأية أمـــور طائفيــة.. وليس الهدف منه اضطهاد الأقباط.

ولو أنصف الذين يتباكون على التمويل الأجنبي لهذه المنظمـــات، لمــا بالغوا في الحديث عنه، وكأنها لا تفعل شيئا إلا الحصـــول علــى أمــوال "مشبوهة" ولما أخفوا الحقيقة التي تقول بأنها تلـــح منــذ ظــهورها علــى الخريطة الاجتماعية على الاعتراف القانوني بها، وعلى تنظيم قانوني يكفل لها الحصول على التبرعات من الداخل، وعلى دعــم حكومــي، ويضــع الضوابط على ما تحصل عليه من دعم خارجي، على نحو يضمن إنفاقـــه في مصارفه الطبيعية، ويضمن لها في الوقت نفسه الاســتقلال التــام، وإن المفاوضات بينها وبين الحكومة، كانت على وشك لأن تصـــل إلـــى حـل مقبول، قبل التصعيد الأخير.

لو أنصفت النيابة العامة، لاستكملت التحقيق في قضية التجاوزات التي قامت بها الشرطة المحلية في أحداث الكشح، لتضع الأمور في نصابها، بدلا من أن تفتح تحقيقا فرعيا، يسئ إلى مصر، ولا يفيدها.

ولو أنصف الصحفيون ما تجاهلوا أن منظمات حقوق الإنسان قد وقفت دائما إلى جوارهم في كل عاصفة تتهدد حرية الصحافة، وفي كل قضية تهدد حرية صحفي، بمن فيهم أصحاب الصحيفة التي أضافت إلى أمجادها، مجد حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

المحتويات

قائمة إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

١- ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢- الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات .
٣- الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، احمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤- ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥- التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

ثانيا : كراسات مبادرات فكرية :

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر.
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع.
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي.
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب.
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.

ثالثا : كراسات ابن رشد :

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن، تقديم وتحرير: عصام الدين حسن.

رابعاً : تعليم حقوق الإنسان :

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون –تحت إشراف المركز– في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون– تحت إشراف المركز– في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

رقابة دستورية القوانين– دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: هشام محمد فوزي، تقديم محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).

سادساً: مبادرات نسائية:

١- موقف الأطباء من ختان الإناث: آمال عبد الهادي: سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).

٢- لا تراجع– كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).

٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده.

سابعاً: دراسات حقوق الإنسان:

١- حقوق الإنسان في ليبيا– حدود التغيير: أحمد المسلماني.

٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية–العربية: أحمد تهامي.

٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي– دراسات في الفكر العربي الوسيط. تحرير: عاطف أحمد.

ثامناً: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.

مطبوعات دورية:

١- " سواسية ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية).

٢- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP .

٣- رواق عربي: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية).

٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters

إصدارات مشتركة :

أ) بالتعاون مع المجلس القومي للمنظمات غير الحكومية:

١- التشويه الجنسي للإناث (الختان) – أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.

٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

١- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة.

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

١- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

أجهزة الأمن في مصر لا تفرق بين مسلم ومسيحي، فالكل يخضع للتعذيب، ولأننا ندرك الحساسية الشديدة التي تثيرها أحداث الكشح، فقد حذر تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من احتمالات توظيف هذه الأحداث. وأكدت المنظمة في تقريرها "إن عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة لمسئولياتها بمحاسبة أفراد الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التي طالت عدة مئات من المواطنين في قرية الكشح، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية".

حافظ أبو سعدة

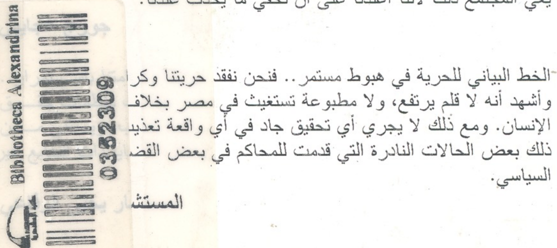
اختراق الدولة لمؤسسات المجتمع المدني وصل إلى درجة تحتاج إلى وقفة. فمتابعة موقف الإعلام حول قضية الكشح يكشف عن أوركسترا متناغم شارك في هذا الموضوع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.. لابد من وقفة جادة لنعرف من مع التعذيب ومن ضد التعذيب.. من مع حقوق الإنسان ومن ضدها.. من مع الديمقراطية ومن ضدها.

حسين عبد الرازق

هناك علاقة طردية بين ضعف الدولة أمام الخارج والعنف الشديد أمام الشعب المصري وأمام قياداته وأحزابه ومنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.. وكلما زادت التبعية والمذلة في مواجهة الخارج، كلما زاد الضغط والعنف في الداخل بحيث يصبح التعذيب أداة ويتحول إلى سياسة دولة.

حسام عيسى

نحن نعيش في عصر ماتت فيه المسافة واختصر فيه الزمن، ويتطابق فيه زمن الحدث مع زمن الاتصال بحيث أصبح من المستحيل إخفاء المعلومات. ولابد أن يعي المجتمع ذلك لأننا اعتدنا على أن نخفي ما يحدث عندنا.



الخط البياني للحرية في هبوط مستمر.. فنحن نفقد حريتنا وكرا
وأشهد أنه لا قلم يرتفع، ولا مطبوعة تستغيث في مصر بخلاف
الإنسان. ومع ذلك لا يجري أي تحقيق جاد في أي واقعة تعذيب
ذلك بعض الحالات النادرة التي قدمت للمحاكم في بعض القض
السياسي.

المستشار